جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم دراسات دولية

مكانة العامل الاقتصادي و دوره المستقبلي في العلاقات الأمريكيّة الصينيّة 1990- 2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات أسياوية

إعداد الطالبة

إيمان مكركب أبران
زوجة سرغين

إشراف الأستاذ الدكتور

مصطفى صايج

لجنة المناقشة:

د. مصطفى بن عبد العزيز ..... رئيسا

أ. د. مصطفى صايج..... مشرفا و مقررا

د. اسيا العمراني .....عضوا مناقشا

د. نعيمة بورنان ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013 -2014

إهداء

أحمد الله عزّ وجل على منّه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، ***أبي*** الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في علمي، إلى نبع الحنان **أمي** أعز ملاك على قلبي جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إلى سندي في الحياة، شريك العمر وصديق الدرب، إلى من دعمني وآمن بقدراتي وشغفي بالبحث العلمي **زوجي** العزيز؛

إلى أخواتي اللاتي تقاسمن معي عبء الحياة؛

إلى إبني**'إياد'**؛

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى" : **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"...**

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الطالبة :مكركب أبران إيمان

شكر وعرفان

قـال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى زوجي "مصطفى سرغين"، والأستاذ " صالح لبيد "، و أختي"وسام"، الذين أعانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور"مصطفى صايج" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل؛

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل .

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

المقدمة

أفرز التحول في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، حيث كان في فترات سابقة للعامل العسكري الأسبقية في التعامل الدولي و ذلك ما قاد إلى الحروب العالمية و التسابق نحو التسلح و ظهور أسلحة الدمار الشامل المهددة لأمن المجتمع الدولي الذي أوصل إلى ما يسمىّ ب"تدنيّ منفعة القوّة العسكرية مقابل تصاعد عامل القوّة الاقتصاديّة" الّذي أصبح هدفا تسعى إليه الدوّل ليصبح بعد ذلك أداة من أدوات ممارسة اللعبة الدوليّة.

و من هذا سنحاول التطرق إلى دور العامل الاقتصادي و بصفة خاصة في العلاقات الصينيّة الأمريكيّة، تلك العلاقات الّتي اتّصفت في السابق بالتذبذب فهي متقاربة تارة و متصارعة تارة أخرى و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على النظام الدولي مع بروز قوى صاعدة أخرى في هته الفترة مثل الصّين الّتي ترى ضرورة التوجه نحو عالم متعدّد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكيّة بل توازن بين القوى المختلفة. من جهة أخرى، ترى الولايات المتحدة الأمريكية في صعود الصين تهديدا لمصالحها الحيويّة و أمنها القوميّ.

و على الرغم من المنافسة القوية بين الدولتين على كافة الأصعدة السياسيّة و الاقتصاديّة و التكنولوجية و العسكريّة، و ما تشهده علاقاتهما السياسيّة من توتّرات. نجد تشابك في طبيعة و حجم المصالح الاقتصاديّة .

تسعى هذه الدراسة إلى التفسيرات و التأويلات التي يمكن أن يزودنا بها العامل الاقتصادي في تفسير العلاقات الأمريكية الصينية.

أسباب اختيار الموضوع

يجب الإشارة إلى أن هناك جملة من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع "مكانة العامل الاقتصادي ودوره في العلاقات الأمريكية الصينية 1990 - 2020" منها ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية

الاهتمام الشخصي بدور الاقتصاد في عالم السياسة كان سببا رئيسيا لاختيار موضوع سياسي اقتصادي، ووقع اختياري على الولايات المتحدة الأمريكية والصين على وجه الخصوص لمكانتهما في النظام الدولي كدولة عظمى تحاول السيطرة والهيمنة والعمل على الانفرادية بالعالم وأخرى صاعدة تطمح و تعمل من أجل تغيير الوضع الاستراتيجي الدولي القائم.

الأسباب الموضوعية

يتميز هذا الموضوع بأهمية معرفية وعلمية لما له من أهمية في النظام الدولي ما يعد الحرب الباردة لبروز قوى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

إن معظم الدراسات التي تناولت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تصب فقط في جانبها التنافسي أي النزاع الإستراتيجي بين الدولتين فيما أهملوا الجانب التعاوني في العلاقات الثنائية ودور العامل الاقتصادي في هذه العلاقات. و الفرق بين الدراسات السابقة و دراستي هذه هي أنني أسلط الضوء على العامل الاقتصادي لمعرفة الدور الذي يلعبه في العلاقات بين الدولتين.

للتعمق أكثر في الأفكار الذي سبق ذكرها سوف ننطلق في هذه الدراسة من سؤال مركزي :

إشكالية الدراسة

تتمحور الدراسة حول معرفة مكانة العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية – الصينية و عليه سنعالج الإشكالية التالية:

ماه ي مكانة العامل الاقتصادي و دوره المستقبلي في العلاقات الأمريكية- الصينية؟

و توافقا مع الإشكاليّة المذكورة و تفصيلا لها، قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية

- ما هي الظروف الدوليّة المساعدة على بروز الصيّن كقوة اقتصاديّة؟
- ما هي أهم الدوافع الكامنة وراء بروز دور العامل الاقتصادي ؟

- ما هي طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصّين ؟
- كيف يمكن قراءة مستقبل دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية-الصينية ؟

فرضيات الدراسة

- استمرار صعود الصين كقوة صاعدة تزاحم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الإستراتيجية على المستوى الدولي، سيؤدي إلى تعميق الخلافات بين القوتين.

- المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الصين أي الحاجة إلى الاعتماد المتبادل الاقتصادي - كمجال من مجالات التعاون- تدفع إلى التوجه نحو الاستقرار وضمان التعاون و إلى التقليص من حدة الخلافات بين الدولتين.

- مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية الصين، تحكمها سياسات الدولتين تجاه بعضهما البعض أي السلوك الإستراتيجي بين القوتين.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية - الصينية بعد الحرب البادرة لاسيما و أن هذا الأخير برز دوره أكثر على حساب العامل العسكري في العلاقات الدولية ما بعد الحر ب و أصبح واحدا من أكثر العوامل اليوم الذي يحدد شكل السياسة الخارجية للدول. و إلى أين ستصل هذه العلاقات في المستقبل "القريب" خاصة و أنها شهدت حالات شد وجذب في فترات تاريخية مختلفة.

أهمية الدراسة

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، حيث تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتابع قوتين عظيمتين أفرزتهما ظروف ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحتا بموازين القوى الراهنة قوتين واحدة عظمى و الثانية قوة صاعدة، في عالم ينحو نحو التعددية القطبية، في وقت تتصارع فيه الولايات المتحدة لفرض نظام اقتصادي سياسي دولي تكون فيه القوة العظمى بدون منافس تسعى الصين إلى أن تكون أكبر دول العالم اقتصادا.

رتطرق لدراسة و تفسير العلاقات الأمريكية الصينية بالاعتماد على العامل الاقتصادي و مكانة هذا الأخير في تفسير سلوك الدولتين و كيفية اختيارها لسياساتها الخارجية ، فتضاؤل أهمية الحرب الباردة قد أبرز دور العامل الاقتصادي أكثر، و وظفه لتحقيق أهداف أمنية، و سياسية الخ...

حدود الدراسة

سنحاول معالجة الإشكالية و الفرضيات وفقا للإطار الزمني و المكاني التالي:

المجال الزمني: تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة ما بين سنوات 1990- 2020، و هي الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة و بداية تشكل النظام العالمي الجديد و تسارع العولمة ، و تأكد الهيمنة الأمريكية ، وبدايات صعود القوى الصناعية الجديدة ، و بروز ملامح عالم متعدد الأقطاب، و قد توقفت الدراسة في سنة 2020 مُحاولة تقديم دراسة إستشرافية لمكانة العامل لاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية.

المجال المكاني: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و الصين كفواعل دولية في دراستي هذه.

أدبيات الدراسة : كجل البحوث و الدراسات فإن هذه الدراسة لم تنطلق من العدم فهناك بحوث عدة حاولت تناول موضوع العلاقات الأمريكية الصينية من مختلف الزوايا، و ارتأينا نحن و للأهمية البارزة للعامل الاقتصادي في هذه العلاقات أن نركز على إبراز دوره . و من بين الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقات الأمريكية الصينية نذكر:

مذكرة الباحث **صهيب سيف الدين شرباتي** تحت عنوان **التحول في العلاقات الأمريكية الصينية من المواجهة إلى الوفاق** يحتوي العمل على أربعة فصول بدءا بالإطار النظري الذي يشرح به نظام توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية ، الفصل الثاني" بداية العلاقات الأمريكية الصينية " يتحدث صهيب سيف الدين شرباتي في هذا الفصل عن الاختلاف الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين والسياسة الصينية في مواجهة الاحتواء الأمريكية، أما الفصل الثالث بعنوان "المرحلة الانتقالية " يتحدث عن القوة النووية الصينية و الحرب الفيتنامية والإستراتيجية الصينية فيها، بالنسبة للفصل الرابع والأخير "مرحلة التقارب" فيحتوي على

الاستجابات الصينية و الأمريكية للإستراتيجية الجديدة على المستوى الرسمي، وفي النهاية يذكر الباحث النتائج المتوصل إليها مع إعطاء بعض التوصيات.

مذكرة الباحث **حذفاني نجيم** بعنوان **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون - فترة ما بعد الحرب الباردة -**، تتضمن هذه المذكرة أربع فصول، أولا: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة، ثانيا: العلاقات الصينية الأمريكية في جانبها التنافسي، يتمحور هذا الفصل حول أسباب و مظاهر التنافس الصيني-الأمريكي، ثالثا: علاقات التعاون الصيني- الأمريكي يتحدث الباحث في هذا الفصل عن أسباب التوجه الصيني - الأمريكي نحو التعاون، رابعا: نحو بناء سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بدءا من استمرار حالة التنافس و التوتر في العلاقات الصينية - الأمريكية وصولا إلى حالة الاستقرار بين البلدين.

كتاب **خضر عباس عطوان** بعنوان **مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية** و هو كتاب ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : تعامل الجزء الأول مع العلاقة الأمريكية – الصينية من منظور تاريخي، سعى من خلاله لتحديد أبرز المقدمات و المداخلات ذات العلاقة بهذه الفترة و ما انتهت إليه تفاعلات الدولتين من الدخول في مرحلة التعاون. أما الجزء الثاني، فقد تناول التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية – الصينية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي سيكون لها تأثير في التفاعلات اللاحقة بين الدولتين. و ينصرف الجزء الثالث إلى البحث في مجالات تفاعل العلاقة الأمريكية –الصينية، التي ستتلاقى أو تبتعد عندها الرؤى المتقابلة للكيفية التي يتم بها تحقيق و حماية المصالح بالشكل الذي يحدد المسار السياسي المحتمل لهذه العلاقة.

الإطار المنهجي

المنهج التاريخي

في هذه الدراسة س نستخدم المنهج التاريخي التحليلي لدراسة الفترة الزمنية لموضوع الدراسة، فالمنهج التاريخي هو المنهج الأنسب لدراسة الأحداث التاريخية التي مضى عليها فترة زمني طويلة.

هذا النوع من الأبحاث حيث نقوم بدراسة حقبة معينة من حيث المتغيرات السياسية المصاحبة للتطورات التاريخية، يجب علينا إعطاء مدى تحليل زمني، من حيث دراسة التحولات التاريخية للفترة التي سبقت هذه التغيرات على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وذلك أيضا لإعطاء بعد أشمل وأهم من حيث النظر للإحداث التاريخية بنظرة أوسع وفي دائرة شمولية تضم

مختلف المتغيرات التي احتوت عليها تلك الفترة التاريخية، وبالنهاية الوصول إلى استنتاجات مبنية على تطور مختلف المتغيرات التاريخية المصاحبة لهذه للظاهرة أو تلك وليس حدث واحد معين. والذي يعطينا بالنهاية الهدف المرجو، من حيث فهم هذه التحولات التاريخية.

المنهج المقارن

نستخدم هذا المنهج للمقارنة بين المتغيرات السياسية و السلوكيات الإستراتيجية للولايات المتحدة و الصين، و السياسات المتبعة في علاقتهما اتجاه بعضهما البعض. و أيضا في المقارنة بين الدولتين في ظل المؤشرات الاقتصادية.

الإطار النظري

سنتطرق بشكل استعراضي و ليس حصري لأهم المقاربات النظرية، التي رأينا أنها قادرة على استيعاب و تفسير دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة و قد اعتمدنا على النظرية الواقعية الجديدة و النظرية الليبرالية الجديدة بالإضافة إلى المقاربة البنائية، فالواقعية الجديدة ركزت على ما يسمى توازن القوى و أن النظام الدولي في واقعه هو لا سلطة و ليس فوضى كما يعتقد البعض، فهو منظم و لكن لا توجد سلطة تحكمه. أما الليبرالية الجديدة فهي الإطار الأنسب لتفسير ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

في حين تساعدنا المقاربة البنائية في تحليل الصعود الصيني كقوة كبيرة و تفسير سلوكها الخارجي في العلاقات الدولية.

الاطار المفاهيمي

السياسة الخارجية: منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

التعاون هو تلك الروابط بين الدولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل.

التنافس : هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثون بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى

تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يناقض مصالح دول أخرى مما يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالا من محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي والسياسي والحضاري خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منهما.

العلاقات الدولية: هي علم يلاحظ ويحلل بهدف التفسير والتنبؤ لمسير العلاقات بين الدول. كما تعرف أيضا بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية وتشمل أيضا دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات. و العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولية سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية. وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع وأفكار الدول عبر الحدود الدولية.

العامل الاقتصادي: ازداد الاهتمام بدور العامل الاقتصادي في السنوات الأخيرة نظرًا إلى ازديادِ تدخُّل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن ثَم فقد أصبح هذا العامل جزءًا حيويًّا من السياسة الخارجية، بَيْدَ أن تزايُدَ أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحده لا يفسِّرُ تزايُدَ أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية؛ فتضاؤلُ أهمية الحرب الباردةِ قد أعطى الدولَ الفرصة لتحوِّلَ الاهتمامَ نحو العلاقات الاقتصادية بعيدًا عن القضايا الأمنية.

وبصفة عامة، يلعب العامل الاقتصادي دورًا مركزيًّا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الاقتصادية، ويحدِّدُ توافرُ تلك الموارد ما إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلةً لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالرغمِ من أن توزيع الموارد في النَّسق الدولي لا يحدِّدُ السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائلِ السياسة الخارجية المتاحة؛ فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعَبَ هذا الدور، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور.

إنطلاقا من الإشكالية الموضوعة أعلاه و الفرضية التي نسعى إلى اختبارها و على ضوء عنوان دراستنا و بغية الإلمام بالموضوع قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول رئيسية.

اهتم الفصل الأول من الدراسة بتتبع خلفية العلاقات الأمريكية الصينية و العوامل المحددة للسياسة الخارجية لكلا البلدين و أثر العامل الاقتصادي على توجيه السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، الذي يعتبر الأساس الذي يستند عليه التحليل.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتتبع حجم المبادلات و الاعتماد المتبادل بين أمريكا و الصين، حيث تم التركيز على القدرات الاقتصادية لكلا البلدين و المصالح الإستراتيجية لكل منهما و توسيع آفاق التعاون بينهما.

بالنسبة الفصل الثالث فهو دراسة استشرافية حول مستقبل العلاقات بين القوة المهيمنة وهى الولايات المتحدة والقوة الصاعدة وهى الصين هذا بالتركيز على مكانة العامل الاقتصادي فى ظل كون العلاقات الأمريكية الصينية لا تسير على وتيرة واحدة . ومحاولة سعى الطرفين تحقيق قدر ما من التوازن فى مجمل هذه العلاقات رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي.

الفصل الأول

هندسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين

مما لا شك فيه تمثل العلاقات الأمريكية ـ الصينية في الوقت الراهن واحدة من أهم العلاقات الثنائية في القرن الحادي و العشرين و توصف بأنها الأكبر و الأكثر توازناً في تاريخ البشرية، و تسير وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة البرغماتية، ويبدو أن المشهد الراهن لتلك العلاقة تبعاً لذلك هو مزيج من الصراع و التعاون، إذ تكمن أهميتها في سعة حجم العلاقات الثنائية نفسها وما تتضمنه من أرقام و تبادلات على الصعيد السياسي والاقتصادي / التجاري والعسكري و الثقافي و العلمي , فضلاً عن ما تعالجه هذه العلاقات من قضايا إقليمية و دولية، و بالتالي فإن العلاقات الأمريكية الصينية هي علاقة معقدة و مركبة و متعددة الأبعاد و مزيج مُعقد من علاقات التعاون و المنافسة و التحدي على المستوى الاستراتيجي.

يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول هو نظرة شاملة عن العلاقات الأمريكية الصينية، و عن القضايا الإشكالية في تلك العلاقات منها قضايا التجارة و حقوق الإنسان و الديمقراطية و قضية تايوان.. أما المبحث الثاني يتطرق للعوامل المحددة للسياسة الخارجية لكلا الدولتين، و المبحث الثالث حول أثر العامل الاقتصادي على توجيه سياستهما الخارجية.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية / الصينية (نظرة شاملة)

أُعلن عن بروز عنصر جديد في العلاقات الدولية متمثلا في جمهورية الصين الشعبية التي قامت في أكتوبر 1949 م، إثر انتصار الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونج Mao Zedong ، وانسحاب شيانج كاي شيك Czang Kaj-szek و رجاله إلي فورموزا (تايوان).

أحست الصين بالخطر يقترب منها ، نتيجة لعبور قوات كوريا الشمالية في فجر 25 جوان 1950 م، و اجتاحت أراضي جمهورية كوريا الجنوبية، مما دعي الولايات المتحدة لإنشاء قيادة موحدة بقيادة الجنرال مكارثر Douglas MacArthur ، الذي استطاع ـ بسرعة ـ أن يصل إلي نهر يالو Yalu ، الذي يشكل الحد الفاصل بين كوريا الشمالية والصين، وأخذت الأخيرة تتدخل عن طريق متطوعين شاركوا في القتال الذي دار هناك وقد أساءت الحرب إلى العلاقات بين بكين وواشنطن لسنوات كثيرة، فقد تحملت الصين بسببها خسائر فادحة في الأرواح، ويلاحظ أن الولايات المتحدة فرضت فور نشوب هذه الحرب الحظر على التجارة مع الصين، ثم ضغطت على حلفائها الغربيين فحذوا حذوها في العام التالي، فأتهم الغرب– نتيجة لتدخل الفرنسيين في الهند الصينية ـ الصين بتقديم مساعدات ضخمة للقوات التي تقاتل الفرنسيين

فما كان من الرئيس الأمريكي أيزنهاور Dwight Eisenhower، و وزير خارجيته جون فوستر دلاس John Foster Dulles ، إلا أن أستقر رأيهما على تطبيق سياسة " تطويق الصين "وساورتهما فكرة إنقاذ فرنسا عسكريًا، حتى ولو أدى ذلك إلي خطر الدخول في حرب مع الصين ولكن عقد مؤتمر يضم خمس دول من بينها الصين، و كانت نتيجته اتفاقيات جنيف التي قضت بانسحاب فرنسا من المنطقة و عدم تدخل الدول الأخرى. لكن الولايات المتحدة ما لبثت أن نشرت مظلتها على الفيتنام الجنوبية بوجه خاص، مما كان له الأثر الواضح في تدهور العلاقات أكثر فأكثر بين بكين و واشنطن.

توالت الأحداث و التطورات لتزيد الهوة عمقًا وأتساعا، و قرر الرئيس الأمريكي، إيزنهاور عدم تحييد مضيق فورموزا، و مواصلة الأسطول السابع حماية حكومة تايوان، و تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المتبادل بين الطرفين عام1954 م، و بمقتضاها تعهدت الولايات المتحدة بحماية تايوان ضد (الهجوم المسلح و النشاط التخريبي الشيوعي الموجهين من الخارج، من أجل سلامة أراضيها و استقلالها السياسي).

كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من استراليا ونيوزلندا في عام 1951 م على اتفاقية للدفاع عن الباسفيك، وأقامت حلف جنوب شرق أسيا و وقعت اتفاقية الدفاع المشترك مع اليابان ، تسمح للولايات المتحدة بأن تقيم فيها قوات برية وجوية وبحرية ، ويلاحظ من كل هذه الاتفاقيات أن فيها تهديد لمصالح الصين في المنطقة، وأصبحت العلاقات بناء على ذلك متوترة، وكانت الاتصالات الوحيدة الموجودة مع الصين مقتصرة على لقاءات ما بين سفراء البلدين في جنيف و وارسو.

أقامت الولايات المتحدة صواريخ تحمل رؤوس ذرية في فورموزا في أوت 1958 م مما شكل تهديدًا مباشرًا للصين الشعبية فأدى هذا الوضع إلي نشوب أزمة جديدة في أوت 1958 م. هذا التدهور في العلاقات بين واشنطن وبكين، انعكس على موضوع انضمام الأخيرة إلي الأمم المتحدة فخلال الفترة 1951 -1960م حدثت تحركات لإثارة الموضوع في الجمعية العامة، وكان يتزعمها الاتحاد السوفيتي، وعندما ازدادت حدة الصراع بينه وبين الصين فترت حماسته، فتبنت الموضوع الهند، ثم ما لبثت أن تخلفت عنه بعد اشتداد خلافها مع الأخيرة حول الحدود، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية كان التصويت يتم دائما ضد مناقشة مسألة العضوية.

هكذا كانت العلاقات الأمريكية - الصينية حتى إذا ما حل شهر أفريل من عام 1971 م أُعلِن أن فريقًا من لاعبي تنس الطاولة الأمريكية، ومعهم ثلاثة من رجال الصحافة الأمريكية، قد وجهت لهم الدعوة من" ماو "نفسه لزيارة الصين و كان الإعلان مفاجأة ظلت تتناوله معظم الصحف في العالم، و خاصة في البلاد الغربية، وقالت صحيفة (ذي واشنطن بوست) الأمريكية :

يستحق كل من فريق تنس الطاولة، والرئيس الكثير من الفضل لإسهامهما في بدايات ما يمكن أن يكون مع مرور الوقت انفراجا مهمًا وإن كنا لا نقول تاريخيًا.[1]

تحدث شوان لاي Zhou Enlai إلي الفريق فقال : (في الماضي الاتصالات بين شعبي الصين و الولايات المتحدة عديدة جدًا وانقطعت لوقت طويل، و الآن فإنكم بتقبلكم دعوتنا قد فتحتم صفحة جديدة في علاقات الشعبين، الصيني و الأمريكي، و إني لعلى ثقة مني من أن هذا البدء من جديد لصداقتنا سوف يقابل بالتأكيد بتأييد أغلبية شعبينا)[2].

في اليوم نفسه جاء رد الفعل الأمريكي حيث أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon أن حكومته اتخذت التدابير الآتية :

-الترخيص بالتصدير المباشر إلي الصين ، للسلع غير ذات الطبيعة الإستراتيجية، كما سيتم الترخيص بالاستيراد المباشر لسلع معينة من الصين.

-تسهيل فتح تأشيرات السفر إلي الولايات المتحدة ، من الأفراد أو المجموعات من الصين.

-اعتزام تخفيف القيود المفروضة على العملة، من أجل السماح للصين باستخدام الدولار الأمريكي.

-السماح لشركات البترول الأمريكية ، بتقديم الوقود للسفن والطائرات من و إلى الصين.

-السماح للسفن والطائرات الأمريكية بحمل البضائع الصينية بين الموانئ غير الصينية، و الولايات المتحدة.

كان هدف الإدارة الأمريكية، هو أن تكون العلاقات عادية، و إنهاء عزلة الصين عن المجتمع الدولي وعندما تولي ليندون جونسون Lyndon B. Johnson الرئاسة تحدث عن الصين بأسلوب أقل تصلبًا، إلا أنه سرعان ما تورط في فيتنام، الأمر الذي اعتبرته بكين تدخلا في شؤون جيرانها الجنوبيين، و تهديدًا لها نفسها. و من كلام الرئيس ريتشارد نيكسون خلال الحملة الانتخابية في عام 1968 م أوردت صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في 25 فيفري 1971 م قوله:

(أصبحت سياستنا تجاه الصين مهمة للغاية، منذ الشقاق بين الصين والاتحاد السوفيتي، لسنا من الذين يظنون أن من مصلحة الولايات المتحدة تكوين ائتلاف عظيم مع الاتحاد السوفيتي من أجل احتواء الصين الشيوعية، سوف يكون هذا الأمر خطيرًا في الأجل الطويل، بالنسبة للسياسة الأمريكية، أو في غضون عشر سنوات لن يأتي التهديد الأشد خطرًا للسلم من الاتحاد السوفيتي و لكن من آسيا.

---

[1] راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ،1982 م، ص 283- 279

[2] راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مرجع سابق، ص، 285.

عندما ننظر إلي اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام الجنوبية، نرى بلادًا إنتاجها ضعف إنتاج الصين. وبفضل المعونة من الولايات المتحدة و أوروبا فسوف تصبح هذه البلاد أشد قوة، وأقل تعرضًا للشيوعية وفي النهاية يمكن و يجب أن تشكل قوة عسكرية، تعمل كحاجز على الأقل بين الصين الشيوعية و الولايات المتحدة الأمريكية، و عندما يتحقق هذا عندئذ سوف يكون من الممكن و من الواجب بدء الحوار)[1].

أتخذ الرئيس نيكسون في أفريل 1970 م عدة خطوات عملية منها، السماح للشركات الصناعية ببيع أنواع من السلع للصين، كما توقف عن معارضة انضمام الصين الشعبية إلي منظمة الأمم المتحدة وكلف نيكسون مستشاره كسينجر H. Kissinger أن يحرر مذكرة سياسية، تنصح بتشجيع الحكومة لدراسة إمكانية التقارب مع الصين خاصة بعد توتر العلاقات السوفيتية - الصينية.

لعبت كلُ من باكستان ورومانيا - لعلاقاتهما الوثيقة مع الصينيين - دور الوسيط لإعادة العلاقات الصينية - الأمريكية إلي مسارها الصحيح، تبع ذلك خطوة إلي الأمام من قبل وزير خارجية الولايات المتحدة روجرز C. Rogers و ذلك بالتحدث علنًا عن (تخفيف التوتر في العلاقات مع الصينيين)[2].

بدأ التجاوب مع الإشاعات التي دارت حول الهجوم المحتمل من قبل الاتحاد السوفيتي على المنشآت النووية الصينية، وأعتبر الأمريكيون - الذين ساهموا في نشرها إلي حد كبير - أنهم لا يستطيعون البقاء دون تصرف وكأن الأمر لا يعنيهم. وقدم الرئيس شخصيا فكرة بأن الردع (هو الذي يحفظ المفاتيح، و يحمي الصين أيضًا) وأعلن عن عودة محادثات وارسو. وصرح" نيكسون "في18 فيفري 1970 م :(في الصين شعب عظيم) (...) ويجب أن لا يبقي بعيدا عن المجتمع الدولي (...) وتروع قوتنا النووية (...) السوفيت عن شن هجوم على نطاق واسع ضد البلدان الأوربية التابعة للحلف الأطلسي والصين من مهاجمة حلفائنا في أسيا[3] .

خلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة والصين تعملان على دفع مسيرة التقارب بالرغم مما يعتريها من عقبات، وكانت وساطة الرئيس الباكستاني يحي خان من أجل تطبيع العلاقات بينهما و كانت الموافقة الصينية في شكل رسالة شخصية من شوان لاي، إلى نيكسون، وباستعدادهم لاستقباله في صيف عام 1972م على إثر زيارة سرية قام بها كسينجر.

أما عن الدوافع الكامنة وراء هذا التحرك الأمريكي – الصيني ، فنجد أن الصين تقع بين اليابان - القوة الصناعية الجبارة، والهند - الكثيفة السكان، و تستطيع عن طريق المعونة

---

[1] راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مرجع سابق، ص، 279 .
[2] أندريه فوتين، فترة من الانفراج الدولي1962-1981مـ ، (منى الزغبي)،دمشق، الشاذلي للنشر و التوزيع، 1988 م، ص، 181.
[3] المرجع نفسه، ص، 183 .

السوفيتية و الأمريكية، أن تخدم أهدافًا تسئ إلي الصين ،بقدر ما تفيد السوفيت، وتوصل المسئولون الصينيون إلي أن الأمريكيون عدو مؤقت، أما الروس فهم الخصم الذي خلقته الجغرافيا وحدده القدر، مما يعني أن هناك إمكانية التعايش السلمي مع الولايات المتحدة ولو لفترات طويلة .[1]

تعمل الصين جاهدة على الإسراع بالتنمية الاقتصادية لمواجهة الزيادة السكانية، و من أجل القوة العسكرية، ومن هنا فالصين بحاجة ملحة إلي العالم الخارجي المتقدم خاصة الولايات المتحدة لتزويدها بالسلع الرأسمالية و الصلب، و وسائل النقل.

ثمة دافع آخر يتمثل في رغبة الصين في الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، و يعتبر موقف الولايات المتحدة حاسمًا في الموضوع، فقد ذكر" جون فوستر دلاس"، أن الأمريكيين لا يحبون في الحقيقة توسع الشيوعية في الصين على الإطلاق، و لكن إذا كان الشيوعيون يسيطرون عليها بالفعل، فعندئذ يجب أن يكونوا في الأمم المتحدة.

هذه النظرة ربما كان لها تأثيرها فيما بعد على تفكير الرئيس" نيكسون"، إذ قامت السياسة الأمريكية في فترة رئاسته على ضرورة الخروج من فيتنام، والهند الصينية، لما تسببه من قلق للصين والمعتقد أن قيام علاقات طبيعية مع الصين ، يمكن أن يساعد في إيجاد صيغة ملائمة لتحقيق هذه الغايات، إذ وضح للولايات المتحدة أن الصين ليست لديها مطامع أو أهداف خاصة، فكل ما يعنيها هو استقرار المنطقة القريبة من حدودها.

أما من وجهة النظر الإستراتيجية الكبرى فالولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلي نتيجة مهمة، هي أن وجود (أسيا مستقرة) يجب أن يقوم على أساس توازن المصالح بين أربع قوى كبرى، هي الاتحاد السوفيتي ، و الولايات المتحدة و اليابان و الصين ، و بناءًا عليه تصبح سياسة تطويق الصين غير ذات جدوى بل يتطلب قيام علاقات عادية مع الصين.

كذلك لا ينبغي إغفال شأن العامل الاقتصادي، فالصين ذات الكثافة السكانية العالية، تبذل جهودًا جبارة من أجل التنمية، وسوف تصبح سوقًا كبيرًا أمام المنتجات الأمريكية، ومجالا طيبًا أمام رأس المال الأمريكي، والتكنولوجيا الأمريكية.

بناء على ما سبق فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية في2 أوت 1971م، بأن بلاده سوف تؤيد ضم الصين الشعبية إلي الأمم المتحدة، و لكنها ستعارض طرد الصين الوطنية، و في 24سبتمبر1971 م، أحبطت الجمعية العامة بأغلبية 65 صوتًا ضد 47 و امتناع 15 ، محاولة لمنع إدراج موضوع بعنوان تمثيل الصين في الأمم المتحدة "في جدول الأعمال وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت هذا البند، وأعطت الجمعية الأولوية لمشروع القرار الألباني، وهكذا نوقشت

[1] أندريه فوتين، فترة من الانفراج الدولي1962-1981مـ ، مرجع سابق، ص 185-187.

المشروعات الخاصة بانضمام الصين تحت عنوان (إعادة الحقوق الشرعية إلي الجمهورية الشعبية في الأمم المتحدة) ، وفي 25 أكتوبر فاز المشروع الألباني بضم الصين الشعبية وإخراج تايوان بأغلبية 76 صوتًا ضد35 صوتًا و امتناع 17 صوتًا.

كان رد الفعل الفوري في واشنطن استياء ظاهرًا، وبرغم مظاهر الغضب فالحقيقة يمكن أن تكون على نقيضه فإعلان زيارة " نيكسون" لبكين، أثناء مناقشة المسألة في الجمعية العامة، قد أقنع شعوبًا كثيرة بأن الاتجاه هو إلى جعل العلاقات عادية مع بكين.

عدّد الكاتب جون جيتنجر بعض الآثار التي يتوقع أن تنجم من القرار، فقال إن الهزيمة التي لحقت بسياسة أمريكا عن وجود (دولتين صينيتين) لابد أن تدعم مركز بكين بأن لا تقبل حلا وسطًا بشأن تايوان، فضلا عن ذلك فقد حصل العالم الثالث النامي على نصير في الأمم المتحدة، وبالتالي نقل الميزان السياسي، من الشمال المتقدم إلي الجنوب النامي.

كان نبأ زيارة الرئيس نيكسون إلى بكين ، مدعاة للذهول، ولكنه ذهول مقرون بالأمل ويُعد هذا اعتراف بخطأ ضخم ارتكبته الولايات المتحدة في بداية الحرب الباردة وهو أن الحكومة التي تعترف بها، هي الحكومة التي تحكم البلد، و بهذا كانت معاملة جمهورية الصين الشعبية على أنها عدو، و تقديم الوعود و الالتزامات لتايوان. بعد أن تبينت الصين الأخطار المحدقة بها، من جانب السوفيت والهزات التي أحاطت بكيانها الاقتصادي نتيجة للثورة الاقتصادية فلم تلبث في السبعينات حتى قبلت المبادرة الأمريكية، بعد أن مد نيكسون لها يد الصداقة، بينما كان يصعد من حرب فيتنام، ليؤكد للصين أن الولايات المتحدة تملك القوة، والإرادة والمهارة في استخدام القوة، ولم يكن لدى الصين أية مخاوف في قبول اليد الأمريكية التي امتدت إليها، فالصين تعلم جيدًا أنها ستكون في القرن الواحد و العشرين أقوى دول العالم، و أن السبعينات و الثمانينات و التسعينات ليست إلا مدخلا للقرن الواحد والعشرين، فآثرت أن تبدأ القرن الجديد وقد أمنت – في الثمانينات - ظهرها إزاء الولايات المتحدة التي وحدت بينها وبين الصين عداوتهما للاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي رأت في تقاربها مع الولايات المتحدة مساعدًا لها على أن تتحول بنجاح إلي دولة حديثة، مع المحافظة على النظرية الشيوعية، بعد تنقيتها من عوامل التطرف.[1] وصل الرئيس الأمريكي أخيرًا في 21 فبراير إلي الصين ، و كان الحدث محل اهتمام واضح من جانب أجهزة الإعلام الصينية ، مما يوضح حرص حكومة بكين على أن يدرك كل من في الصين مدى أهمية الحدث واستغلال الزيارة لخدمة أغراضهم في الخارج وهي:

[1] حسين شريف حسين، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلي النظام الدولي الجديد 1945-1994، الجزء الثاني، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م، ص 426-430.

أولا: التقليل من شأن دعاوى الاستقلال من قبل حكومة الصين الوطنية.

ثانيًا: إشعار المنافسون في الاتحاد السوفيتي بمزيد من القلق، و بأن الولايات المتحدة لم تعد العدو الرئيسي لبكين، بل إن الاتحاد السوفيتي يمثل الخطر الرئيسي.

و قد ترتب على الزيارة أن أصدر الجانبان الأمريكي و الصيني بيان مشترك، وقد صرح الجانب الأمريكي فيه بأن السلام في أسيا و العالم يتطلبان جهودًا من أجل تخفيف التوتر القائم، واستئصال الأسباب الجذرية للصدام مما يؤدي إلي تحسين العلاقات بين البلدان ذات العقائد المختلفة، من أجل إنهاء أي صدام أو سوء فهم ينتج عن ذلك، ولشعوب الهند الصينية الحرية في أن تقرر مصيرها وحدها، و يعني ذلك نية القوات الأمريكية الانسحاب نهائيا من المنطقة، مع الاستمرار و المحافظة على علاقتها الوثيقة مع كوريا و اليابان، كما تساند حق شعوب جنوبي أسيا في صنع مستقبلها في سلام.

أعلن الجانب الصيني استنكاره للقمع و الرعب من قبل الدول الكبرى للدول الصغرى و الضعيفة، و تأييده بحزم لنضال جميع الشعوب و الأمم المقهورة وأيدت توحيد شطري كوريا بالطريقة السلمية، و أعلنت معارضتها بعث النزعة العسكرية اليابانية.

و بالرغم من الاختلافات الجوهرية بالنسبة لنظمها الاجتماعية ولسياستهما الخارجية، أتفق الطرفان على أن تتمكن البلدان من إقامة علاقتهما على أساس احترام السيادة، و التكامل الإقليمي لجميع الدول وعدم الاعتداء على الدول الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و المساواة في المكاسب المتبادلة والتعايش السلمي وتسوية الصدامات الدولية دون اللجوء أو التهديد بالقوة، و في هذا يصرح الطرفان:

-أي تقدم نحو إقامة علاقات طبيعية بينهما هو في صالح جميع الدول.

-كلاهما يود تخفيف خطر الصدام المسلح الدولي.

-عدم سيطرة أي من الطرفين على منطقة أسيا والمحيط الهادي، و معارضتهما لأي طرف آخر في إقامة مثل هذه السيطرة.

-عدم عقد اتفاقيات تضر بمصالح الطرف الآخر.

-اتفاق قوة عظمى مع قوة عظمى أخرى، يعد ضد مصالح شعوب العالم.

بإلقاء نظرة على البيان المشترك، لعله يختلف عن أمثاله التي تصدر في أعقاب اللقاءات الدولية، من ناحية في النقط موضع الخلاف ، نجد أن كل من الجانبين راح يشرح مواقفه منها، ونلمس فيه قدرًا من الإبهام و الغموض، مما يحمل الظن بأن الجانبين قد اتفقا على مسائل معينة لم يكشف عنها البيان .أما أهم شيء في هذه الزيارة، أنها رتبت وتمت، وكانت بداية حوار صيني

أمريكي حقيقي، و كسبت الصين الحلول في الأمم المتحدة محل تايوان التي طردت من المنظمة، و أن مشكلة تايوان سوف تحل لصالحها، كما زادت قوة مركزها إزاء الاتحاد السوفيتي.

بالنسبة ل"نيكسون "فقد زادت فرص إعادة انتخابه للرئاسة، وأن يكبح جماح الاتحاد السوفيتي، و أن يردع أي خطر محتمل من جانب اليابان في المستقبل.[1]

و بالرغم من تعهد الطرفين في بيان (شنغهاي) بالعمل من أجل تطبيع العلاقات بينهما، إلا أن شيئًا من هذا القيل لم يتم ، بسبب فضيحة" ووترجيت"، و مشكلة فيتنام، و موت ماوتسي تونج ، فضلا عن مشكلات أخرى و ظل الحال كذلك إلي أن تولي كارتر الرئاسة فبعث في 1987إلي بكين بمستشاره لشؤون الأمن القومي زبغنيو بيرجنسكي Zbigniew Brzeziński الذي كان الصينيون يكنون له تقديرًا كبيرًا، بسبب آرائه المضادة للأهداف السوفيتية، فتم الاتفاق على الأتي:

-إقامة علاقات دبلوماسية اعتبارا من أول جانفي 1979 م.

-أن تنهي الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان، واتفاقية الدفاع المتبادل وسحب قواتها من الجزيرة.

في فترة الثمانينات كان هناك تيار في الصين يدعو إلى عدم العزلة و الأخذ بالتكنولوجيا الغربية المتقدمة عن طريق الولايات المتحدة، و قد أنتصر هذا التيار، و تبريره إذا كانت هذه القوة سلاحًا لمواجهة السوفيت في المرحلة الحاضرة، فلا بأس أن تستغني الصين فيما بعد عن الخبرة الأمريكية طالما أحرزت بكين قدرًا من السبق و التقدم يغنيها عن الاستعانة بأمريكا و خبرائها.

أما الإدارة الأمريكية في عهد ريغان - في الثمانينات - فلم تحسن اللعبة في علاقتها مع بكين وتايوان، في وقت واحد، فكان ثمة تناقض في علاقتها معها في آن واحد، إذ عرض ريغان بطريقة لم يتقبلها الصينيون أن يكون تزويد واشنطن للصين الشعبية بالتكنولوجيا المتقدمة، مقابل الاتفاق على مسألة تايوان، لكن بكين رفضت العرض، وأكدت تشككها في مدى إخلاص نوايا الولايات المتحدة تجاه الصين.

شهدت العلاقات الأمريكية –الصينية في الفترة من جانفي – 1979 جوان 1989م عدة تطورات مهمة، فقد وقعت خلالها عشرات الاتفاقيات بين البلدين، غطت مجالات كثيرة مثل : التجارة ، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والطاقة النووية، و فتحت عدة قنصليات في البلدين وتم تبادل زيارات على مستوى عال مثل زيارة رئيس الوزراء الصيني" شوزيانغ "في الفترة من 19/8 جانفي 1984م إلى الولايات المتحدة، وفيها توصل الطرفان إلى نقط اتفاق مهمة خصوصًا

[1] راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، مرجع سابق، ص 306-317.

في منطقة جنوب شرق آسيا، و اتفاق للتعاون الصناعي والعلمي. و بالمقابل زار الرئيس "رونالد ريغان" الصين في الفترة 4/26 حتى 1984/5/1م و لكن حتى أثناء سنوات التأسيس العشرة الأولى، إلا أن العلاقات الصينية – الأمريكية كانت مليئة بالتناقضات والصدام المستمر، فعلى سبيل المثال لا الحصر اندلع أول نزاع تجاري بينهما في 13 جانفي 1983م، عندما قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على الصين و ردت الأخيرة في 19 جانفي 1983 م على القرار الأمريكي بإجراءات اقتصادية انتقامية مماثلة.

تبع هذه الأزمة أزمات عديدة ونزاع مستمر، وظلت العلاقات التجارية و الاقتصادية في تعثر على الرغم من انعقاد التجمع الصيني التجاري الأمريكي الضخم في جوان 1988 م ومحاولته لإيجاد الحلول لمشاكل العلاقات التجارية، و البحث عن فرص جديدة في مجال الصناعة و التجارة بينهما.

أما على الصعيد السياسي فقد نشبت عدة أزمات كان لها الأثر في تشويه العلاقات مثل قضية لاعب التنس الصيني المشهور" خونا "و طلبه حق اللجوء السياسي و موافقة الحكومة الأمريكية له، كذلك الحملة الأمريكية ضد الصين بخصوص سياسة تحديد النسل، أما الخلاف حول مسألة التبت وتايوان فهو موضوع خلاف ثابت و متفجر طوال الفترة 79- 1989فقد شكلت مسألة بيع الأسلحة الأمريكية لتايوان معوق للعلاقات بينهما، وفي هذا الشأن توصلت الحكومتان عبر مفاوضات مضنية إلى اتفاق، ففي بيان أعلنت الحكومة الأمريكية، أنها لا تسعي إلى تنفيذ سياسة خاصة ببيع الأسلحة لتايوان على المدى الطويل و أن مبيعاتها من الأسلحة لتايوان لن تتجاوز نوعا وكما المستوى الذي تم تقديمه خلال السنوات الأخيرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأنها مستعدة لخفض مبيعاتها العسكرية لتايوان بصورة تدريجية وصولا إلي تسوية نهائية بعد فترة من الزمن ومع ذلك قامت الحكومة الأمريكية بانتهاكات لأحكام البيان[1].

و بهذا نلاحظ فقد أستمر قدر من الوفاق بين الدولتين حتى أواخر الثمانينات حينما تكشفت حقيقة التحولات داخل الكتلة الشرقية، و بداية تفكك هياكل الأمن، و الاقتصاد التابعة للمعسكر السوفيتي – الأوروبي الشرقي، فأصبحت واشنطن أكثر تحللا في علاقاتها بالصين، و أقل رغبة في استمالتها، خاصة بعد أحداث ميدان" تيان أن من "(السلام السماوي) فعلى أثر المواجهة القمعية للجيش الصيني لاحتجاجات الطلبة المنادين بالديمقراطية في[2] 1989،شن الغرب، وعلى

[1] جعفر كرار أحمد، العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا، الدراسات الإستراتيجية العدد 8 ، جانفي 1977مص 28-31.

[2] معتز سلامة ، الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف السياسة الدولية ، العدد 1996 ، 126، ص176

رأسه الولايات المتحدة الأمريكية إدانته للصين بانتهاك حقوق الإنسان، وقامت بإجراءات قاسية ضدها، أهمها:

-حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة، ووقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية إليها.

-حظر إرسال مبعوثين على مستوى عال إلى الصين.

-تأكيد الحكومة الأمريكية مشاركتها في قضايا" هونج كونج "الاقتصادية السياسية.

-اقتراح قانون يسمح بتمديد تأشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة.

لكن ضغوط الشركات الأمريكية الضخمة ساعدت على إلغاء العقوبات، كما وموقف الصين وموافقته على العقوبات ضد العراق، إبان أزمة الخليج، قد ساعد في إنعاش الحوار بينهما، وعادت العلاقات إلى ما كانت عليه، ولكن كعادة العلاقات الأمريكية ـ الصينية الهشة، فلم تصمد طويلا، إذ واجهت البلدين عدة 1995م فأصبحت العلاقات عدائية، ـ صدمات و أزمات عنيفة في السنوات92 و أصبحت عبارة حرب باردة جديدة، تتردد كثيرا في الصحافة الصينية، أما على المستوى الرسمي فنجد أن الصينيون كانوا يستنكرون التدخل في الشأن الصيني فهناك إجماع بين القادة ، والباحثين الصينيين على أن الولايات المتحدة كانت تحاول أن (تقسم الصين إقليميًا و تخربها سياسيًا، وتحتويها إستراتيجيًا، وتحبطها اقتصاديًا) و دليلهم على تلك الاتهامات زيارة الرئيس التايواني، وبيعها له طائرات F-16، و اتهامها للصين بانتهاك حقوق الإنسان، و تصدير الأسلحة الكيميائية إلي إيران وباكستان.

إن الصين والولايات المتحدة بينهما صراعات طويلة حول أيديولوجيتهما وأنظمتهما الاجتماعية وسياستهما الخارجية المختلفة، سيكون من المستحيل أن تتحسن العلاقات الصينية ـ الأمريكية بشكل أساسي، و طالما أن الأمريكيين يعتقدون أن شرق أسيا سيصبح (قلب الاقتصاد العالمي)، فإن الولايات المتحدة لن تسمح بقوة مناوئة في شرق آسيا .وبمنتصف التسعينات كان التصور الرسمي الصيني أن الولايات المتحدة قوة معادية، و كان الشعب الأمريكي يضع الصين في المرتبة الثانية كأكبر خطر عليهم.

فقد كان الجانب الأمريكي منقسما بين من كانوا إلى جانب الاتصال البناء بالصين، وتوسيع العلاقات الاقتصادية، ودفع الصين إلى داخل المجتمع الدولي و بين من كانوا يؤكدون على التهديد الصيني المحتمل للمصالح الأمريكية و ضرورة تنفيذ سياسة احتواء حازمة فالسياسة الأمريكية كانت تقوم دائما بلمحات تغضب الصينيين مثل زيارة الرئيس التايواني، وفي نفس الوقت تجعل الإدارة تضحي باعتبارات حقوق الإنسان من أجل المصالح الاقتصادية والملاحظ

أن العداء المتزايد بين الصين والولايات المتحدة، كان مدفوعا في جزء منه بالسياسة الداخلية في كل من البلدين[1].

إذ أصبحت الصين عاملا داخليا في الانتخابات الأمريكية، فقد أتهم مرشح الحزب الديمقراطي منافسه الجمهوري، بأنه كان لينا ومتساهلا مع الصين، وبين كلينتون أساس دعايته فيما يختص بسياسته الخارجية على الموقف القادم من الصين ، فقد شهدت إدارته خلال الأشهر الأولى، فراغا يثير الحرج، إذ أن أيا من كبار مستشاري كلينتون لا يعرف أكثر من معلومات سطحية عن الصين، و لم يكن هناك أحد من بين كبار العاملين في البيت الأبيض باستطاعته أن يقرأ أو يكتب الصينية، ولم يكن هناك أحد قريبا من وزير الخارجية معنيا وعلى إطلاع بالصين و إن أهم خبيرين بالمفاوضات التجارية، ومسئولين عن الصين تركا الشعبة التجارية فجأة للعمل في القطاع الخاص، وطبيعي أن واشنطن لا يسعها أن تصنع سياسة جيدة عن الصين، من دون أن يكون لديها على الأقل عدد من الخبراء، فواصلت العلاقات تدهورها إبان إدارته لتصل لما يشبه الصدام في المياه الدولية، وذلك عندما أوقفت البحرية الأمريكية في جويلية 1993 باخرة صينية بتهمة حملها مواد كيميائية محظورة وذلك عندما تم تفتيش الباخرة بواسطة جهات محايدة، لم يعثر على أي مواد كيميائية، ورفضت الإدارة الأمريكية الاعتذار للصين مما أدخل العلاقات بينهما إلي دائرة الأزمة ومرة أخرى عادت الولايات المتحدة لأسلوب الحوار بعد أن تأكدت أن سياسة الضغط لن تجدي نفعا مع بكين ، وخرجت برؤية جديدة للحفاظ على علاقات جيدة بينهما، تقوم على اللقاءات على مستوى القمة وكبار المسئولين وبالرغم من فشل اللقاءات إلا أن الطرفين أبقيا على قنوات الحوار مفتوحة، وفي مبادرة منها قامت الإدارة الأمريكية بتجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين بدون شرط، الأمر الذي لقي معارضة متوقعة داخل الولايات المتحدة من قبل جماعات حقوق الإنسان، التي طرحت الآراء والحجج المؤيدة للقرار تلك الخاصة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية في الصين، وما ينجم من مخاطر في عدم التجديد على الجانب الآخر نجد أن الصين احتفت بهذه المبادرة واعتبرتها بداية سياسة أمريكية موضوعية، و مقدمة لعلاقات مستقرة و متوازنة بين الطرفين ، و بالرجوع إلى القرار وبغض النظر عن مصداقية الحجج التي صاغها كلينتون، فالقرار الأمريكي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك تغليب الاعتبارات الاقتصادية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية على غيرها، فمن المتوقع أن يصبح القرن الحادي والعشرين هو قرن الباسفيك، و مرشح أن تكون الصين دولة ذات قوة اقتصادية عظمى، لذلك

[1] صامويل هنتغتون ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، (مالك عبيد – محمود محمد)، مصراته / الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1999م. ص، 336.

كان من المنطقي أن تعمل الولايات المتحدة على رأب الصدع معها بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية، أو المبدئية.

أما عن دلالة القرار المذكور بخصوص مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية ، فالقرار ليس عصا سحرية ستنهي كل الخلافات بينهما، وذلك لإدراك كل طرف أن الآخر يمثل تهديدا لأمنه.

و على كل الأحوال فإنه لكي تستقر العلاقات بينهما على أسس صلبة، لابد من تخطى هذه العقبة الإدراكية في بناء الأسس الموضوعية للعلاقة المستقبلية بما يضمن استمرار سياسة التعايش السلمي، وإن انطوى على قدر كبير من التنافس. لم يستمر الاسترخاء في العلاقات بين البلدين طويلا كالعادة، إذ سرعان ما عادت إلى دائرة الأزمة و التوتر بسبب التدخل في مسألة تايوان، و موضوع الميزان التجاري المختل لصالح الصين ، و حقوق الإنسان.

و لكن منذ أكتوبر وحتى مارس 1996 م، نقلت الإدارة الأمريكية صراعها مع الصين إلى دائرة أوسع، و هي منطقة جنوب شرق أسيا، و بأن الصين خطر يهدد دول هذه المنطقة و ردت الصين بأنها دولة غير توسعية ، و ليست ذات أهداف تسعى للهيمنة، و في أثناء انشغالها بالدفاع عن نفسها عملت الولايات المتحدة على تحريض تايوان بالإعلان عن الاستقلال، هذا في الوقت الذي كان رئيس الوزراء الصيني يشير في خطاب أمام نواب الشعب الصيني في مارس 1996م، إلى أن تطوير العلاقات الأمريكية - الصينية ليس فقط في صالح الشعبين، وإنما في صالح السلم في أسيا الباسفيك بشكل خاص، والعالم بشكل عام و أشار إلي أن السياسة الأمريكية غير الحكيمة تجاه الصين تسببت في توتر العلاقات، و إن احترام الولايات المتحدة لوحدة التراب الصيني و الابتعاد عن التدخل في شئونها الداخلية ، و احترامها للبيانات الأمريكية-الصينية المشتركة الثلاث، هو المدخل و الضمان الوحيد لتطوير طبيعي للعلاقات بين البلدين[1].

حمل الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الحكم، فكرة عن العلاقات مع الصين تختلف عن سلفه بيل كلينتون، وتتلخص برؤية الصين كمنافس إستراتيجي بدلا من حليف إستراتيجي، فأصبحت العلاقات من سيئ إلي أسوأ، فحادثة اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بمقاتلة صينية في الأول من أفريل 2001م، و قرار بكين الاحتفاظ بالطائرة و طاقمها، شكلت التحدي الأول لسياسة بوش الخارجية، و لكن لم يؤيد الرئيس معاقبة الصين، و عرقلة مساعيها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، بسبب التبادل التجاري بينهما، و الذي يصل إلى116 مليار دولار سنويا، فحقيقة حصول الصين على 80 مليار دولار كفائض لتجارتها مع الولايات المتحدة في عام 1996 ، و لهذا قال مسئول تجاري أمريكي بارز (تعطي الصين

[1] جعفر كرار أحمد، العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا، مرجع سابق ص35-37.

اهتماما قويا في البقاء على علاقات جيدة)، و كان للحادثة أثر في بيع أسلحة أمريكية لتايوان، و أسفرت عن ظهور اهتمام متزايد للجهاز العسكري الأمريكي، إزاء تزايد عدوانية الصين بمطالبتها في السيطرة على المياه الإقليمية، و الأجواء الجوية التي تبعد 300 ميل من سواحلها، و يرى خبراء أمريكيين في الأسلحة النووية، ضرورة تخفيض عدد الأهداف الروسية، و رفع الأهداف الصينية لعكس واقع ما بعد الحرب الباردة.

بالرغم من أثر الحادثة، أعرب الرئيس بوش عن تطلعه لزيارة الصين، و بحدوث هذا الأمر بالفعل، وفر للحكومة الصينية الفرصة بتوجيه إشارات من جانبها لتعزيز العلاقات بينهما[1] ما أن تستقر قضايا العلاقات الأمريكية - الصينية، حتى تتجدد الخلافات، و تعاود الطرح بما يثير تساؤلات حول حقيقة ذلك الخلاف و أسبابه، و مستقبل العلاقات بينهما.

قضايا إشكالية في العلاقات الأمريكية الصينية

يوجد عدة آراء فيما يخص القضايا الإشكالية الأمريكية الصينية فمنها أن القضايا محل الخلاف ليست بذات طبيعة جوهرية، وأخرى ترى أن هناك خلافات جوهرية بين الطرفين، أما الرأي الأخير فيحلل الموقف بمفاهيم الصراع التقليدي للقوى و المصالح في النظام الدولي ويرى بداية حرب باردة جديدة، و هذه المرة بين الولايات المتحدة و الصين، تصبح الأخيرة العدو الذي يبحث عنه الإستراتيجيون الأمريكيون، ولا تعدو الأزمات الدورية المتكررة، و التهديدات العقابية المتبادلة - وفق هذا المفهوم - كونها محاولات اختبار للقوى بين طرف يهيمن على مركز القوة في النظام الدولي، وطرف آخر ليس هناك تقييم حقيقي لموضع قوته في النظام لأنه لم يختبر (الصين).

برزت نقاط عديدة للخلاف اكتسبت طابع مثير في العلاقات الأمريكية - الصينية:

أولا: حقوق الإنسان و الديمقراطية

تتمسك الولايات المتحدة بضرورة احترام الصين للقيم، و المفاهيم الغربية و الدولية السائدة لحقوق الإنسان وهو ما تعارضه الصين باعتباره شأن داخلي، و إن المطالبة الأمريكية هذه مبعثها أغراض تدخليه، وترى أن لها خصوصيتها الخاصة (ثقافة، تاريخ ، حضارة) ولهذا لا يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان، و المفهوم الغربي أو الأمريكي، فحسب قول الرئيس الصيني

[1] العلاقات الصينية -الأمريكية من سيئ إلي أسوأ ، الإنترنت نقلا عن صحيفة مبدل إيست أونلاين، 2001/10/10

"زيانج زيمين: "(أن كل دولة في العالم تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة، و وفق ظروفها القومية).

ثانيًا :قضايا التجارة

يتركز في جوانب ثلاثة:

(أ) الخلاف بشأن ما يسمي بالقرصنة الفكرية للمنتجات الصينية، ذات الأصل الأمريكي المنسوخة من برامج الكمبيوتر، والأعمال الفنية المرئية و المسموعة، و الكتب و العلامات التجارية، و بالرغم من تهديد الولايات المتحدة بفرض ضرائب على الواردات الصينية، و تعهد الصين بمحاربة هذه التجارة فما زالت القضية يتكرر طرحها بصفة دورية.

(ب) الخلاف حول وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية التي تمنحها الولايات المتحدة للصين.

(ج) الخلاف بشأن إشراك الصين في الجات حيث تربط الولايات المتحدة موافقتها على ذلك بتصفية نقط الخلاف، ومكافحة الصين للقرصنة على الملكية الفكرية، وعموما فبعد أن تصل الأزمة إلى مرحلة فرض عقوبات كان هناك حرص متبادل على التهدئة وعدم الانجرار إلى فرض إجراءات عقابية متبادلة.

ثالثاً :بيع الأسلحة الصينية

تمثلت أهم نقط الخلاف الرئيسية ، في مبيعات السلاح الصينية لباكستان و إيران، هذا بالرغم من حرص الولايات المتحدة، على إدخال الصين في سلسة من الاتفاقات و التعاقدات البيئية التي تجنبها مخاطر الانعكاسات السلبية لانتشار تكنولوجيا السلاح الصينية، فوقعّت في أكتوبر 1994 م اتفاقا حول هذا المضمون في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين منذ أوت 1993 م.

رابعاً :الخلاف بشأن تايوان

يمثل أحد المحاور المهمة التي يثار الخلاف بشأنها، بسبب إقدام الولايات المتحدة على خرق الاتفاق بين البلدين بصدد المسألة التايوانية منذ السبعينات ، مما يعمل على إعاقة عملية إعادة الضم.

رغم أهمية القضايا السابقة في استجلاء جانب من العلاقات، و توصل الطرفان إلي نقط تفاهم محددة بشأنها، مع ذلك تتعاقب دورة الأزمات بينهما، مما يرجح معه أن تكون ثمة أسباب أخرى لخلاف جوهري، و في هذا الصدد عبر العديد من المحللين عن ثلاث مخاوف أمريكية:

أولا :النمو الاقتصادي الصيني

اندفعت المخاوف الأمريكية على الوضعية الاقتصادية التكنولوجية للصين، التي شهدت نمو اقتصادي هائل، و احتلالها المركز الثاني في قائمة العجز التجاري الأمريكي.

ثانيا :تحديث المؤسسة العسكرية الصينية

تراقب الولايات المتحدة بقلق تزايد الإنفاق العسكري، و تنامي قوة الجيش الصيني، ممثلة في واردات السلاح و التكنولوجيا، من روسيا و الدول الغربية، الأمر الذي أعده البعض تهديد محتمل للمصالح الأمريكية في الباسفيكي على المدى الطويل، خاصة بعد تنامي دور الجيش في السياسة الصينية، بضم نسبة كبيرة منه إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

ثالثاً :التنافس حول الهيمنة الإقليمية

الثقل الإقليمي للصين في منطقة الباسفيكي قد يجعل لها وضعية تتفوق بها على الولايات المتحدة، فحرصت الأخيرة على استغلال بعض البؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها مثل قضية أرخبيل سبراتلي، إذ تمثل منطقة الشرق الأقصى قيمة جوهرية في ظل الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

عدم توصل الطرفان لنقاط مشتركة للتفاهم، داعما لذلك عدم امتلاك الدولتين لرؤية واضحة فيما يتعلق بأهدافهما، فالولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، تريد أن تكون المهيمن الوحيد على العالم ، لا ينازعها شريك آخر، و يقاسمها النفوذ و المصالح، و لو على النطاق الإقليمي.

لكن فشل الولايات المتحدة في محيط الشرق الأقصى، وحساسية علاقتها و أساليبها في التعامل مع الصين، حيث أن إتباع إستراتيجية الاحتواء ضدها، قد يدفعها لتوثيق علاقتها بروسيا و أوكرانيا، و دول غربية أخرى، مما يخلق احتمال بعث أحلاف مضادة، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف السياسة الدولية ،مرجع سابق ص 176-179

المبحث الثاني :العوامل المحددة للسياسة الخارجية لكلا الدولتين

السياسة الخارجية لدولة ما هي نشاطاتها و سلوكها السياسي الخارجي المرتبط بأهداف معيّنة والتي تعّبر عن مصالحها، ويتم صنعها و اتخاذ قراراتها من قِبل الهيئات المسئولة في الدولة وفقا لنصوص دستورها.

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأيّ دولة، يمكن تصنيفها كعوامل ثابتة و أخرى غير ثابتة، أو كعوامل خارجية و أخرى داخلية، فجميع هذه العوامل تـؤثر على أداء الدولة سلبا أو إيجابا، و هذه العوامل بمجملها تحدّد أهداف السياسة الخارجية كتعبير عن مصالحها الأساسية و العامة، و الوسائل التي تستخدمها لتنفيذ سياستها و صيانة مصالحها، و سدّ الثغرات التي تكتنف تطبيقها.

و سنسلط الضوء في دراستنا هذه على العامل الاقتصادي لأنه يخدم دراستنا:

العامل الاقتصادي: يمكن اعتبار العامل الاقتصادي الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من قوة الدولة، فالوضع الاقتصادي له تأثير على إمكانيات الدولة العسكرية و السياسية والاجتماعية و النفسية، والتفاعل الإيجابي بين الجماهير و القيادة السياسية و بالتالي يصبح متخذ القرار أكثر مرونة بالتعامل في السياسة الدولية باتجاه تحقيق أهداف السياسية الخارجية، و من ذلك نستنتج أن الضعف الاقتصادي يؤدي إلى ضعف القرار السياسي الخارجي، فالدولة الضعيفة اقتصاديا تكون أكثر عرضة للتهديد من غيرها و للتبعية السياسية من خلال اعتمادها على المساعدات و بالتالي تتقيد حركتها و ضعف استقلاليتها للقرار السياسي الخارجي و العكس صحيح[1].

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية

لفهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية يستوجب علينا التعرّض لأهم النظريات التي تساعد على وصف و تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، ثم التطرق إلى الأبعاد المختلفة التي تقوم عليها هذه السياسة، و بعد ذلك التّعرف على المؤسسات التي تقوم بوضع إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، والمؤسّسات و العوامل الأخرى التي لها تأثيرات متفاوتة في رسم هذه الإستراتيجية.

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1979.

النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية

يرى فيليب باريار (BARAILLARD Philippe) أن نظرية العلاقات الدولية هي مجموعة متجانسة و منهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية و التي تسميها بالدولية.[1]

و منه فإن النظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية، و هي موجهة أصلا لتفسير هذه العلاقات و هيكلها و تطوّرها، لاسيما تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، و يمكن أن تساعد في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات، كما أنها تساعد على فهم الأحداث لتنظيمها سببيّا لذلك فهي تهتم بتفسير حدوثها.

النظرية الواقعية و الواقعية الجديدة

أولا/ النظرية الواقعية

من المؤكد أنّ الواقعية، و التي تسمى أحيانا بمدرسة سياسة القوة الفكرية (Politics-Power) سيطرت بشكل أو بأخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية، و على تصوّرات صانعي السياسة و الدبلوماسيين منذ أن فكر ميكيافيلي بالموضوع.[2]

يعود الفضل لإدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى هانس مورغانتو، من خلال عمله الشهير (Politics among nations) سنة 1948، الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية. و في أواخر العقد السابع من القرن العشرين، أحدث كينيث **وولتز** شرخا كبيرا في واقعية مورغانتو التقليدية، و منذ ذلك الوقت أصبحت تعرف بالواقعية الكلاسيكية.[3]

فالواقعية كنظرية يراد تطبيقها على مشكلات السياسة المعاصرة لم تتبوأ مكانتها المرموقة إلا عقب الحرب العالمية الثانية، فقد اعتمد هانس مورغانتو على التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب هينري كيسنجر (Henry KISSINGER) و جورج

---

[1] Philippe Baraillar, Théorie des relations internationales, Paris: Presse universitaire de France, 1977, p.18.

[2] غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث)، ط1، الإمارات العربية المتحدة، نشؤ مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص636.

[3] Glenn H. Snyder, Mearsheimer's world_offensive Realism and the struggle for security, A Review Essay, International security, vol.27, No.1(summer 2002), p 149.

كينان (George KENNAN)، الذي كان قد اعتمد على تاريخ العلاقات شرق-غرب في دراسته لنظرية الاحتواء (Containment theory) من خلال الواقعية السياسية.[1]

يرى الواقعيون أن السياسة تحكم من طرف القوانين الموضوعية التي تجد أصولها في نقص أو عيب في الكون، و في طبيعة الإنسان. فالواقعيون يشككون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، و هم يحذرون قادة الدول من التضحية بمصالحها من أجل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي. و رغم أن جوهر الفكر وضع أسسه ميكيافيلي، إلا أن بعض الواقعيون من أنصار فكرة (عقل الدولة) يتحدثون عن معيار أخلاقي مزدوج، واحد للأفراد الذين يعيشون داخل حدود الدولة، و آخر للدولة في علاقاتها مع الأمم الأخرى انطلاقا من واقع أن السياسات الدولية غالبا ما تجعل قادة الدول مرغمين على التصرف بطرق غير مقبولة كليا لد ى الأفراد. فالطبيعة الأخلاقية بالنسيبة للواقعيين تتمثل في أن الدولة تمثل قوة أخلاقية، و أنّ وجود الدولة يخلق إمكانية قيام جماعة سياسية أخلاقية، و من ثمّ فإن المحافظة على حياة الدولة يعدّ واجبا أخلاقيا.[2]

تركز الواقعية على الدولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، و موقفها المركزي هو أنه بما أن إدارة الدولة هو استمرار بقاء الدولة في بيئة عدائية، فإن حيازة القوة هي الهدف المناسب و العقلاني و الحتمي للسياسة الخارجية، فالسياسة الدولية هي إذا صراع من أجل القوة. فمفهوم القوة بهذا المعنى يصور على أنه وسيلة و غاية بحد ذاته.[3]

و قد تبنى الاتجاه الواقعي المنطق الذي يقول بأنّ القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحيانا بالعديد من الشكليات القانونية، فإنّ ذلك يجب ألّا يخدعنا على إدراك هذه الحقيقة الأساسية المتحكمة في توازن العلاقات الدولية برمتها.

و يشرح شوارزنبرغ (SCHWARZENBERG) مفهومه للقوة، فيقول أنها ليست مجرد أداة للتدمير، و إنما هي بمفهومها الصحيح مزيج من القدرة على الإقناع (Persuasion) و القدرة على الإكراه(Coercion)، كما أنه ليس معنى القوة بمثل هذه الدرجة من الأهمية في العلاقات الدولية إن لكل دولة طبيعة عدوانية أو نزعة توسعية كامنة فيها، و تعزيز الدول لقواها ليس مؤشرا دالا في كل الأحوال على أنها تنوي استخدامها كسلاح للإكراه و الضغط، ذلك أن القوة كثيرا ما تستخدم للدفاع عن الكيان القومي، أو الأمن أو النظم و المعتقدات السياسية، أو

---

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية،ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2007، ص140.

[2] Tim Dunne and C.Schmidt, "Realism", in: John Baylis and Steve Smith; The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 3rd edition, Oxford: Oxford University Press, 2005, p 163.

[3] غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 637.

المصالح القومية الأساسية للدول. و من ناحية أخرى فقد يكون الهدف من الحصول على القوة هو المساعدة في الحصول إلى بعض الغايات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو حتى النفسية، و هو ما قد يساعد بدوره في النهاية على تحقيق التنمية للدولة.[1]

يعتبر مورغانتو أنّ السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، فسلوكيات الدول تحركها حوافز الحصول على مزيد من القوة و التسابق لزيادة قوة كلّ دولة باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك. و يرى مورغانتو أن الدول تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي: سياسة المحافظة على الوضع القائم، سياسة التوسّع و سياسة الهيمنة، فالاثنتان الأوليتان تتطلبان المحافظة على القوة و زيادتها، في حين أن الثالثة تتطلب إظهار القوة[2].

تعدّ القوة و ميزان القوى و المصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي. فالواقعيون يعتبرون المصلحة الوطنية معيارا أساسيا في السياسة الخارجية، ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة و المتنوعة التي تصبّ كلها في قالب المصلحة الوطنية. لذلك فإنّ الواقعيون يرون أنّ المصلحة هي المرجع الأساسي للأحداث الدولية.[3]

يرى مورغانتو أنّ مفهوم المصلحة ليس مضامين ثابتة و غير متغيرة على مدى الزمن، إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان و المكان، و يستشهد مورغانتو بما قاله ماكس فيبر في هذا الخصوص، و هو أنّ المصالح(المادية و المثالية) و ليس الأفكار تسيطر مباشرة على أنشطة الناس، و لكن تتأثر المصلحة التي تحدِّد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة تاريخية معينة، بالإطار السياسي والثقافي الذي تصنع ضمنه تلك السياسة.[4]

و يصف هانس مورغانتو المصلحة حسب تعريفه إلى عدة أشكال أهمها: المصالح الأولية، و هي تلك المصالح المتعلقة بالحفاظ على الوحدة الجغرافية و هوية الدولة السياسية و الثقافية؛ المصالح الثانوية التي تهدف إلى حماية المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة؛ المصالح الدائمة الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة، و هو ما يقابلها في السياسة الخارجية الأهداف الطويلة المدى أو الإستراتيجية، و هي أهداف ليست في متناول كل الوحدات السياسية بل إنّها تقتصر على القوى الكبرى أو القوى العظمى في العالم؛ المصالح المتغيرة التي تعبّر عن أراء المسؤولين

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 17-18.

[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 116-31.117

[3] Jean-jacque Roche, Théorie des relations internationales, 5em édition, Paris: Montchrestien, 2004, p33.

[4] ناصيف يوسف حتي، المرجع نفسه، ص 27.

أو الرأي العام أو جماعات الضغط في تعاملها مع موقف أو هدف معين؛ المصالح العامة التي تمثل المبادئ و التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة، و هي المصالح التي كانت مهيمنة خلال الحرب الباردة؛ المصالح الخاصة و المتعلقة بضمان حياد دولة معينة في إطار إبقاء توازن في ميزان إقليمي بغرض المحافظة على الوضع القائم؛ المصالح المتطابقة التي تتطابق فيها مصالح دولتين أو أكثر، و هي المصالح التي تكون عادة في علاقات التكامل بين الوحدات السياسية.[1]

ترى الواقعية أن الفوضى هي سمة من سمات النظام الدولي، و ذلك ناتج عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة و تستطيع فرض إرادتها على الكلّ كما هو الحال في الدولة، و تتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة، أما المبادئ و الأخلاقيات و القوانين الدولية فهي ذات تأثير محدود إن لم يكن منعدما، لأنّ القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، و الدولة تعمل دائما لزيادتها تجاه محيطها و التنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، و الصداقة التي قد تنشأ بين بعض الدول تعبر عن التقاء المصالح بينها، و قد تنتهي هذه الصداقة بمجرد تحقيق المصالح. و في هذا السياق يقول السياسي البريطاني ديز راتيلي (Diz RATILY) فيما يخص علاقات الدول مع بعضها البعض أنه: "لا صداقة دائمة و لا عداوة دائمة؛ بل مصلحة دائمة".[2]

يرى فرانسيس فوكوياما أن الواقعية قد لعبت دورا كبيرا و مفيدا في تكييف تفكير الأمريكيين بصدد السياسة الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية، إذ أنقذت الولايات المتحدة الأمريكية من ميلها إلى الحفاظ على الأمن في صورة النزعة الليبرالية الساذجة، مثل الاعتماد الكبير على الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف. كما يرى أنّ الواقعية كانت إطارا مناسبا لفهم السياسة الدولية في تلك الحقبة، حيث أنّ العالم كان يتصرف عن طريق الاعتبارات الواقعية، و لم يكن العالم يتصرف على هذا النحو لأنّ المبادئ الواقعية تعكس حقائق خالدة، و إنما لأنّ العالم كان وقتها منقسما إلى دول شديدة التباين فيما بينها و ذات إيديولوجيات متعادية.[3]

---

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، مرجع سابق، ص 156-157.
[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص25.
[3] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و خاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمير، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993، ص222.

ثانيا/ الواقعية الجديدة

إنّ الإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي سابقا، بعد سياسة الانفراج الدولي بينهما، و هو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة و القوة العسكرية، أو كما يرى روبرت كوكس (Robert COX) أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية و الفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير. [1] فالواقعية الجديدة تعتبر امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، و من أهم كتابها كينيث والتز، ستيفن كريزنر، روبرت جيلبن، روبرت تاكر و جورج مودلسكي. و يتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء (Atomistic empiricism) بمحاولتهم تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية، فبالرغم من انطلاق هذه النظرية من المسلمات و المفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية، فإنها تحاول تحويل العلاقات الدولية إلى علم اجتماعي.[2]

الواقعية الجديدة أو تسمى أحيانا الواقعية البنيوية، تمثل منظورا نظريا يقترن بكتابات كينيث وولتز (K.N Waltz) لاسيما كتاب "نظرية السياسة الدولية" (Theory of international politics) سنة 1979. و مع الاحتفاظ بكثير من السمات الأساسية للواقعية الكلاسيكية (مثل كون الدول أطراف أحادية عقلانية أساسية و كون القوة مفهوما تحليليا مركزيا)، فإن الواقعية الجديدة توجه الانتباه إلى الخصائص البنيوية لنظام دول دولي و ليس إلى وحداته المكونة، و يشير مفهوم البيئة هنا إلى مفهوم وترتيب أجزاء النظام ذاته، و حسب وولتز فإن القيود البنيوية للنظام العالمي ذاته، و ليس ما تعزوه وحدات مكونة معينة، هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول و تؤثر في النتائج الدولية. و كما قال وولتز: "إن الواقعية الجديدة من خلال تصويرها لنظام سياسي دولي في مجموعة، فيه مستويات بنيوية و مستوى وحدات متميزة و مترابطة في الوقت نفسه، تقيم استقلالية السياسة الدولية، و بالتالي تجعل النظرية عنه ممكنة. و تطوّر الواقعية الجديدة مفهوم بنية النظام الذي يقيد المجال الذي يتعامل معه الذين يدرسون السياسة الدولية و تمكنهم من رؤية كيفية تأثير بنية النظام و تنويعاته في الوحدات المتفاعلة و النتيجة التي يحققونها. فالبنية الدولية تبرز من خلال تفاعل الدول ثم تحول دون قيامهم ببعض

[1] Barry Buzan(and others), "the logic of anarchy: Neorealism to structural realism", In: http://www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html;[05/11/2009].

[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 62.

الإجراءات و تدفعهم في الوقت نفسه نحو إجراءات أخرى" . [1] فالواقعية الجديدة هي تلك الطريقة المنهجية العلمية للتفكير من أجل فهم النظام الدولي و استمراريته و ديناميكيته.

أما من حيث مستويات التحليل، فإن الواقعية الجديدة رغم اقتناعها بوجود ثلاث مستويات للتحليل في السياسة الدولية: التحليل على المستوى المحلي أي الدولة؛ التحليل على المستوى الإقليمي(المنظمة أو التكتل الإقليمي) و التحليل على مستوى النظام الدولي، إلا أنها تركز على الدولة، و كذلك النظام الدولي لأنها تنظر إليه نظرة كلية شمولية و لا تنظر إليه بنظرة تجزيئية خصوصية[2].

بالنسبة لعناصر التحليل الأساسية عند الواقعيون الجدد، فنجدهم يركزون إضافة لبنية النظام على الفوضى، المساعدة الذاتية و توازن القوى، فمن وجهة نظر الواقعيون الجدد فإن النظام الدولي يتميز بالفوضوية، و يقصدون بالفوضوية عدم وجود حكومة عالمية و ليس انعدام النظام في العالم، و حسب وولتز فإن فوضوية النظام يمكن فهمها بشكل أفضل عند مقارنة النظم الدولية بالداخلية، حيث يقول: "الفرق بين حقلي السياسة الدولية و الداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام أو عدم استخدام القوة. الحكومة من خلال احتكار بعض مظاهر الشرعية تخوّل لنفسها حق استخدام القوة، أي تطبيق نوع من العقوبات لضبط استخدام الرعية للقوة، و في حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجا الآخرون للحكومة. في السياسات الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، و السياسات الدولية تسمى سياسات في غياب حكومة".[3]

أما فيما يخص سياسات المساعدة الذاتية، فيؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي إلى انتهاك سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self-help) ومنه سيكون الاكتفاء الذاتي (Autarky) هدفا رئيسيا لكل دولة، و النظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة، حيث يقول والتز في هذا الصدد:"الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها و الحفاظ على أمنها في حالة فوضوية [..] عليها الاعتماد على الوسائل و الإجراءات التي تستطيع تشكيلها بذاتها، مبدأ (اللهم نفسي) هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي".[4]

تنظر الواقعية الجديدة للقوة على أنها وسيلة فقط (Power as mean) للبحث عن الأمن، و ليس غاية كما يراها مورغانتو، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على

---

[1] غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص496-497.
[2] Barry Buzan "the logic of anarchy: Neorealism to structural realism", Op.Cit.
[3] Kenneth Waltz, Theory of international politics, Reading, mass: Addison-Wesly, 1979, p 126.
[4] Ibid

الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، و يفسر جون هيرز (John HERZ) ذلك بقوله:"في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع من الشك و الخوف المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن". و يرى الواقعيون الجدد أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق أو ما يسمى ب(الموقع النسبي لقوة الدولة)، و يعتقدون أن هذا الموقع هو حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات المركبة (و يقصدون بها القدرات في المجالات المختلفة: السياسية، الاقتصادية، العسكرية..) التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى، و كذا قطبية النظام الدولي، حيث لا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل.[1]

و قد ظهر داخل هذه النظرية تياران و هما الواقعيون الدافعيون و الواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كل من الواقعية الدافعية و الهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية، لكنهم يختلفون في إنجاز هذا الأمن، فيقول الهجوميون أن إدارة الأمن ترغب في أغلب الأحيان في تبني استراتجيات التوسع و الهجوم. و يعتقد روبرت جيلبين أن شنّ حرب وقائية ضد القوى الصاعدة يعتبر أمرا ذا جاذبية، و هذا ما روّجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001. و يؤكد مير شايمر **أن** الواقعيون الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع، حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض و العلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة، لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن.

و الواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي، و حسب مير شايمر فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث أن حليف اليوم قد يصبح عدوّ الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح و أهداف الدول، و هذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي و يحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، و هكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية

[1] رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2008/2007.نقلا عن:
Rainer baumann (and others), "power and power politics neorealist foreign policy theory and expectations about german foreign policy", tübinger arbeitspapiere zur internationalen politik und friedensforschung, tübingen, germany, working paper, n 30, pp.5-6.

الحرب الباردة تصرف غير صائب فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتوسع، لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعوة للدول الأخرى أو التوسعية للهجوم[1]

و قد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمّى استقرار الهيمنة، حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام و الإدارة، و تستند الهيمنة على دعائم اقتصادية وتكنولوجية كبيرة و سلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية، و تاريخيا ظلت كل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب، و الدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها و ذلك لتحقيق أهدافها (الهيمنة)، و يدعم هذا التيار حاليا الهيمنة الأمريكية، حيث يرى أنّ انتشار و سيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي و يقدم تحريضا للديمقراطيات الغربية الأخرى للمحافظة على المؤسسات السياسية.[2]

النظرية الليبرالية و الليبرالية الجديدة

أولا: النظرية الليبرالية

الليبرالية مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي و السياسي، ففي الميدان السياسي و على النطاق الفردي يؤكد هذا المذهب على القبول بأفكار الغير و أفعاله حتى و لو كانت متعارضة مع أفكار المذهب و أفعاله، شرط المعاملة بالمثل. و على النطاق الجماعي فإن الليبرالية هي النظام السياسي المبني على التعددية الإيديولوجية و التنظيمية الحزبية و النقابية، التي لا يضمنها حسب هذا المذهب سوى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يفصل فعليا بين السلطات الثلاثة، و يؤمن الحريات الشخصية و العامة.[3]

تعود جذور الليبرالية التي تشير إلى جملة واسعة من أفكار و نظريات ذات صلة بالحكم تدافع عن الحرية الفردية، إلى عصر التنوير الغربي، و كلمة ليبرالي (Leberal) مصدرها اللفظة اللاتينية (Liber) التي تطلق على الإنسان الحر، و هي مرتبطة عادة بكلمة (Liberty) التي تحمل مدلول الحرية، و الليبرالي هو الشخص الذي يؤمن بالحرية، و الليبراليون يؤكدون عموما على أولوية الحرية كقيمة سياسية، و هي المبدأ الذي قامت الليبرالية على أساسه.[4]

---

[1] ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2008/2007، ص 25-26

[2] ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة مرجع سابق، ص 27.

[3] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، ط2، بيروت، دار الهدي للطباعة و النشر، 1985، ص 566.

[4] "Liberalism", Wikipedia, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Liberalism, [11/11/2009].

تملك الليبرالية بعدا متجذرا في تاريخ الأفكار السياسية، أخذا في الاعتبار إسهامات فلاسفة الأخلاق و السياسة و الاقتصاد، مع بداية العصر الحديث في أوربا أمثال: إيمانويل كانط ، أدم سميث، جيرمي بينتام ...إلخ. أما كنظرية للعلاقات الدولية فهي تحوز مجموعة من الأفكار و الفرضيات و المفاهيم الخاصة بها، بما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية و يشرحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية.[1]

ثانيا: النظرية الليبرالية الجديدة

وفق مقتضيات النظرية، ينبغي على الدولة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، و حكم القانون، و مؤسسات الأسواق المفتوحة و التجارة الحرة.

و تعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، و قدسية حق الفرد في حرية العمل، و حرية التعبير، و حرية الاختيار، و يتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن. بالأمارة نفسها، تبقى حرية العمل للشركات(التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق و التجارة الحرة منفعة أساسية، إذ يُنظر إلى النشاط التجاري الخاص و المبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الابتكار و خلق الثروة. يجب على الدولة أيضا حماية حقوق الملكية الفكرية (عبر براءات الاختراع مثلا)، لتشجيع التطورات التكنولوجية. و يُفترض أن يوفر الازدياد المطرد في الإنتاجية مستويات معيشة أعلى للجميع. لذلك تؤمن الليبرالية الجديدة، سواء حسب مقولة " المد العالي يرفع جميع المراكب" أم حسب مقولة "رشح الثروة إلى الأسفل" بأن حرية الأسواق و حرية التجارة خير ضمان للقضاء على الفقر (محليا و عالميا).

يكد الليبراليون الجدد تحديدا في السعي لخصخصة الأصول، إذ يرون غياب النص الصريح بحقوق الملكية الخاصة - كما هو الحال في العديد من الدول النامية - أحد أهم العوائق المؤسساتية أمام التطور الاقتصادي و تحسن مستويات الرفاه الإنساني. أما "تعيين" و "تسييج" الأملاك الخاصة بحقوق فردية فخير سبيل للحماية ضد ما يسمى "مأساة الأملاك العامة" (أي

[1] Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, vol.51, n.4, Autumn 1997, P . 513.

نزعة الأفراد للاستغلال الجائر وغير المسؤول للموارد العامة، مثل الأرض و الماء و ما شابه). كما يجب نقل ملكية القطاعات التي كانت تديرها أو تنظمها الدولة إلى القطاع الخاص، و إلغاء القواعد و الضوابط الناظمة لها (أي تحريرها من أشكال تدخل الدولة كافة). و يعتبر الليبراليون الجدد التنافس بين الأفراد، و الشركات، و الكيانات الإقليمية (المدن، و المناطق، و الأمم، و التجمعات الإقليمية) فضيلة رئيسة، و يجب بالطبع الحفاظ على القواعد الأساسية للتنافس في السوق الاقتصادي بطريقة ملائمة.

يتحتم على الدولة أيضا استخدام سلطاتها لفرض أو ابتكار أنظمة السوق (مثل إيجاد سوق تجاري لمكافحة تلوث البيئة) في الحالات التي لا تكون فيها تلك القواعد واضحة المعالم، أو يصعب فيها تعريف حقوق الملكية الخاصة. كذلك يدعى الليبراليون الجدد أن الخصخصة و التنافس و إلغاء القيود الناظمة مجتمعة تقضي على البيروقراطية و الروتين، و تزيد الكفاءة و الإنتاجية، و تحسن معايير الجودة والنوعية، و تخفض التكلفة سواء بشكل مباشر، عبر تقديم السلع و الخدمات الأرخص سعرا للمستهلك، أم بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض الأعباء الضريبية. و ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة مثابرة العمل على إقامة ترتيبات مؤسساتية جديدة، و إعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات الحالية، بهدف تحسين وضع الدولة التنافسي ككيان قائم، مقابل الدول و الكيانات الأخرى، في السوق العالمي.

تعتبر الليبرالية الجديدة حراك رأس المال بين مختلف القطاعات و المناطق و الدول حرية بالغة الأهمية، تستوجب إزالة كل الحواجز أمامها (مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية أو الترتيبات الضريبية العقابية أو أي شكل من أشكال العوائق الموضعية)، باستثناء "المجالات الحيوية للمصلحة القومية" التي تحددها بدقة. تتنازل الدولة الليبرالية طواعية عن السيادة الوطنية و على حرية حركة السلع ورأس المال لصالح السوق العالمي، و تنظر إلى التنافس الدولي باعتباره ظاهرة صحية، لأنه يرفع الكفاءة و الإنتاجية، و يخفض الأسعار، و يكبح بالتالي النزعات التضخمية. لذلك ينبغي على الدول التفاوض و العمل معا لتخفيف أو إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود القومية، و فتح الأسواق (للسلع و رأس المال على حد سواء) أمام التبادل العالمي.

أما إذا كان ذلك يحسب على حرية حركة القوى العاملة، كما السلع ورأس المال، فلا يزال قضية خلافية في كل الأحوال، إلى الحد الذي ينبغي على الدول التعاون معا لتخفيف الحواجز أمام حرية التبادل العالمي، لا بد أن تنشأ هياكل تنسيقية، مثل مجموعة الدول الرأسمالية

المتقدمة (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) المعروفة باسم "السبع العظام " (أصبحت الآن "الثمان العظام" بإضافة روسيا)، فمن الحيوي لتقدم المشروع الليبرالي الجديد على المسرح العالمي التوصل إلى اتفاقات دولية تضمن حكم القانون و حريات التجارة بين الدول، كتلك التي تتضمنها اليوم اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

إن التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلا و مؤثرا، لابد أن يستند إلى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدرتها، و قوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير، و إنما هي تشمل كل قدرات الدولة المادية منها و المعنوية، و عندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجيا في سلوك الآخرين، و بما يتناسب مع أهداف سياستها الخارجية، و بطريقة تضمن لها حماية و تحقيق مصالحها القومية.

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783 ،سواء في نظرتها و تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي و حجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية.

ومن أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المبادئ و التوجهات العامة و كذا العوامل و المحددات التي تحكم صنع و تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، و بسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة جورج واشنطن George Washington، وفي 04جويلية من نفس العام أعلنت

المستعمرات استقلالها، [1] و في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي و الليبرالية السياسية (المساواة في الحرية- L'égalité dans la liberté)،[2] في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال و بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هُزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري المنعقد سنة 1789 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب George Washington كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية, وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك. ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأ تها، حيث كان لكل مرحلة مي زتها و أثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، و سنتناول هذه المراحل كما يلي:

أ) الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى)

يمكن أن نطلق على هذه الفترة مرحلة بناء القوة الأمريكية، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجا تها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي بهذه الدول، وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي Washington Georgeفي خطبة الوداع سنة 1796عندما الانعزالية بأنها **"أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية "**[4] لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك.

---

[1] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، الطبعة الأولى. دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2002 ،ص 52.

[2] Maxime Lefbver, La Politique Etrangère Américaine, 1er édition. Presses Universitaire de France, France, 2004 , p 07.

[3] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق ص52.

[4] Maxime Lefbver, La Politique Etrangère Américaine, Op, cit. P 8-9.

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد "جورج واشنطن" و تأكد ذلك مع الرئيس "جيمس مونرو"في 2ديسمبر 1828 عندما رفع شعار " أمريكا للأمريكيين " الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى[1].

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي و ق وتها الاقتصادية بحيث شكّل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول و ا لمجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان، [2] و هو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم *التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

ب)الخروج من العزلة و الانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين)

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وز نها العالمي و قدرا تها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية و من ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، و كان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح "وودرو ويلسون" وساطته من أجل سلام بدون نصر " paix sans victoire"[3] و كان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة و التدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، و من جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها :

---

[1] Op, cit. p 10.

[2] مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008 ،أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2006-2007 ،ص 43

* فكرة المصير المحتوم تعني: الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير و ترقية قيم الحرية و العدالة و التطور و نشرها قدر الإمكان و الدفاع عنها ضد كل استبداد، و هي فكرة دينية حضارية في السياسة الخارجية الأمريكية. للتوسع أكثر أنظر: مصطفى صايج، نفس المرجع، ص 41-43.

[3] Maxime Lefbver, La Politique Etrangère Américaine ,Op, cit. p 15.

الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي، ...[1] و ذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى في 08 جانفي 1918.

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، و تمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، وارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى (42.2%) في الفترة من 1926 إلى1929 ،كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي ،[2] مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات.

و مع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، و رفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم .[3] و استمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة[4] و بالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.

ت) السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة)

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، و الاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في

[1] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق ص272.
[2] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق ص311-312.
[3] المرجع نفسه ص 313.
[4] المرجع نفسة ص 459.

القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل و هو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، و قد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة.

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري هيروشيما و ناكازاكي، وبدأت تظهر ال نزعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة و ذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا و اليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس "هاري ترومان" في السياسة الخارجية الأمريكية و التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بـ: **مبدأ ترومان**.[1]

و قد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد سياسة الاحتواء التي تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، و قد عبر عن ذلك "جورج كينان" عام 1947 بقوله: "المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة "[2] و كان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية في جوان 1947 و الذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

و بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949، و انتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950[3] التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيس ترومان عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية و عقلانية. و كرد فعل على ذلك و استمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في فيتنام و خرجت منها مهزومة عام 1975.

كما عرفت الفترة (1961 -1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع جون كنيدي (1961-1963) و خلفه " ليدون جونسون " (1963-1969)، وقد ساهمت حرب فيتنام في

---

[1] جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، (أحمد أمين الجمل و مجدي كامل)، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص158.

[2] مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2008-2000 مرجع سابق، ص48.

[3] جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ ،مرجع سابق ص159.

تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة و استمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام ،[1] و في الفترة (1969-1975) استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء[2] غير أن استمرار السوفييت في بناء قواتهم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين.

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة الـ: ووتر غايت ولى جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية و ثم تعيين هنري كيسنجر على رأس الدبلوماسية الأمريكية، و بعدها وصل الديمقراطي جيمي كارتر (1977-1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد بـ: مبدأ كارتر 1979 و الذي جاء فيه: " تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ...، و ستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة"[3]

و ترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق إيز نهاور الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة.

و في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان في الفترة (1981-1989)، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، و هذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.

و رغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك G.Kennan وغيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري جورج بوش (1989-1993)، ثم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (1993-2001) ثم الرئيس جورج وولكر بوش (2001-2008)، ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما في 2009 و قد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبر عنه

[1] مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008 مرجع سابق، ص 49.
[2] جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ ، مرجع سابق، ص 170.
[3] مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008 مرجع سابق، ص 51.

كراوثمر و هو أحد المحافظين الجدد بقوله :" إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه"[1]

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية و الخارجية و الجهات الرسمية و غير الرسمية، المباشرة و غير المباشرة والتي لها دور و تأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، و تمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، و سنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المحددات الدستورية (البُنى الرسمية)

و تتمثل في السلطتين التشريعية (الكونغرس) و التنفيذية (الرئيس كمؤسسة)، و هما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية ؟

من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، و ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس،[2] و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و إعلان الحرب و التفويض برد الاعتداء و إقرار الميزانية العامة للدولة، كما قُيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين ،[3] و مع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية و حسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما و حاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة.

---

[1] هادي قبسيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2008 ،ص 25.

[2] وثيقة الدستور الأمريكي ، المادة الأولى، القسم الثامن.

[3] المصدر نفسه، المادة الثانية، القسم الثاني.

فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ،[1] ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة و المرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية ،[2] وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعات و أزمات بين الرئيس و الكونغرس، لعل أبرزها الحرب الكورية (1950-1953)، و حرب فيتنام (1957-1975) حيث لم تكن معلنة من طرف الكونغرس المخول بإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة و الخبرة المتميزة في شتى ا لمجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم.

وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية ،[3] أولها الرئيس و هو عقدة القرار، و وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات و الجناح التنفيذي، و مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على المؤسسات الأمنية و الإستخباراتية، و وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس "واشنطن" خاصة في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة و المتكررة لإدارة السياسة الخارجية سببا في تقوية سلطة الرئيس و تدعيمها في هذا المجال.[4]

و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس و الرئيس، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة و التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر و ذلك حسب طبيعة العلاقات و المصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.

---

[1] المصدر نفسه، المادة الثانية، القسم الثاني و القسم الثالث.
[2] نانيس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد127 ، جانفي 1997 ،ص 80.
[3] هادي قبسيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة ،مرجع سابق، ص11.
[4] هالة أبو بكر سعودي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 -1973) الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 1986 .ص 102.

المحددات الداخلية غير الرسمية

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة . وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط و المصالح ، و أحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن (جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات) ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام.

فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة و عدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى ا لمجتمعية في المسرح السياسي الأمريكي، و ذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة.

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

- جماعات المصالح.
- وسائل الإعلام.
- الرأي العام الأمريكي.

جماعات المصالح

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية ـ سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية ـ التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات .[1] و المقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة و بعد

[1] هالة أبو بكر سعودي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 -1973) مرجع سابق 1986 .ص 102.

تفسيري بموضوع الدراسة، و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها.[1]

ومن أبرز هذه الجماعات الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب و التي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل و الولايات المتحدة،[2] هذا فضلا عن كونها قليلة العدد و أقل تنظيما.

وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير والساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطابا تهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكوّن رأيا عاما [3]، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

[1] فواز جرجس، السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة (1)العربية، بيروت، 2000 .ص 91

[2] هالة أبو بكر سعودي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 -1973) ، مرجع سابق، ص 104

[3] نانيس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص83.

و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة ، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجها تهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة ـ و خصوصا المستقلة منها ـ بنشر فضائح السياسة الخارجية، و تعتبر فضيحة "ووترجات" خير مثال على ذلك.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون ـ و بشكل أساسي ـ على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.

فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي. لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويُكون رأيا مضادا لتوجهاتها.

الرأي العام

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انه مجتمع متنوع[1] ، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.[2]

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من

[1] هادي قبسيس،، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة مرجع سابق، ص09.
[2] -فواز جرجس، السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟، مرجع سابق، ص129.

ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى .[1] و يبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام و يتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة.

و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحريا تها السياسية والمدنية، و هناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية و غير الرسمية ، و هي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفـ ق حولها و تعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

1. بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي.[2]

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية و غير رسمية مثل : الكونغرس الذي يضم مجلس النواب و مجلس الشيوخ، و مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس و وزارة الخارجية و البنتاغون و مجلس الأمن القومي و مؤسسات الرأي و الفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات و وسائل الإعلام و الجماهير ، كل حسب موقعه و درجة تأثيره و طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

محددات البيئة الخارجية

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد و التغير المستمر وعدم الوضوح ، م ما يجعل من الصعب التنبؤ بها و التعامل معها فضلا عن التحكم في معطيا تها. وعموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية و الدولية التي يكون لها دور و تأثير مباشر

[1] -هالة أبو بكر سعودي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 -1973) ، مرجع سابق، ص 126.

[2] آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، عدد 127 .جانفي 1997 ،ص 86.

أو غير مباشر في قرارات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.

فالنظام الدولي و الإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات و القيم السائدة فيه و الفواعل التي تتحرك ضمنه، و كذا سلوك بقية مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية.

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار ، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة و عقلانية لدى صانع القرار، و في مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الإستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية و ذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي و غير الرسمي، و يصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياساتهم و توجها تهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

و من جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي و الإقليمي، و هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، و يقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية و غير الرسمية، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي و زالت بذلك التبريرات الإيديولوجية و الإستراتيجية و زاد ب المقابل الضغط على الجهات المعنية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية.

محددات سياسة الصين الخارجية

المحددات الجغرافية و البشرية

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان".

و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني . تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا.

تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا. [1]

و بالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

و من الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق1.270.800.000 نسمة، حسب إحصائيات .1999[2] و هذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية.

المحددات الاقتصادية و العسكرية

المحددات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و

1- الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص ص 265- 266.
2- المرجع نفسه، ص 164.

التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ".

و قد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات.

و قد حقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ " [1]. حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1978- 1998 بين 9 % و 13 %، و بلغت قيمة صادراتها عام 1997 حوالي 183 مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ 20.6%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5%.[2]

و قد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين(1993- 1996) 12.5 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.[3]

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

المحددات العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

---

[1] - نجلاء الرفاعي البيومي، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997. ص 136.

[2] - محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات ا لوحدة العربية،، بيروت، الطبعة الأولى، 1999. ص ص 113- 114.

[3]- Arthur A nderssen. International investment toward the year 2002. New York: United Nations publications. 1998. p. 107.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية.[2]

و تتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988.-1995[3]

و رغم أن التقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، و كذلك القاذفات الإستراتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[4]

المحددات المجتمعية و الثقافية:

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

---

[1] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001، ص 81.

[2] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"مرجع سابق، ص 75.

[3]- Isabelle Cordonnier. "L'inde et la chine: la révalité de deux titans". Défense Nationale. 55 année,n° 10,octobre 1997, p. 128.

[4] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".، مرجع سابق، ص ص79-80.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية.[1]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت".

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".[2]

لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" و إقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ. [3] قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

---

[1] - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين"(شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001. ص 264.

[2]- Encarta 2005.

[3] - كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997. ص 47.

مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية
أهمية المتغير الجيوبوليتيكي

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا المتغير أهميته، يقول "جوزيف ناي" : " لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي و العشرين قد شهد بوضوح محو الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية و الشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، و لكن ما إن تتغير هذه الظروف، و نبدأ في افتقاد الأكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر".[1]

و تتجلى أهمية هذا المتغير من خلال تأثيره على علاقات الصين مع مختلف القوى:

تايوان محور العلاقات الصينية الأمريكية

العلاقات الصينية الأمريكية يسيطر عليها الشك و عدم الثقة، خاصة ما يتعلق بقضايا الفائض التجاري و حقوق الإنسان و تايوان، و التي تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.

فبشأن الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان، فهي تكشف عن مستوى عال من الإدراك و الثقة في النفس، فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام 2001، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق و التوتر، و ترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، و في ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف، في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، و لذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان.[2]

فالمقدرات العسكرية الصينية أهلتها لتؤدي دور في السياسة الخارجية الصينية، و قد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة من التدخل في الحالة التايوانية، و ساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية. [3]

---

[1] - جوزيف. س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي)، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003. ص 36.
[2] - شيماء عاطف الحلواني. مرجع سابق.
[3] - عدنان الهياجنة. " الحرب على العراق و توازن القوى الدولي". في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. إصدارات البيان، 2004، ص 225.

و تركز الصين في علاقاتها مع روسيا على قضية إقليم "كسين جيانغ"، الذي توجد به حركة " ويغور" الإسلامية ذات المطالب الانفصالية.

يقع إقليم " كسين جيانغ" في الشمال الغربي، بلغ عدد سكانه عام 1990 نحو 15 مليون نسمة أغلبهم مسلمون، يضم حوالي 13 قومية، و تعادل مساحته سدس مساحة الصين ككل، ويشكل عمقا استراتيجيا للصين في وجه روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، و لإعادة التوزيع السكاني الصيني مستقبلا، فهو إقليم شاسع المساحة و الكثافة السكانية به منخفضة، كما أنه يحتوي على ثروات معدنية، و احتياطي بترولي ضخم، كما تعتبره الصين همزة وصل لها مع العالم الإسلامي.

من الجانب الآخر نجد العديد من القضايا بين الطرفين محل اختلاف بداية بالعلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري .

لكن الجانب الجيوبوليتيكي المهم هو قضية كشمير من المعروف أن كشمير يمثل أهمية إستراتجية حيث يقع في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، حيث يتقاسم الحدود مع كل من الهند و باكستان و أفغانستان و الصين، فان نظرة الصين للقضية الكشميرية تقوم على عدم السماح بان يتحول إلى حرب نظامية قد تجر إليها عنوة كما أنها لن تسمح لأي الطرفين تحقيق تقدم على حساب الأخر باعتبار أن ذلك يخدم الإستراتجية الأمريكية في المقام الأول .

تنتهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة ، والهدف الأساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها. و فيما يلي أهم ملامح هذه السياسة :

أ - ظلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة. و تحدد موقفها و سياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية . إن الصين لا تتحالف مع أية دولة عظمى أو أية كتلة دول ، ولا تسعى لإقامة حلف عسكري، و لا تشترك في سباق التسلح و لا تمارس التوسع العسكري.

ب- تثابر الصين على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي. و ترى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة ، غنية أم فقيرة، تعتبر عضوا من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة. ويجب أن تحل جميع النزاعات و الخلافات الناشبة بين البلدان بطريقة سلمية عبر التشاور وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا

يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأي حجة. و لن تفرض الصين نظامها الاجتماعي و إيديولوجيتها السياسية على الآخرين ، و في نفس الوقت لن تسمح لأية دولة بـأن تفرض نظامها الاجتماعي و إيديولوجيتها السياسية عليها .

ج- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد. وترى الصين أن النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور التاريخ و تقدم العصر وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة . و يجب أن تكون المبادئ الخمسة للتعايش السلمي و المبادئ الأخرى المعترفة بها للعلاقات الدولية أساسا لبناء النظام الدولي السياسي و الاقتصادي الجديد .

د- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان علي أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي.

إن التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة جزء هام من السياسة الخارجية الصينية . لقد حلت الصين قضايا خلفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة و تتطور علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطورا مزدهرا .

إن تقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية الغفيرة موطئ قدم أساسيا للسياسة الخارجية الصينية . و إن الصين والدول النامية الغفيرة لها معانات تاريخية مشتركة وكذلك لها أهداف مشتركة لصيانة استقلالها وتحقيق تنميتها الاقتصادية ، وعليه فلها قاعدة التعاون العميقة ولها آفاق واسعة في هذا المجال . إن الصين تهتم كل الاهتمام بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانبا وتوسيع التعاون ذي المنفعة المتبادلة.

تطبق الصين سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة وتود أن توسع مجالات الاتصالات التجارية والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والتبادلات العلمية والثقافية عل ى نطاق واسع مع مختلف دول ومناطق العالم على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.

وحتى نهاية عام 2001 ، قد صادقت الصين على إقامة ثلاثمائة وتسعين ألف مؤسسة أجنبية التمويل ، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية التعاقدية سبعمائة وخمسة وأربعين مليارا وتسعمائة

مليون دولار أمريكي ، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المستخدمة بصورة فعلية ثلاثمائة وخمسة وتسعين مليارا وخمسمائة مليون دولار أمريكي . ووصل إجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في عام 2001 إلى خمسمائة وتسعة مليارات وثمانمائة مليون دولار أمريكي ، وذلك يحتل المركز السادس في العالم .

انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في اليوم الحادي عشر من ديسمبر عام 2001 بعد مفاوضات امتدت خمسة عشر عاما . بدأت الصين تطبق نظام wto تطبيقا فعليا وتلعب دورا ايجابيا من اجل دفع الازدهار والتقدم في العالم .

إن الصين بصفتها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تشترك بنشاط في إيجاد حلول سياسية لقضايا إقليمية ساخنة. وقد أوفدت الصين عسكرها للاشتراك في بعثات حفظ السلام الدولية التي تشرف عليها الأمم المتحدة. وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة لعب دورها الهام في معالجة الشؤون الدولية . وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها وتساهم مساهمة هامة في النضال الدولي لمكافحة الإرهاب. تعمل الصين بجهد لدفع السيطرة عل ى التسلح الدولي ونزع السلاح وحظر الانتشار. و حتى الآن، قد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسلح الدولي و حظر الانتشار. و في مجال حظر الانتشار، ظلت الصين تلتزم وتنفذ بصورة صارمة تعهداتها الدولية وتبذل جهدا في بناء بنية قانونية لإدارة حظر الانتشار فيها، و قد أقامت نظاما متكاملا أساسيا للتحكم في حظر الانتشار. ظلت حكومة الصين تهتم اهتماما بالغا بحقوق الإنسان وبذلت جهودا متواصلة في هذا المجال وقد اشتركت الصين في ثماني عشرة معاهدة حول حقوق الإنسان بما فيها
(المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، كما وقعت عل ى المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية. إن الصين ترغب في تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي للعمل معا لمعالجة القضايا العالمية التي تواجه التنمية البشرية كتفاقم وتدهور البيئة الحيوية ونقص الموارد الطبيعية والفقر والبطالة وتضخم عدد السكان وانتشار الأمراض والمخدرات وانتشار النشاطات الإجرامية الدولية وغيرها.

المبحث الثالث: أثر العامل الاقتصادي على توجيه السياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث التأصيل النظري و المفاهيمي للمتغير المفتاحي للدراسة و المتمثل في العامل الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: يتناول دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بصفة عامة من خلال تتبع دوره التفسيري لقضايا السياسة الدولية المختلفة و ملاحظة مدى قدرته على منحنا تفسير شامل للأحداث من خلال تتبع في المطلب الثاني أهم المقتربات النظرية في العلاقات الدولية التي ركزت افتراضاتها وأطروحاتها حول هذا المتغير رغم اختلاف النتائج التي توصلت إليها و التي حصرناها في ثلاث مقتربات أساسية،المقترب الليبرالي الاقتصادي، المقترب القومي الاقتصادي، والمقترب الماركسي.

مكانة العامل الاقتصادي في أدبيات العلاقات الدولية

يدرس هذا المبحث دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية من خلال تقسيمه إلى مطلبين اثنين.

نحاول في المطلب الأول منهما، القيام بإطلالة سريعة حول العامل الاقتصادي في ميدان العلاقات الدولية، إذ سنقوم بتتبع مكانة هذا العامل في تفسير أبرز القضايا الدولية لنكتشف بأنه كان يحظى بمكانة معتبرة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية،ثم تم تجاهل هذا العامل في التفسير طوال ال 25 سنة التالية ،ليعود بعدها يحظى بالتقدير في التحليل منذ بداية السبعينات و ازداد هذا التقدير أكثر بعد نهاية الحرب الباردة و طبعا هناك عدة عوامل وراء ذلك سيتم مناقشتها في هذا المطلب.

في المطلب الثاني، سنقوم بتحديد أهم الأدبيات النظرية التي اعتمدت على هذا المتغير في افتراضاتها و تصوراتها و هي ثلاث مقتربات أساسية -يطلق عليها أحيانا"نظريات"،"أيديولوجيات"، أو"برادميات "لدراسة العلاقة بين السياسة و الاقتصاد على المستوى الدولي. فهذه الأدبيات رغم اختلاف تقاليدها الفكرية إلا أنها أجمعت على أهمية العامل الاقتصادي في التفسير.

نظرة عامة حول دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

إن مقولة الاقتصاد أكثر أهمية الآن في العلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى،تحتوي على بعض من الحقيقة. فأهم القضايا و المسائل المدرجة حاليا على الأجندة الدولية هي قضايا

اقتصادية،على الرغم من أنها لا ترتكز حصريا على الاقتصاد ، لكنها تدور حول أو تتوقف عند الأسئلة الاقتصادية على غرار :كيف يمكن للمساعدة الغربية تنمية الديمقراطية و تسهيل الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في أوربا الغربية و الإتحاد السوفيتي سابقا ؟ هل نظام العقوبات الاقتصادية فعال ؟ ما هي المحاسن و العيوب الأخرى للاندماج داخل الإتحاد الأوربي و خلق وحدة أوربية موحدة؟ما هو الدور الذي يمكن للاستثمار الخارجي أن يلعبه في تدعيم اتفاقيات السلام بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، الديمقراطية والمصالحة في جنوب إفريقيا، إعادة البناء في البوسنة،و مسار السلام في ايرلندا الشمالية؟[1]

كما أن أغلب الأسئلة التي تدور في خاطر الحكومات، ترتكز بالدرجة الأولى على النمو الاقتصادي، التنمية، التضخم، البطالة و الاعتبارات الاقتصادية الأخرى .هذه الأسئلة يعتمد عليها نجاح المسار الانتخابي المستقبلي لهذه الحكومات إلى حد كبير حتى بالنسبة للحكومات غير الديمقراطية، فهي تحتاج إلى إيلاء الاهتمام لهذه الأمور إذا أردت الحفاظ على شرعيتها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من القضايا التي تبدو تملك علاقة صغيرة ،إذا لم نقل منعدمة مع الاقتصاد، لكن ،إذا طفت إحدى هذه القضايا على السطح ،هنا تتورط بعض الاعتبارات الاقتصادية.خذ على سبيل المثال: قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو نظام عدم الانتشار النووي ، أو التعاون البيئي الدولي.

فنجاح كل هذه الأمور يعتمد على مسألة التمويل،التي بدورها تتوقف على مدى صحة الاقتصاد الدولي [2].

تساؤلات عامة حول العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

إن هناك عدد من التساؤلات أكثر عمومية يمكن طرحها حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي. ومن المهم جعلها واضحة لأنه من المستحيل إحراز تقدم في أي خط من البحث إلا إذا كنا واضحين بشأن الأسئلة التي نطرحها.ما هي هذه الأسئلة الهامة ؟ هو سؤال من الصعب تحديد جواب محدد عليه لكن يمكننا على العموم أن نحصر هذه الأسئلة في الأسئلة التالية التي حظيت بانتباه معتبر من قبل المختصين في حقل الاقتصاد السياسي الدولي (IPE): International Political Economy

- هل يقتضي النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي الحر الهيمنة (Hegomony) لسنّ وتنفيذ القوانين و القواعد؟هذا يعني هل عمل النظام الليبرالي بفعالية يعتمد على وجود دولة مع قوة موارد و رغبة لأداء دور الزعيم أو دور الشرطي*؟.

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations (London • New York, I.B.Tauris Publishers, 2001), p.3.
[2] Ibid ,p4.

- ما هي الآثار المترتبة على النمو غير المتكافئ، الذي حتما يصاحب مثل هذا الأمر، لتوزيع القوة بين الدول؟
- ما هي الآثار المترتبة على الارتفاع النسبي والانخفاض في ازدهار الأمم للحفاظ على النظام الدولي؟
- ما مدى أهمية مسألة العدالة الاقتصادية؟ هل العدالة بين الأفراد هي ما يجب أن تكون معنية، أو العدالة بين الدول؟
- هل التغير السريع في النظام الاقتصادي الدولي (القول بنمو بالاعتماد المتبادل) من المحتوم أن يجلب معه تغير في النظام السياسي الدولي (القول بانهيار و تراجع الدولة كمستودع و مخزن للقوة السياسية)، بأي الطرق يقوم النظام السياسي الدولي بتقييد و كبح التنمية في النظام الاقتصادي الدولي؟[1]
- هل يمكن للوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية، مثل المساعدات و العقوبات الاقتصادية، أن تكون بديل عن استخدام القوة، أو أنها تعمل فقط عندما يتم دعمها بالقوة؟

على الرغم من أنه من الممكن مسح حقل الاقتصاد السياسي الدولي و تحديد الأسئلة الأكثر طرحا للتساؤل، فإن من المهم أن نلاحظ بأن هناك اتفاق قليل حول أي من هذه الأسئلة أكثر أهمية. إن أهمية الأسئلة و جودتها يتوقف إلى حد كبير على التحيزات الأيديولوجية أو الفلسفية للباحث. في هذا الصدد،حددت ثلاث منظورات كبرى في العلاقة بين الاقتصاد و السياسة على المستوى الدولي :الليبرالية الاقتصادية Economic Liberalism ، القومية الاقتصادية Economic Nationalism، الماركسية Marxism . هذه المدارس الفكرية تختلف ليس فقط فيما يتعلق بالإجابات التي تعطى، و لكن أيضا فيما يتعلق بالأسئلة التي تطرحها. فمثلا،الماركسية تساءل أسئلة حول الأبنية التاريخية، و إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ، و استغلال مركز الاقتصاد الدولي للمحيط. و بالمثل،فإن الليبرالية تتساءل حول تعظيم الكفاءة العالمية، المنفعة الاقتصادية للإنفاق العسكري، و كيفية تحقيق تقسيم دولي أمثل للعمل[2].

---

* هذه الفكرة هي جوهر نظرية الاستقرار المهيمن ،(The Theory of Hegemonic Stability)، وفقا لنظرية الاستقرار المهيمن كما وضعها تشارلز كندلبرغر (Charles Kindleberger) في بادئ الأمر(مع أنه كان يفّضل عبارة" زعامة "أو" مسؤولية")يحتاج اقتصاد عالمي حر وليبرالي إلى وجود قوة مهيمنة أو مسيطرة .وحسب أقوال روبرت كيوهان، (Robert Keohane)، تتمسك النظرية بأن هياكل القوة المهيمنة ,التي تسيطر عليها دولة واحدة, تفضي إلى تطوير أنظمة حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا ومطاعة.ويمكن توقع أن يكون أفول هياكل القوة المهيمنة نذي ا ر بأفول قوة النظم الاقتصادية الدولية الموازية.إن القوة المهيمنة قادرة و ا رغبة في إقامة وصون معايير وقواعد نظام اقتصادي ليب ا رلي ,وبزوالها يضعف النظام الاقتصادي الليبرالي إلى حد كبير.لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :روبرت، غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"،تر :مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية . المتحدة،:مركز الخليج للأبحاث،2004) ص99

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations *Op.Cit*, p.4.

[2] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations p.5.

تجاهل العامل الاقتصادي في تحليلات العلاقات الدولية:

رغم اختلاف التقاليد الفكرية الثلاث(الليبرالية، القومية الاقتصادية، الماركسية) حول طبيعة الأسئلة المطروحة ، إلا أنها تتفق حول رؤيتها للعامل الاقتصادي كعامل في غاية الأهمية.و نظرا لهذا، فإنه من المستغرب بأنه حتى حوالي ال 25 سنة الماضية، فإن دارسة العلاقات الدولية أولت اهتمام قليل بالعوامل الاقتصادية.فحسب" سوزان ستراينج" القيام بمسح لأدبيات العلاقات الدولية يمكننا من أن نستنتج بأن هناك فقط بعض الدراسات التي ركزت على العوامل الاقتصادية و ذلك في سنوات 1950 و 1960 من خلال مخطط مارشال، التكامل الاقتصادي داخل المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) التفاعلات الاقتصادية لدول الكتلة الشيوعية السابقة " منظمة التعاون والتبادل الاقتصادي بين دول المعسكر الشيوعي "(Comecon) و الجوانب الاقتصادية للعلاقات الثنائية بين بعض الدول أو مجموعة من الدول (في ، أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط مثلا).لكن ليس هناك دراسات للعلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة[1].

إذا عدنا بعقولنا إلى الخلف، إلى الوقت الذي لم تصبح فيه العلاقات الدولية فرع من المعرفة أين بدأت تبرز صور مختلفة و المعروفة" بمثالية ما بين الحربين "التي تأخذ العوامل الاقتصادية بشكل جدي في الحسبان. و هناك عدة كتابات في هذه الفترة يمكن ذكرها ،فقد كتب نورمان انجل "Norman Angell" سلسلة من الكتب المشهورة حول الاعتماد المتبادل و لا عقلانية الحرب في ظل الشروط المعاصرة.كما كتب جون ماينرد كينز " J.M. Keynes بكثرة على الآثار الاقتصادية لسلام فرساي.و نجد أن "فيليب نوال "Philip Noel-Baker قد كتب و بتفاصيل كبيرة حول الصناعة الخاصة للأسلحة و التسلح ،إذ ناقش إلى حد بعيد و بإقناع بأن صناعات الأسلحة الخاصة مرتبطة بالمصلحة في الحرب و استخدام الدول و الشركات لقوتهم المالية و عضلاتهم السياسية لإثارة سباق التسلح و تحريض العداء الدولي[2]. بالإضافة إلى هوبسون ، "J.A.Hobson "، ليونارد وولف ، "Leonard Woolf"، رو ا ز لوكسمبورغ "Rosa Luxemburg"، و ،طبعا فلاديمير ايليتش لينين "Vladimir Ilyich Lenin. الذين كتبوا و بشكل واسع حول"الإمبريالية الاقتصادية."أما" دافيد متراني" ،الذي يعد واحد من أكثر المنظرين تأثيرا في دراسة المنظمات الدولية فقد كتب واحد من أوائل الكتب حول العقوبات الاقتصادية "Economic Sanctions " و هو كتاب "نظام سلم فعال" A Working Peace System و هو الكتاب الأكثر شهرة منذ 60 سنة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،و هو

[1] Susan , Strange, "International Economics and International Relations:A Case of Mutual Neglect", *International Affairs*, 46, 2 (1970).p.214.
[2] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations , *Op.Cit*, p.6.

كتاب صغير من 60 صفحة نشر سنة 1943 ،و أعيد نشره في سنة و 1966 ،ترجم إلى عدة لغات[1].الذي طور فيه المقاربة" الوظيفية "التي لقيت اعترافا أكاديميا حقيقيا لدرجة أن "هانس مورجانتو" قبل أن يقدم للطبعة الثانية للكتاب ووصل إلى درجة القول:" بأن مستقبل العالم المتحضر متعلق أساسا بمستقبل المقاربة الوظيفية للمنظمات الدولية[2]" . الفكرة الأساسية لنظريته كانت بأن الدولة ،كشكل من التنظيم السياسي و الاقتصادي أصبحت بالية. و كانت على نحو متزايد غير قادرة على تحقيق الرفاه لمواطنيها.و كنتيجة لذلك ،تحتاج لتكون مكملة و على نطاق واسع ، من قبل الأجهزة الفنية فوق وما تحت الدولة التي تستخدم المعرفة الاقتصادية ، الاجتماعية ،و العلمية المعاصرة،و التي ستكون قادرة بشكل أفضل على إشباع الحاجيات الإنسانية.

إذن، هناك اهتمام كبير بالعامل الاقتصادي في الجزء الأول من القرن الماضي حسب بعض المراقبين في العلاقات الدولية.و من الجدير بالملاحظة أيضا بأن ادوارد كار ، .E.H " " Carr، الذي هاجم العديد من هؤلاء الكتاب في عمله الكلاسيكي ، ’The Twenty Years " "Crisis أعتبر أيضا العوامل الاقتصادية عوامل في غاية الأهمية و الحيوية و هي ترتبط بالعوامل السياسية ارتباطا لا ينفصل فهي (أي القوة الاقتصادية) أحد المكونات الثلاثة للسلطة السياسية إلى جانب القوة العسكرية و سلطة الرأي العام.و قد كانت أزمته في العلاقات الدولية جزئيا أزمة اقتصادية[3].

الفترة ما بين 1945 و بداية 1970 يمكن اعتبارها كاستثناء و ليس كقاعدة.فقبل وبعد هذين التاريخين، أولى دارسي العلاقات الدولية اهتمام أكبر للعوامل الاقتصادية.و في تفسير هذا "التجاهل "كما أسمته سوزان ستورنغ " Susan Strange" للاقتصاد يمكن ذكر العوامل التالية :

يكمن العامل الأول في أن الواقع الأساسي للفترة كان" الحرب الباردة"، و كانت المهمة الأساسية" منع المواجهة النووية بين المعسكرين الشرقي و الغربي."في الوقت، الذي شهد فيه معظم الملاحظين الحرب الباردة بمصطلحات التنافس الأيديولوجي، و العسكري و السياسي.كانت النتيجة إعطاء اهتمام قليل للبعد الاقتصادي في الصراع. كما أن الاقتصاد في الصيغة الواقعية الكلاسيكية أدرج ضمن حقل" السياسة الدنيا "Low Politics "، المتناقضة مع "السياسة العليا "High Politics " لأمن الدولة و الإستراتيجية العسكرية.

---

[1] Guilleme , Devin ,"Que Reste –t-il Du Fonctionalisme International ? Relire David Mitrany(1888-1975)",*Critique Internationale*,N°.38 ,(Janvier-Mars 2008) ,p.137.

[2] Dario , Battistilla , *Theories Des Relations International* (France :Science Po Des Presses,2006) ,p.362.

[3] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations *Op.Cit*,p.7.

يهتم ثاني عامل بالمنهجية Methodology، أثناء هذه الفترة كانت المحاولة لوضع "علم "السياسة الدولية .و لتحقيق ذلك،كان الاقتصاد إما عن قصد أو من غير قصد خارج المعادلة. "هانس مورغانتو"في كتابه المؤثر "السياسة بين الأمم" Politics Among " Nations" – مثلا- وضع حدّا فاصل بين الاقتصاد و السياسة.برغم ذلك أعترف "مورغانتو" بأن الدول يمكنها أن تستخدم الوسائل الاقتصادية لتدعيم قوتها،ورأى المصادر الاقتصادية كمكون مهم للقوة الوطنية،إلا أنه يميل إلى الافتراض بأن التعاملات الاقتصادية بين الشعوب ليست جزءا من السياسة الدولية.و في سبيل توضيح ذلك أعطى "مورغانتو" مثال عن سويسرا هذه الدولة التي رأى بأنها كانت مشارك مهم في العلاقات الاقتصادية الدولية لأن تاريخها الطويل مرتبط بالتمويل الدولي و قوة و سمعة بنوكه، كانت أيضا مشارك مهم في العلاقات الاجتماعية الدولية لعملها الإنساني و دورها كمضيف لسلسة واسعة من الوكالات الإنسانية و الفنية و الاقتصادية الدولية.لكن لأنها تمتنع عن توازن القوة بسبب موقفها التقليدي الحيادي ، Neutrality و لأنها لم تكن مهتمة بزيادة قوتها إزاء قوة الدول الأخرى، لم تكن مشارك في ، السياسة الدولية[1].

يتعلق العامل الثالث بالهيمنة الأمريكية،فالوضع الهيمني للولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية خدم إلى حد بعيد ترسيخ فرضية بأن السياسة الدولية ممكن فصلها عن الاقتصاد الدولي. لقد ظهرت أمريكا بعد الحرب كقوة منقطعة النظير في قوتها المالية و الصناعية. كانت في وضع يمكنّها من وضع و تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية لما بعد الحرب و ضمانه من خلال مجموعة من التهديدات و الإغراءات، إن هذه القواعد تلتقي مع حاجة الديمقراطية الغربية للحفاظ على وحدتها في مواجهة التحدي السوفيتي، هذه المكانة من الهيمنة الاقتصادية كفلت أو ضمنت تسوية الخلافات بين الحلفاء نسبيا بطريقة هادئة .هذا يعني بأن الاختلافات المحتملة، و الخلافات لم تصبح خلافات ونزاعات فعلية.هذا، بدوره، أدى إلى الوهم بأن العلاقات الدولية الاقتصادية، على الأقل في المعسكر الغربي، كانت غير قابلة للجدل Uncontentious ، إلى حد ما أي أنها لا تثير تساؤلات ذات طابع سياسي [2].

[1] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed, (New York, NY,
Alfred A. Knopf, 1978), 16–41.
[2] Ibid,p.8

هذا التجاهل للاقتصاد في العلاقات الدولية أتى إلى نهايته في 1970 ، نتيجة لظهور اهتمام كبير بالعوامل الاقتصادية في التفسير و ذلك بداية من 1973 ،مع كتب عديدة حول الاعتماد المتبادل*

Interdependence، العبر وطنية Transnationalism، المنظمات الاقتصادية الدولية International Economic Organizations، الأنظمة Regimes، الشركات متعددة الجنسيات The Multinational Corporation، العقوبات الاقتصادية Economic Sanctions، نظام بروتون وودز The Bretton Woods system، التبعية Dependency و سياسة المساعدة الخارجية Politics of Foreign Aid و يمكن أن نفسر هذا الانفجار السريع لأهمية العوامل الاقتصادية في ، السبعينات بثلاث أسباب مهمة:[1]

أولا:تضخم الكتابات الأكاديمية حول العلاقات الدولية لاسيما الأمريكية منها،مع توقف نظام بروتون وودز و أزمة النفط بداية 1970 ،و قد وصل العديد من المراقبين إلى نتيجة مفادها بأن الولايات المتحدة فقدت فجأة قبضتها على الاقتصاد الدولي .لهذا ليس من المستغرب، بأن هؤلاء الكتاب بدؤوا بالنظر في تفسير هذا التغير المفاجئ . و كان من بين التفسيرات الأولية التي أعطيت بأن العالم أصبح أكثر اعتمادا و ترابطا.فثمة مقدار ضخم من الاهتمام بفكرة الاعتماد المتبادل الاقتصادي و الظواهر المتصلة بها مثل عبر الوطنية Transnationalism و الأنظمة الدولية المعروفة ببساطة بكونها "مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة ومعايير وقواعد وإجراءات اتخاذ قرارات تتلاقى فيها توقعات الفاعلين في مجال معين من القضايا"[2].

---

*و مع ظهور هذه الظاهرة برزت العديد من المشاكل ساهمت بدورها بعودة الاهتمام بأهمية العامل الاقتصادي في التفسير. و كما كتب ريتشارد كوبر (Richard Cooper) في كتابه المليء بما ينذر بتطورات في المستقبل والمعنون" اقتصاد الاعتماد المتبادل" The economy of interindependecy(1968) فإن الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي يثير المشاكل التالية :عدم كفاية أدوات السياسة ,وحالات التضارب المحتمل في أهداف السياسة,وانعدام الكفاءة الدينامية الناجمة عن قيام صانعي السياسة الوطنيين بتكييف أدوات السياسة ذات الأبعاد و التأثيرات الدولية القوية بطريقة غير منسقة.و منذ أن ألف كوبر كتابه ,اشتدت المشاكل بسبب ازدياد الاعتماد المتبادل في التجارة والمال ومجالات أخرى.

[1]من أهم هذه الأعمال نذكر:

Robert O. Keohane and Joseph S. Nye (eds),Transnational Relations and World Politics (Cambridge, MA, Harvard
University Press, 1971); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye,Power and Interdependence: World Politics in
Transition (Boston, MA,Little Brown, 1977); Stephen D. Krasner (ed.), International Regimes (Ithaca, NY, Cornell
University Press, 1983); Robert Gilpin, US Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of
Foreign Direct Investment (New York, NY, Basic Books, 1975); John White, The Politics of Foreign Aid (London,
Macmillan, 1974).

[2] Stephen, Krasner, "Structured Causes and Regime Consequences:Regimes as Intervening Variables", *International Organization* 36, 2 (1982), p.1.

ثانيا:في بداية 1970 بدأت حملة النظام الاقتصادي الدولي الجديد The Campaign for A New International Economic Order ،(NIEO)، نتيجة فشل النموذج التقليدي للتنمية الاقتصادية. فالتجارة لم تبرهن على كونها" محرك للنمو" ، Engine of Growth" بالإضافة إلى تزايد ظاهرة عدم المساواة الواسعة للثروة بين الشمال و الجنوب.و كنتيجة لذلك، نادت دول العالم الثالث لأجل إصلاح جذري للنظام الاقتصادي الدولي،متضمن لتعديل السوق ،و إدخال آليات إعادة توزيع أساسية،هذا ما أدى إلى نمو حوار شمال-جنوب و أصبح ال NIEO أحد أكثر القضايا أهمية على الأجندة الدولية.كان هناك بالنتيجة نمو في أهمية الاقتصاد ،لأن هذا الحوار كان مهتم بالطريقة التي يجب أن ينظم بها الاقتصاد الدولي[1].

ثالثا:الدور الرائد لبعض الأفراد في وضع الحقول الفرعية للاقتصاد السياسي الدولي على الخريطة الأكاديمية.البروفيسور سوزان ستارينغ أستاذة العلاقات الدولية بكلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية،انتقدت في سنوات 1980-1980 العلاقات الدولية مثلما رأينا سابقا، لتجاهلها العوامل الاقتصادية. لاسيما أنها لفتت الانتباه إلى إمكانية أن تؤثر التغيرات السريعة التي تحدث في الاقتصاد الدولي بعمق في النظام السياسي الدولي .كما صرحت بأنها لا تؤمن بأن دور و قوة الدولة في تراجع ، كما جادل البعض، لكن جادلت بأن بعض أشكال القوة (القوة المالية،و القوة التي تأتي من الامتلاك الحصري لبعض أنواع من المعرفة) كانت متزايدة في الأهمية،وبأن هناك آليات جديدة يجب أن تطور في النظام لتساير هذه التغيير السريع.و ينبغي أيضا ذكر مساهمة "فريد هيرش" Fred Hirsch الاقتصادي البريطاني الذي يعمل لحساب البنك الدولي في واشنطن خلال أزمات منتصف 1970 ،الذي عاد للمملكة المتحدة لتأسيس قسم للدراسات في جامعة وارويك .University of Warwick كان جوهر فكرته الأساسية التركيز على الاقتصاد السياسي العالمي و ليس السياسة الدولية ،أوالاستراتيجيات، أو التاريخ الدولي[2].

عاد الاهتمام بدور العامل الاقتصادي في التحليل و بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، أين كانت القوة العسكرية تلعب الدور الأساسي و الفعال في رسم ملامح العلاقات الدولية إبان فترة الحرب الباردة .و هي الفترة التي تميزت بحالات التوتر و الردع و التهديد الناتجة عن سياسة سباق التسلح المنتهجة من قبل القوتين العظميين[3].

إلا أن نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفيتي أدت إلى زيادة أهمية دور العامل الاقتصادي في تحليل مختلف الظواهر الدولية بشكل لافت للانتباه،حيث كشفت حرب الخليج عن

---

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations *Op.Cit* ,pp.9-10.

[2] 1Ibidem.

[3] عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر دار قانة للنشر و التجليد2010، ص126.

مسألة هامة و هي عملية إعادة ترتيب عناصر القوة،حيث أنه بعد سقوط الإتحاد السوفيتي،شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، لكن حرب الخليج أكدت على أن العنصر العسكري عامل محدد و حاسم في قوة الدولة، و أن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدما كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري، أصبح اليوم التركيز أكثر على العامل الاقتصادي،و هو ما يعكس"تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة،فانتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي الكثيف،فيما حصل صعود في دور القوة الاقتصادية و هو ما سماه "جوزيف ناي"Joseph Nye" ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة" Non Power Influence" و أشار إليه الكثير من المفكرين .ففي مؤلفه الهام يؤكد الاقتصادي ميشيل البير "Michael Albert" أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية، نفس الشيء لاحظه بول كينيدي في كتابه "صعود و هبوط القوى العظمى"، وكذا كتاب ليستر ثرو "Lester Throw" رأس برأس:الحرب الاقتصادية القادمة بين اليابان و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية[1]. "

إن تنامي دور القوة الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة يبرهن عليه بعدة مؤشرات ،فقد أتسمت العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة بالتوجه الواسع نحو التكتلات الاقتصادية على المستويين الإقليمي و الدولي، فهناك التكتل الأمريكي ممثلا في كتلة النافتا NAFTA، بين دول أمريكا الشمالية و تكتل الآسيانASEAN بين اليابان و دول جنوب شرق آسيا و تكتل الإتحاد الأوربي و توسيعه ليشمل دول أوروبا الوسطى و الشرقية و تكتل دول غرب إفريقيا ممثلا في الإيكواس ECOWAS هذه التكتلات تنم باختلاف تواجدها ، الجغرافي عن بداية حقيقية لثورة اقتصادية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين[2].

ما زاد من تعاظم دور القوة الاقتصادية هو ظهور منظمة التجارة العالمية world trade organization، (wto) كمنظمة تفاوضية عالمية في عام 1994 محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة General Agreement on Tariffs and Trade (Gatt) فقد أوكلت مهمة الإشراف الرئيسية على التجارة في النظام الدولي الجديد،بحيث تساهم بنسبة % 95 من حجم التجارة العالمية.

ما ينم كذلك عن تنامي دور القوة الاقتصادية و تكثيف نزعة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية هو ذلك التحول الذي شهدته العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و روسيا إلى

[1] مصطفى بخوش، مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، أكتوبر 2002،ص165-ص166.

[2] عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، مرجع سابق،ص .144

علاقات اقتصادية متعددة الأطراف فيما أصبح يعرف بمجموعة . 7+1 و هي مجموعة ذات طابع اقتصادي بحيث تضم الدول الأكثر تصنيعا في العالم،كما أنها تكتل جيو-اقتصادي.فهي فضلا عن الولايات المتحدة ، تضم كل من (اليابان،كندا،فرنسا،بريطانيا،أيطاليا،وألمانيا بالإضافة إلى روسيا الاتحادية)[1].

إن أهمية القوة الاقتصادية في تزايد مستمر نتيجة لتوجهات مختلف الدول سواء في الشمال المتقدم أو في الجنوب المتخلف صوب التكتلات و العمليات التكاملية فيما بينها من خلال تركيزها على ميكانيزم الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي،الكفيل بتأمين و استمرارية الروابط الاقتصادية و تمتينها فيما بين الدول الأطراف في هذه التكتلات و العمليات التكاملية.وما زاد في تلك الأهمية هو تحول بؤرة الاهتمام من القضايا الأمنية و العسكرية إلى القضايا الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة[2].

مضامين القوة الاقتصادية

مثلما ذكرنا سابقا،فقد رأى إدوار كار E.H.Carr .بأن القوة الاقتصادية مكون مهم للقوة السياسية لكن ما هي القوة الاقتصادية؟ إن الامتلاك المعتبر للقوة الاقتصادية يعني ضمنيا مفهوم الهيمنة " "Hegemony"لكن في التحليل،مفهوم القوة الاقتصادية يكون أكثر تعقيدا بكثير مما يبدو للوهلة ، الأولى.هناك على الأقل ثلاث أنماط من القوة الاقتصادية يمكن تحديدها:

أولا:هناك أنماط من القوة الاقتصادية المتعلقة ب":احتمالات الحرب"،هذا هو الشكل الأكثر مناقشة منالقوة الاقتصادية في المذهب الواقعي أو القومية الاقتصادية.و فيه يتم التركيز على قدرات البلاد الصناعية، و حجم و مستوى مهارة سكانها، درجة التقدم التكنولوجي، و درجة اكتفائها الذاتي من الغذاء و المواد الأولية الحيوية.كل هذه العوامل تساهم في قدرة الدولة على شن الحرب، و في قدرتها على الانتصار فيها.و تكون النتيجة مفادها، بأن الدولة الأكثر تصنيعا تملك درجة عالية من الاكتفاء الذاتي Autarky مثل الو.م.ا التي هي الوحيدة التي تملك هذه القوة لحد الآن[3] .

ثانيا:هناك أنماط من القوة الاقتصادية لا ترتبط مباشرة بقدرة الحرب لكنها تزود الدولة بتأثير دولي واسع.بعض الدول على سبيل المثال تملك قوة مالية Financial Power بحكم قدرتها

---

[1] المرجع نفسه،ص .145

[2] عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، مرجع سابق،ص .146

[3] Paul, Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–
2000 (London, Fontana, 1989),p.14.

على دعم أو تقويض عملات دول أخرى و قدرتها على مساعدة أو عرقلة مخططات استثمار دول أخرى .و قد ينطوي هذا على امتلاكها صوت كبير في منظمات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي International Monetary Fund (IMF) فبعض الدول تمتلك إنتاج القوة بواسطة قدرتها على الاستثمار المباشر في دول أخرى و هو ما يمكنها من التهديد بمنع شركاتها من الاستثمار في دولة أخرى،و دول أخرى تملك قوة سوقية بواسطة امتلاكها لأسواق واسعة و مربحة تمكنها من فرض تعريفات جمركية أو نظام الحصص على صادرات دولة أخرى و ذلك في سياق الوصول إلى بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية[1].

ثالثا:هناك أنماط من القوة الاقتصادية التي تنجم عن بعض المزايا الهيكلية Structural Advantages من خلال القدرة على تحديد جدول الأعمال، هيكلة السياق و البيئة التي سيتم اتخاذ القرار فيها، لتحديد الفرص أو مجموعة الخيارات.على سبيل المثال، أنه على الرغم من عجز ميزان المدفوعات و العجز في الميزانية ،و انخفاض القدرة التنافسية في 1970 و 1980 ، لا تزال الولايات المتحدة تملك وتمارس سلطة هيكلية كبيرة،ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك تأثير الشركات الأمريكية بشأن الممارسات التجارية، وأنماط الاستهلاك،القيم والمواقف والأذواق في جميع أنحاء العالم، والدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعطي لها رأي كبير في أسلوب عملها، ممارسات التوظيف، و فلسفتها التوجيهية ،والحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي،وهو ما يعني في كثير من الأحيان، كما قال أحد الاقتصاديين مرة ، أنه عندما تعطس أمريكا ،فإن العالم يصاب بالزكام[2].

إن القول بأن الاقتصاد أكثر أهمية اليوم من أكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يعني واحد أو أكثر من الأربعة الأشياء التالية و ذلك حسب سبايروس إكونوميدس و بيتر والسون:

- وسائل اقتصادية (Economic Means): و تشمل:التعريفات والحصص، التلاعب بالعملة، والمعونة والعقوبات الاقتصادية التي هي الآن أكثر أهمية لاسيما في ظل التراجع عن استخدام المباشر للقوة.
- غايات اقتصادية (Economic Ends): و يشتمل على:العمالة،انخفاض التضخم، النمو، و التنمية.
- آثار اقتصادية (Economic Implications): إن الأفعال السياسية و الأفعال الأخرى تملك اليوم توريطات اقتصادية أكبر بكثير أو انعكاسات اقتصادية.

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.11.
[2] Ibid ,p.12.

- أسباب اقتصادية (Economic Causes): إن أكبر عدد من الأعمال الهامة والسياسية وغيرها من الأحداث، بما في ذلك تحقيق السلام و اندلاع الحرب، لها أسباب اقتصادية[1].

من المهم أن نضع في اعتبارنا هذه الأربعة أبعاد عند النظر في البيانات و المعطيات حول دور العامل الاقتصادي في العصر الحديث للعلاقات الدولية.

المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

رغم أن الباحثين قد أفرزوا عددا من" النظريات "لشرح العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، فإن هذه الدراسة انتقت ثلاثة مقتربات بارزة ولها تأثير عميق في الشؤون الثقافية و السياسية . القومية الاقتصادية والتي تفترض وتؤيد تفوق السياسة على الاقتصاد[2]، الليبرالية الاقتصادية التي انبثقت عن حركة التنوير في كتابات آدم سميث **(Adam Smith)** التي تفترض وجود السياسة و الاقتصاد من الناحية المثالية على الأقل، في مجالات معينة ، والماركسية التي برزت في منتصف القرن التاسع عشر كرد فعل على الليبرالية و الاقتصاد الكلاسيكي، و التي تتمسك بأن الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة و أن النزاع السياسي ينجم عن الصراع بين الطبقات حول توزيع الثروات.

تختلف الأيديولوجيات الثلاث بشأن نطاق واسع من الأسئلة مثل :ما هي أهمية السوق للنمو الاقتصادي وتوزيع الثروات بين الجماعات والمجتمعات؟ ماذا يجب أن يكون عليه دور الأسواق في تنظيم المجتمع المحلي والدولي؟ ما هو تأثير نظام السوق في قضايا الحرب والسلم؟ تحتل هذه الأسئلة ومثيلاتها موقعا مركزيا في المناقشات التي تدور حول الاقتصاد السياسي الدولي.وبسبب التطور الكبير للقومية والماركسية في العهد الحديث كرد فعل على معتقدات الاقتصاد الليبرالي، سوف نستهل بحثنا وتقديمنا لهذه المقتربات بالليبرالية الاقتصادية[3].

تصور مقترب الليبرالية الاقتصادية لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية الاقتصادية هي بأنها مذهب له تقاليد عريقة أكثر من القومية الاقتصادية و الماركسية ،فجذور معظم الأفكار الليبرالية يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية،التي ظهرت مع كتابات ادم سميث في نهاية القرن الثامن عشر.و يعد كل من

[1] Ibidem.

[2] روبرت، غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث) ، الإمارات العربية المتحدة،:مركز الخليج للأبحاث،2004 ،ص4

[3] المرجع نفسه،ص،ص،44 45

ادم سميث(**Adam Smith**) ، دافيد ريكاردو (**David Ricardo)**، جون ستيوارت ميل ، **(** (**J.S. Mill** جاك هوبسون (J.A. Hobson) جون ماينرد كينز (J.M. Keynes) دافيد مت ا رني (David Mitrany) فريدريك هايك (Friedrich Hayek)، ج.ك.جالب ا ريث (J.K.Galbraith) ميلتون فريدمان ،(Friedman Milton) روبرت كيوهان (Robert ،) Keohane من أبرز الاقتصاديين السياسيين المؤثرين ضمن التيار الليبرالي .و هم يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم إلى تيارين، فسميث ،ريكاردو ،هايك، و فريدمان ،يعتبرون من أنصار مبدأ" دعه يعمل Laissez-Faire" التجارة الحرة Free Trade، و تدخل أدنى للدولة في الاقتصاد.و على النقيض من ذلك، دافع هوبسون،كينز،جالب ا ريث، و كيوهان على تدخل واسع للدولة في الاقتصاد محليا و دوليا[1].

نظرا لتنوع الفكر الليبرالي، برز تساؤل طرح نفسه بقوة حول القواسم و الخصائص المشتركة بينها، و في هذا الإطار يمكن تحديد ثلاث سمات شاملة:

أولا:الإيمان بالسوق باعتباره الوسيلة الأكثر كفاءة لتخصيص الموارد،أو على الأقل وسيلة فعالة نسبيا، شريطة أن تؤدي الدولة دورها بنجاح في تهيئة الظروف-بمنع ،على سبيل المثال،نمو الاحتكارات– التي يعتمد عليها نجاح العمليات في السوق.

ثانيا:الفردانية Individualism الإيمان بأن الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع و بأن الامتحان الحاسم لأي مجموعة من المؤسسات هو الدرجة التي تذهب إليها في تعزيز الحرية الفردية و الرفاه(بدل رفاه عشيرة،طبقة ،النخب التجارية،الجماعة الإثنية أو غيرها من الجماعات).

ثالثا:الشك إزاء قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي.بعض الليبراليين" الجدد "أكدوا بأن إدارة و تنظيم النشاط الاقتصادي يحتاج و بشكل متزايد لظروف صناعية حديثة.و لكن كل الليبراليين اعتقدوا بأن السيطرة المركزية المباشرة للنشاط الاقتصادي مبررة فقط في الظروف القصوى أو الاستثنائية-أثناء فترة الحرب،على سبيل المثال،أو في مواجهة فشل السوق الحاد-و ذلك فقط مؤقتا[2].

إن أهم مبدأ الليبرالية الكلاسيكية يتمحور حول "التجارة الحرة"،و يعد ريتشارد كوبدن المفسر الرئيسي لهذا المبدأ.حيث أكد بأن التجارة الحرة تقود للسلام ، رغم أن تأثير التجارة في السياسة الدولية موضوع خلافي مثير للجدل إلا أن الليبراليون اعتبروا التجارة قوة للسلام اعتقادا منهم بأن الترابط الاقتصادي يخلق أواصر إيجابية بين الشعوب ويعزز انسجام المصالح بين المجتمعات،كما أنها تجعل للدول مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن.بينما و في ناحية

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.16.
[2] Ibid, p.19.

أخرى، ينظر الاقتصاديون القوميون والماركسيون المعاصرون إلى التجارة بأنها ضارة حيث إن التخصص والترابط الاقتصاديين يجعلان الدول غير آمنة وتابعة وسريعة التأثر بالتطورات الخارجية. و بالتالي، ينظرون إلى التجارة بوصفها مصدر توترات سياسية وضغط اقتصادي وبوصفها أداة تجرد المجتمع من قدرته على إدارة شؤونه الخاصة به[1].

في الواقع، غالبا ما يعزو إلى كوبدون كونه أول شخص قام بتسييس مبدأ سميث،إذ كرس الكثير من حياته لوصف و نشر القيم السياسية التي تتدفق من مبدأ" دعه يعمل "و التجارة الحرة[2].

أكد كوبدن بأن أهم متطلب أساسي للسلام الدولي يكمن في تحرير التجارة بين الأمم.ذلك لأنه مثل ريكاردو وسميث قبله،أكد بأن التجارة تجعل المجتمعات معتمدة على بعضها البعض.التجارة ملزمة الأمم معا في مسعى مشترك-المسعى المشترك تعظيم التجارة و الثروة - ومن ثمة فإن السلام سينتج إذا كل الدول استفادت من نظام التجارة الحرة و لا توجد دولة لها مصلحة في كسر هذه العلاقات المفيدة بالذهاب إلى الحرب . تجدر الإشارة إلى أن في جوهر نظرية كوبدن ما اسماه كنيث والتز Kenneth Waltz " الصورة الثانية لتحليل العلاقات الدولية التي ترى بأن الحرب هي إنتاج البنية الداخلية للدولة [3].

أمن كوبدن بأن الصراع و الحرب كان مؤامرة من الطبقة الأرستقراطية الحاكمة.هذه الطبقة حسب وجهة نظر كوبدن ،لها مصلحة في الاحتكار،الحمائية،الاستعمار،توازن القوى والتدخل الأجنبي .و هذه الأشياء تقود إلى الغيرة و العداء الدولي، و في النهاية تقود إلى الحرب- و لا يوجد أحد مستفيد من هذا الوضع إلا الطبقة الحاكمة[4].

غير أن والتز يرفض الفكرة القائلة بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يؤدي إلى اختفاء الصراع و الحروب مثلما تقول الليبرالية بقوله":إن أكثر الحروب الأهلية وحشية،و أكثر الحروب الدولية دموية تخاض في مناطق يقطنها أناس متشابهون جدا ،تجمع بينهم مصالح متشابكة".[5]

لقد كان تأثير الليبرالية الاقتصادية كبير جدا ذلك لأنه:أولا،أصبحت التجارة الحرة إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية البريطانية بين 1846 و 1880 أثناء هذه الفترة كان

---

[1] روبرت ، غيلبن ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، مرجع سابق،ص .217

[2] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.23.

[3] Kenneth ,Waltz, *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis* (New York, NY, Columbia University Press, 1959).p.45.

[4] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.24.

[5] مصطفى ، بخوش،"النزاعات الدولية"، مطبوعة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ا ربعة علاقات دولية،2007 /2008 ص46.

لبريطانيا تأثير أكبر بكثير من أي قوة أخرى في هيكلة النظام الاقتصادي الدولي .و قد تشجعت الدول الأخرى، المتقدمة و المتخلفة على فتح أسواقها [1].ثانيا، شكلت الليبرالية الاقتصادية جزءا أساسيا من دبلوماسية وزيرة الخارجية كورديل هال Cordell Hull في 1940 ، و النظام الاقتصادي الدولي الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ،تأسس على مبادئها :الانفتاح، وعدم التمييز،التعددية، وتحويل العملات. أكثر من أي شخص مشارك في المفاوضات في دمبارتون أوكس، سان فرانسيسكو،بريتون وودز و هافانا، تمسك "هال" بإيمانه بالرؤية الليبرالية الكلاسيكية.هذا ما كان متناقض بشكل حاد مع كينز، رئيس المفاوضين البريطانيين ، الذي دعا لتدخل الدولة و تجارتها في السلع و الاتفاقيات الدولية لأجل السلع المصنعة الضرورية ،و أهمية التقيد الكمي للسلع المصنعة غير الضرورية[2].

على الرغم من الانتصارات الفكرية من اليمين الجديد من 1980 ، والتعديلات اللاحقة للعديد من جوانب الحياة الاقتصادية – لاسيما الأسواق المالية- في جميع أنحاء العالم، والإدارة متعددة الأطراف للسوق الدولية، من خلال مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية و الاتفاقات، لكن مركزية الأفكار الليبرالية لا يمكن إنكارها .و مع نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفيتي الشيوعي،صرح فراكسيس فوكوياما ب" الانتصار بلا حرج "لليبرالية الاقتصادية كجزء من أساسي من أطروحته حول" نهاية التاريخ[3].

من المؤكد أنه في الوقت الراهن، لا يوجد أي منافسين أيديولوجيين لليبرالية الاقتصادية . ولكن أطروحة" فوكوياما" الجريئة تحتاج لكي تكون مؤهلة إلى طريقتين على الأقل .أولا، ينبغي أن يكون أشار إلى أن الليبرالية الاقتصادية تأتي في طائفة واسعة من الأشكال الرأسمالية الفردية IndividualisticCapitalism للولايات المتحدة(حيث الربح الخاص يأتي في المقام الأول، ثم رفاه الأمة كمنتج ثانوي)، و هذا ما يمكن أن يتناقض مع" الرأسمالية الجماعية "Collective Capitalism " لليابان و البلدان الصناعية الحديثة في شرق وجنوب شرق آسيا (حيث تأتي الأمة في المقام الأول، و الربح الخاص في المقام الثاني).

وهذا بدوره يمكن،أن يتناقض أيضا مع" رأسمالية الرفاه "Welfare Capitalism" للإتحاد الأوروبي، التي تتميز من خلال العقد الاجتماعي بين العمل و رأس المال والدولة (على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أنه عانى تآكل كبير في السنوات الأخيرة من سطوة و حكم تفكير السوق الحرة و تصاعد وتيرة العولمة) .

[1]Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.24.
[2] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations p.25
[3] Francis , Fukuyama, "The End of History ? ", *The National Interest*,16 , (Summer 1989),pp. 3 -18.

ثانيا، ينبغي التمييز بين الليبرالية الاقتصادية من الناحية النظرية و الليبرالية الاقتصادية من الناحية العلمية. بينما تقريبا كل الساسة في العالم يمجدون فضائل التجارة الحرة، كل الحكومات دون استثناء تحمي سوقها الرئيسية من المنافسة الخارجية .ولذلك هناك هوة واسعة بين الخطاب والواقع الاقتصادي من الليبرالية[1].

تصور مقترب القومية الاقتصادية لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

شهدت القومية الاقتصادية، شأنها شأن الليبرالية الاقتصادية، الكثير من التحولات على مدى القرون العديدة الماضية .كما تبدلت عناوينها : المركنتيلية،الاقتصاد الموجه، الحمائية، المدرسة التاريخية الألمانية،ومؤخرا الحمائية الجديدة .غير أنه تجري عبر جميع هذه الظواهر مجموعة من الأفكار أو المواقف بدلا من مجموعة متماسكة ونظامية من النظريات الاقتصادية أو السياسية. مفاد فكرتها الرئيسية هو أن الفعاليات الاقتصادية تخضع أو ينبغي أن تخضع لهدف بناء الدولة و مصالح الدولة .ويسند جميع القوميين الأمن القومي والقوة العسكرية في تنظيم وأداء النّظام الدولي إلى أولوية الدولة[2]. و يمكن تمييز موقفين أساسيين ضمن هذا الالتزام العام ،هناك القوميون الذين يعتبرون الاقتصاد الدولي حلبة للتوسع الإمبريالي والتعظيم الوطني .ويمكن تسمية هذا الشكل العدواني بأنه" مركنتيلية "حاقدة" أو القومية الاقتصادية العدوانية ل"يوهان فيتشت" **Johan Fichte** في أوائل القرن التاسع عشر - الأفكار الأساسية لها و التي تم تطبيقها لاحقا من قبل الدكتور شاخت Dr Schacht وزير مالية هتلر، في ، محاولته لبناء" نظام اقتصادي جديد "يعتمد على التفوق الألماني في أوروبا– بالنسبة ل"فيتشت"، الموقف الاقتصادي للأمة تمليه البيئة السياسية التي تعمل فيها ففي بيئة عدائية من الدول المتنافسة، لم تكن أمة طامحة مثل ألمانيا في القرن التاسع عشر تملك أي خيار غير انتهاج سياسة خارجية اقتصادية صلبة و لا هوادة فيها.فالأمة لا يمكن الحصول عليها بثمن زهيد، دون التسبب بأضرار لغيرها من الدول[3].

و هناك ما يسمى من ناحية أخرى "بالمركنتلية الحميدة "التي دافع عنها "روبرت غيلبن"، جوهر هذا المذهب هو أن الدول بانتظام تعمل لحماية اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية من أجل الحفاظ على مستويات عالية من العمالة، والاستقرار العام الاقتصادي والاجتماعي . وجهة هذه التدابير ليست لإصابة الأطراف الأخرى و لكن للدفاع عن النفس[4].

---

[1] Chris , Brown ,"Really Existing Liberalism "and International Order ",*Millennium Journal of International Studies*,(3/1992) p.21.

[2] روبرت ،غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص .51.

[3] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,*Op.Cit* ,p.38.

[4] Ibidem.

مع أنه ينبغي النظر إلى القومية الاقتصادية بوصفها التزاما عاما ببناء الدولة، فقد اختلفت الأهداف الدقيقة التي كانت تسعى لتحقيقها والسياسات التي اعتمدتها في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة .فقد جادل جاكوب فاينر Jacob Viner على نحو مقنع بأن المؤلفون القوميون الاقتصاديون (أو ما يسميه المركنتيليون) يتقاسمون أربع معتقدات مركزية :[1]

- أن اكتساب الثروة هو مصلحة حيوية، ليس فقط لذاتها ولكن من أجل تعزيز سلطة الدولة، وفي نهاية المطاف من أجل البقاء.
- أن تلك الثروة تتكون من معادن ثمينة – تراكم الذهب والفضة السبائك - وبالتالي هي محدودة.و ينتج عن هذا أن دولة واحدة تحصل على المكاسب و دولة أخرى تفقدها.وبهذا يصبح الاقتصاد" لعبة صفرية".
- أن المهمة الأولى للسياسة الاقتصادية الخارجية هي تأمين توازن التجارة المرغوب فيه.ونتيجة لذلك من وجهة النظر هذه، تم تشجيع الصادرات و إحباط الواردات[2].
- أن تنظيم الدولة للنشاط الاقتصادي أمر ضروري وطبيعي، فتدخل أو تمدد الدولة على الحياة الاقتصادية كان واحدة من السمات المميزة لعملية الانتقال من الإقطاع إلى الحداثة[3] .

لذلك ،رفض أنصار المذهب التجاري الكلاسيكي، الفصل بين الاقتصاد والسياسة التي تدعمه الليبرالية الكلاسيكية.كما أنهم يرفضون فكرة وجود انسجام مسبق في المصالح بين الأفراد أو بين الأمم.المجال الاقتصادي من وجهة نظرهم لا يمكن تمييزه عن المجال السياسي.وبالتالي،وصف جايكوب فاينر Jacob Viner النزعة التجارية بأنها السعي إلى كل من القوة و الثروة واعتبر القوة كوسيلة للثرة، التي كان ينظر إليه على أنها وسيلة إلى السلطة.كان كلاهما يعتبوان وسائل مشروعة تماما و غايات للسياسة[4].

يشدد القوميون الاقتصاديون على دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية ويعتبرون أن الصراع بين الدول – الرأسمالية أو الاشتراكية أو غيرها – من أجل الموارد الاقتصادية إنما هو منتشر ومتأصل فعلا في طبيعة النظام الدولي ذاته.فالعامل الاقتصادي عامل أساسي في العلاقات الدولية و في دور الدولة و تظهر أهميته ليس فقط في بناء قوة الدولة و لا في الدفاع عن هذه القوة و المحافظة عليها بل كذلك في توسيع قوة الدولة. فتاريخ الأمم ملهئ

[1] Ibidem.
[2] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,p.36.
[3] Spyros , Economides & Peter, Wilson, The Economic Factor in International Relations ,p.37.
[4] Jacob, Viner", Power Versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries ",*World Politics*, I, 1994, p.2.

بالمنازعات و الأحداث المؤلمة التي حصلت عبر العصور المختلفة بدوافع اقتصادية[1]. و كما قال أحد المؤلفين، بما أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي .وتسعى الدول إلى حيازة الثروة والقوة الوطنية في آن واحد، على المدى البعيد على أقل تقدير.

يأتي التصنيع في مقدمة أهداف القوميين وذلك لأسباب عديدة .أولا، يعتقد القوميون أن للصناعة آثار(عناصر خارجية) تنتقل عبر الاقتصاد بكامله و تؤدي إلى تطوره الشامل .ثانيا، هم يربطون حيازة الصناعة بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي والاستقلال الذاتي السياسي .ثالثا، وهو السبب الأهم، تحظى الصناعة بالتقدير لأنها أساس القوة العسكرية وتحتل موقعا مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث .وفي كل مجتمع تقريبا، بما في ذلك المجتمعات الليبرالية ، تنتهج الحكومات سياسات مواتية للتنمية الصناعية.

نشأت القومية الاقتصادية، في أوائل العصر الحديث وفي الوقت الحاضر على السواء، جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة و إلى إقامة تبعية أو علاقات قوة بين الاقتصادات القوية والضعيفة .وهي تحاول في شكلها الحميد أو الدفاعي حماية الاقتصاد ضدّ القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية غيرالمواتية .وكثيرا ما توجد القومية الاقتصادية الدفاعية في اقتصادات أقل نموا أو في تلك الاقتصادات المتقدمة التي بدأت في الانحسار، وتنتهج هذه الحكومات سياسات حمائية وذات صلة لحماية صناعاتها الوليدة أو الآيلة إلى الزوال.والقومية الاقتصادية، في شكلها الحاقد، تسلك سلوك الحرب الاقتصادية التي تزداد اتساعا.

ويسود هذا النوع أكثر ما يسود في القوى التي تزداد اتساعا .وتعتبر ألمانيا النازية المثال الكلاسيكي على ذلك. في عالم من الدول المتنافسة، يعتبر القوميون الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المتبادل.وبالتالي، تحاول الأمم باستمرار تغيير القواعد أو النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية كي تستفيد على نحو غير متكافئ إزاء القوى الاقتصادية الأخرى .وكما أشار "آدم سميث" بدهاء، يريد كل واحد أن يكون محتكرا وسيحاول أن يكون كذلك ما لم يمنعه المنافسون من ذلك .لذلك، لا يمكن للاقتصاد الدولي الليبرالي أن يتطور ما لم تدعمه الدول الاقتصادية المهيمنة التي تكون مصالحها الذاتية متساوية مع صون ذلك الاقتصاد.

لقد اتخذت القومية الاقتصادية أشكالا مختلفة عديدة في العالم الحديث .وتجاوبا مع الثورة التجارية واتساع نطاق التجارة الدولية طوال الفترة الأولى، شددت المركنتيلية الكلاسيكية أو المالية على تشجيع التجارة وعلى وجود فائض في ميزان المدفوعات .وفي أعقاب الثورة الصناعية، شدد المركنتيليون الصناعيون أمثال "هاملتون" و" ليست"، على تفوق الصناعة

[1] مبروك ،غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007)ص27 .

والتصنيع على الزراعة .وفي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية،انضم إلى هذه الاهتمامات السابقة التزام قوي بأولوية الرفاه المحلي ودولة الرفاه .وفي العقدين الأخيرين من هذا القرن،غدت الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة والرغبة في السيطرة الوطنية على "المراكز القيادية"للاقتصاد الحديث أهم السمات المميزة للمركنتيلية المعاصرة .بيد أن الرغبة في السلطة والاستقلال ظلت على مر العصور الاهتمام المهيمن للقوميين الاقتصاديين[1].

أيا كانت أوجه القوة والضعف النسبية لهذه الرغبة بصفتها أيديولوجية أو نظرية للاقتصاد السياسي الدولي، فإن التركيز القومي على الموقع الجغرافي وتوزيع الفعاليات الاقتصادية يوفران لها جاذبية قوية .فقد مارست الدول طوال التاريخ الحديث سياسات تشجع على تطوير الصناعة والتقانة المتقدمة والفعاليات الاقتصادية التي تدر أقصى قدر من الربحية والتي تولد العمالة داخل حدودها .وتحاول الدول إلى أبعد حد ممكن استحداث تقسيم دولي لليد العاملة يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية .و يحتمل أن تصبح القومية الاقتصادية في واقع الأمر ذات تأثير هام في العلاقات الدولية ما بقي نظام الدولي قائما[2].

تصور المقترب الماركسي لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

تطورت الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية كارل ماركس Karl Marx وفريدريك انغلز Friedrich Engels في منتصف القرن التاسع عشر .و وقد طرأ تغيير على تفكير ماركس أثناء حياته وكانت نظرياته دائما عرضة لتأويلات متضاربة. ومع أن ماركس كان يعتبر الرأسمالية اقتصادا شاملا، فإنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، وألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من المؤلفين الماركسيين .و علاوة على ذلك، بعد أن تبنّى الإتحاد السوفيتي والصين الماركسية بوصفها أيديولوجيتهما الرسمية فقد أعادا تشكيلها عندما دعت الحاجة إلى ذلك لخدمة مصالحهما الوطنية.

يمكن تمييز جدليتين أساسيتين في الماركسية الحديثة. الأولى هي الماركسية التطورية للديمقراطية الاجتماعية المقترنة ب إدوارد برنشتاين (Edward Bernstein وكارل كاو تسكي Karl Kautsky قد تضاءلت تدريجيا في العالم المعاصر وبات من الصعب تمييزها عن الشكل المساواتي الليبرالي. وعلى الطرف الآخر توجد ماركسية لينين الثورية، ونظريا على الأقل،

[1] روبرت ، غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص54 .
[2] روبرت ، غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مرجع سابق ،ص.55

ماركسية الإتحاد السوفيتي.و بسبب انتصارها بوصفها الأيديولوجية الحاكمة في إحدى الدولتين الأعظم في العالم ،فإن هذا الاختلاف هو الأكثر أهمية وسيتم التشديد عليه هنا[1].

كما يجادل روبرت هيلبرونر ،Robert Heilbroner يمكن العثور على أربعة عناصر رئيسية في المجموعة الإجمالية للكتابات الماركسية رغم وجود هاتين الماركسيتين المختلفتين.يتمثل العنصر الأول في النهج الجدلي الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع و الذي يحدد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية ومثيرة للخلاف،ويرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية. ووفقا للماركسيين، ليس هناك انسجام اجتماعي متأصل أو عودة إلى التوازن حسبما يعتقد الليبراليون. و العنصر الثاني هو نهج مادي يفضي إلى التاريخ، إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي.و العنصر الثالث هو نظرة عامة للتطور الرأسمالي، إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من "القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث".و العنصر الرابع هو التزام معياري بالاشتراكية، إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي.

الفكر الماركسي بلغ أوجه في كتاب "الإمبريالية:آخر مراحل الرأسمالية (1917) " الذي ألفه "لينين"، وقد تمّت كتابته على خلفية الحرب العالمية الأولى واستند استنادا كبيرا إلى كتابات ماركسيين آخرين وبالتالي فقد كان في آن واحد هجوما عنيفا ضد أعداء لينين العقائديين من جهة، وجمعه (synthesis) للنقد الماركسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي من جهة أخرى . وفي مجازفة لينين بموقفه، فإنه في الواقع قد حول الماركسية من كونها بالأساس نظرية للاقتصاد المحلي إلى نظرية للعلاقات السياسية الدولية فيما بين الدول الرأسمالية[2].

لقد طور" ماركس "نظريته التاريخية استنادا لمبدأ المادية الجدلية ،حيث يرى بأن نظام الإنتاج الاقتصادي هو الذي يحدد البناء الهيكلي و الإيديولوجي للمجتمع،و أن الذي يهيمن على النظام الاقتصادي سوف يهيمن على النظام السياسي[3].

يرى" ماركس" بأن التاريخ كله هو صراع بين الطبقات ،طبقة حاكمة و أخرى محكومة و في كل مرة ينتج من هذا الصراع نظام سياسي جديد[1].في المرحلة التي سبقت ظهور

---

[1] المرجع نفسه ،ص.56

[2] روبرت ، غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مرجع سابق ،ص59 .

[3] لعسل ، نور الدين، دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،20 / 30 ، ص، 2010

الرأسمالي، كان النظام الإقطاعي هو السائد و المهيمن على السلطة السياسية، ثم بدأ هذا يواجه تحد من الطبقة التجارية الصاعدة"البرجوازية"، و التي استمدت قوتها من التجارة و الصناعة، وكانت تتمركز في المدن الكبيرة و الصغيرة و ليس في الأرض العقارية.و من رحم هذا الصدام بين القوى المتعارضة انبثق النظام الجديد(الرأسمالية)بمعنى أنه في المنظور الماركسي الطبقات هي التي تمثل وحدة التحليل الأساسية و ليس الدولة كما عند الواقعيين أو الفرد كما عند الليبراليين .

أما وظيفة الدولة في النظام الرأسمالي فهي حماية المصالح الاقتصادية و السياسية للطبقة المهيمنة "البرجوازية"داخل و خارج حدودها،و ضد الدول الأخرى التي بدورها تدافع عن مصالح طبقتها المهيمنة[2].

بالنسبة ل ماركس فإن العلاقات الدولية من منظور علاقات "دولتية "لا يمكن فهمها وتحليلها خارج إطار الإنتاج الرأسمالي الذي أبتكر هذه"الدولة"كأسلوب متميز للمنظومة السياسية لصراع الطبقات.و بحكم أن الدولة هي التي تقود العلاقات الدولية و تسيرها،فإن الطبقة البرجوازية تستعملها كوسيلة للدفاع عن مصالحها. فالسياسة الخارجية لدولة ما في محاولتها لتحقيق مصالحها الوطنية، فهي إنما تبحث عن تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة فيها،و عندما تتعارض مصالح هذه الطبقات في نزاعها على الموارد و الأسواق،تحدث الصراعات والحروب بين الدول[3].

ينظر ماركس للظاهرة السياسية-كالإمبريالية و الحرب- على أنها وليدة القوى الاقتصادية ،و بالتالي فهو يخضع كل العوامل لهذا العامل بالتحديد،فبالنسبة إليه فإن الأديان ، والدوافع الإنسانية،و الثقافية والإستراتيجية العسكرية ،لأي شكل من علاقات القوى بين المجتمع القوي و المجتمع الضعيف،ما هي إلا محاولات للتعتيم أو التغطية للبناء الاقتصادي التحتي[4].

ضمن الاتجاه الماركسي دائما فإن مصطلح" الإمبريالية "مستوحى من رؤية ماركسية للعلاقات الاجتماعية ،و التي تعتبر أن النظام الدولي هو التعبير المباشر عن عمل و تطوير وتناقضات الرأسمالية.بمعنى آخر، إن هذا النظام قد طبع بالديناميكية الرأسمالية.هذه الأخيرة وبسبب تناقضاتها فهي حاملة لسياسة إمبريالية. ففي أعمال و مؤلفات كل من رودلف هيلفردبنغ Rudolf Hilferding و نيوكلاي بوخارين ،Boukharine Nikolai، Leninو لينين ، و

---

[1] جيمس، دورتي،روبرت ، بلستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (وليد عبد الحي) ، الكويت:كاضمة للنشر ،1985 ، ص، 171

[2] Dario , Battistella,*Op.Cit* ,p.227

[3] Ibid ,p.228.

[4] جيمس، دورتي،روبرت ، بلستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص .171

روز ليكسمبورغ Rose Luxemburg ، تشكلت و تجسدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية ،وذلك من خلال محاولاتهم لفهم التوسع الاستعماري في نهاية القرن التاسع عشر[1].

يقول لينين":إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور،يكون فيها الرأسمال المالي و الاحتكارات هي القوى المهيمنة،و هي المرحلة التي يصبح فيها تصدير المال في غاية الأهمية، و تقسيم العالم بين التروسات،و هي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل[2]"

أما الصراع بين القوى الإمبريالية فهو في قلب تطور الرأسمالية و كفاحها من أجل البقاء .و في هذا السياق يقول":أنه لا مجال للشك أن انتقال الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية إلى رأس المال المالي مرتبط بتفاقم الصراع من أجل تقاسم العالم[3]."أي تقاسم مناطق التأثير، مصالح ،مستعمرات بين الإمبريالية،و يحدث هذا حسب لينين بالضرورة عن طريق القوة. و من خلال وظيفة علاقات القوة هذه ،فإن هذا المسار هو بالطبيعة حامل للحروب.و بالطبع يمكن أن يحدث تحالف بين هذه القوى من أجل تقاسم السوق العالمي،و مع ذلك و بحسب النمو غير المتساوي للاقتصاديات الرأسمالية،تبقى التفاهمات دائما هشة و لا تمثل إلا فواصل بين حروب.

يعد العالم الاقتصادي البريطاني ج.هوبسون Hobsen إلى جانب لينين من أشهر الشخصيات تأثيرا في تطور النظرية الإمبريالية.و بعد الحرب العالمية الثانية تولى تطويرها مجموعة من المفكرين الأمريكيين خاصة بول سويزي Sweezy و جايرييل كولكو G.Kolko[4].

جوهر النظرية أن الإمبريالية في مرحلتها الاحتكارية و بسبب التبادل غير المتكافئ تنتج فائضا من السلع و رأس المال يجب أن يجد لنفسه منافذ خارجية لأنه أصبح لا يحقق أي عائد أو ربح في الداخل،وتؤدي عادة الاحتكار في الداخل إلى بذل محاولات لفرض الاحتكار على هذه المنافذ و الموارد الأجنبية على حساب المنافسين الأجانب ، و بما أن الطبقة البورجوازية تهيمن تماما على السلطة فغن الرأسماليين لا يجدون صعوبة في الحصول على الدعم السياسي لمغامراتهم الخارجية ،و أخيرا و بما أن هناك عددا من الدول الرأسمالية في مرحلة من تطورها فلا مفر من وجود الصراع الدولي.و على هذا الأساس يفسر أيضا هذا الاتجاه الحربين العالميتين الأولى و الثانية،و كذلك الحرب الباردة و حرب فيتنام و غيرها.

---

[1] لعسل، ، نور الدين، دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص .31

[2] جيمس، دورتي،روبرت ، بلستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص. 175

[3] لعسل ، نور الدين، دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص 32

[4] مصطفى، بخوش،النزاعات الدولية، مرجع سابق،ص.45

فسر هوبسون John Atkinson Hobson الإمبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي ،و الذي يتمثل في أقلية ثرية مكتنزة حد التخمة ،و يقابلها في الطرف الآخر أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة.و لهذا السبب فإن المجتمعات الرأسمالية تجد نفسها في مواجهة المأزق الصعب و المتمثل في فيض الإنتاج و غيض الاستهلاك.

في سنوات الستينات من القرن الماضي، عدة أبحاث نيوماركسية لينينية تحاول أن تفسر و تظهركيف أن الإمبرياليةِ و بعد نهاية الحقبة الاستعمارية مازالت العامل المؤثر في العلاقات الدولية.كما حاولت تفسير وضعية التخلف التي تتخبط فيها دول" العالم الثالث."

هذا التيار الفكري يمثله بول بلران Paul Baran سمير امين،بيار جالي Pierre Jalee ، Sweezyبول سويزي ، و اغيري اييمانويل Arghiri Emmanuel و من منظور هذا التيار فإنه إذا، أرادت الرأسمالية أن تبقى و تدوم يجب عليها أن تعتمد على استغلال"محيط"تصدر له رؤوس أموالها الناتجة عن قيمة الفائدة المرتفعة ،و تسوق جزءا من إنتاجها ،و لكي تضمن منابع للتموين بالمواد الأولية.و وضعية التبعية (تبعية المحيط للمركز) تحفظ و تقوى بكل الوسائل و بجميع الطرق،من شركات متعددة الجنسيات،منظمات دولية،مساعدات ،تصدير رأس المال،الاستعمار الذاتي،دور البديل للإمبريالية الذي تلعبه النخبة في دول المحيط"،تقود كلها إلى نهب و سلب لدول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية،و نشهد (بالتالي تقسيم العالم إلى دول فقيرة و دول غنية في منطق النظام الرأسمالي)[1].

ظلت الصين بلاد متقدمة لأكثر من ألفى عام على الغرب في جميع المجالات : الفلسفة، الثقافة، الفنون، المهارات الاجتماعية والإبداع التقني ، و النفوذ السياسي، ويدل اسم الصين باللغة الصينية (تشونغ كوو) ومعناه المملكة الوسطى، يدل على انتشار السلطة بشكل إشعاع من النفوذ يصدر من المركز باتجاه الأطراف، مما يعني السيطرة على الآخرين وإذعانهم وعليه فإن فقدان الصين لعظمتها بعد حرب الأفيون مع بريطانيا واحتلال اليابان لبعض أراضيها يعد انحرافا عن مسار تقدمه بالتالي سعت إلى تطوير نفسها مرة أخرى وذلك بعد توحيد نفسها وتولي "ماوتسي تونغ " قيادة الجمهورية عام 1949 م ، التي كانت محطمة تماما،و اقتصادها منهار، فأتبع نظام معقد للضبط المركزي، من بعده خلفه" دنغ تشاوبنغ" الذي أدخل الصين في تجربة اقتصادية جديدة لا تلغي التجربة الاشتراكية القديمة إنما تبني عليها إصلاحات هيكلية ومؤسسية لمواكبة الاقتصاديات العالمية الرفيعة.

[1] لعسل ، نور الدين، دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية ،مرجع سابق،ص .34

بدأت تجربة الإصلاح الاقتصادي في الريف حيث يعيش % 80 من السكان و انتقلت إلى المدن، و لعبت الشركات الصينية العاملة في الخارج دورا كبيرا، و تقديم السلطات التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بها، وقد حققت مقاطعة جوانج دونج في الفترة ما بين 1979 – 1990 طفرة اقتصادية كبيرة فوصفها البعض بأنها النمر الأسيوي الخاص .

تشير توقعات المحللين الاقتصاديين إلي صعود الصين اقتصاديا بما يتراوح بين 7% إلي 7.5 %في حين سيكون نمو دول أخرى في أسيا والولايات المتحدة و اليابان في تراجع.

أن التعداد السكاني الضخم يمثل قوة شرائية هائلة تصل إلي حوالي % 25 من حجم الطلب العالمي ، كما هو قوة إنتاجية مدعمة للقدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق الخارجية كما أن الناتج الإجمالي 1 تريليون دولار يعكس حجم وقوة دولاب الإنتاج في هذا البلد / السنوي البالغ 2 و درجة التنوع في قاعاته . و الأمر الأكثر إثارة أن هذا الاقتصاد ينمو بمعدل سنوي يصل إلي حوالي 8% وهذا النمو يأتي بالأساس من نمو قطاع الإنتاج الصناعي الذي يصل معدل نموه السنوي إلي حوالي8.1% هذا يعني أن حجم الاقتصاد الصيني يمكن أن يتضاعف كل حوالي عشر سنوات في ظل معدل هذا النمو، وما يضفي مزيدا من الجودة على معدل النمو الكبير في الصين ، إن هذا المعدل يحدث في ظل معدل تضخم مقبول لا يتجاوز 1.5%سنويا، ولو لا مراعاة الإدارة الاقتصادية في الصين للآثار العكسية للنمو الكبير على معدل التضخم في البلاد لكان في إمكانية الصين أن تنمو بمعدلات أكبر قد تصل إلي أكثر من 10 %ولذلك سبق أن خفضت الصين من معدلات نموها من 9.5 إلى المعدل الحالي ، تجنبا لحدوث موجات من التضخم في ، مقابل ذلك نجد معدل نمو ضعيف جدا في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتجاوز0.1 %. بل أن هناك توقعات بحدوث معدل نمو سلبي.

كذلك فإن الحجم الهائل للصادرات الصينية و الذي يصل إلى حوالي 249.2مليار دولار سنويا يعكس درجة انتشار و تنوع الصادرات الصينية و قدرتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية، و رغم ضخامة حجم الواردات الصينية فإن الصين تحتفظ بفائض كبير في رصيد ميزانها التجاري ، و الذي يصل إلى حوالي 20 مليار دولار و على صعيد الجدارة السيادية والائتمانية للاقتصاد الصيني فإن حجم احتياطات الصين من العملات الصعبة يصل إلي حوالي 200مليار دولار، و هو ما يعني أن هذه الاحتياطيات تؤكد أن الصين لا تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق معدلات النمو الحالية بصورة متواصلة لسنوات قادمة بقدر ما تحتاج إلى التكنولوجيا و الإدارة الحديثة و العمالة الماهرة، و إذا انتقلنا إلى سوق المال في الصين نجد أن

بورصتي الصين تمثلان ثاني أكبر سوق للمال في أسيا بعد اليابان .ويرى العديد من الخبراء أن بورصة الصين تنمو بمعدلات سريعة تقترب من معدلات نمو الاقتصاد الصيني ككل، وهو ما يجعلها في طريقها لاحتلال المركز الأول على العالم كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بورصة شنغهاي واحدة من أكبر أسواق المال في العالم.

مع إطراد حالة الانتعاش في الصين وكذلك عوامل الزمن والفرص أوهنت الاعتراضات الأمريكية التي تتخوف من الاستثمار في الصين وفجأة أضحت الصين، اللعبة العالمية العظمى والمكان الأكثر استثاره للأسواق البازغة وبات مستحيلا على الأمريكيين أن يقفوا بمنأى عنها، ووجد مجتمع الأعمال الأمريكي سبيله إلي ذلك عبر الفرجة التي فتحها الرئيس" نيكسون "في بوابة الصين وبحلول عام 1981 م، بلغت التجارة الأمريكية – الصينية حجما مهمًا بلغ 5.6 بليون دولار في السنة ، و هذا يشخص لنا توافق المصالح الإستراتيجية والاقتصادية في العلاقة مع الصين فقد كان مطلع التسعينات فترة انكماش بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات في أمريكا، و غرق الاقتصاد الأمريكي المحلي في حالة ركود، أو نمو بطئ على أحسن الفروض، وبدت السوق الصينية كأنها هبة أرسلتها السماء إلي الشركات العالمية، وفي هذا الصدد قال رئيس بنك استثماري في نيويورك، موضحا(إذا أردت أن تكون شركة نامية فخير لك أن تعمل في أسواق نامية.)

شهدت السنوات الأولى من التسعينات كيف أن كل شركة أمريكية تسابق لتقتنص حصة من السوق و بحلول العام 1996 م أكدت أثنتا عشرة شركة أمريكية ثقتها واهتمامها بالصين وهو ما تجلى في استثمار كل منها أكثر من 100 مليون دولار وشاع في سوق أسهم نيويورك أن أسهم الشركات الصينية هي الأسهم الأكثر ضمانا للربح، وكانت الشركات أيضا مصدر ربح كبير للعاملين كمستشارين أو مكتتبين لحسابها في نيويورك، وكذلك أكد" روبرت ألن"Allen رئيس مجلس إدارة شركة أتي أند تي At & T وهي من أكبر الشركات الأمريكية إذ أوضح أنه وعلى مدى الأربعين عاما القادمة، ستكون الصين السوق التي تشهد نصف النمو العالمي، في مجال مشروعات أو أعمال خطوط الهاتف، وأضاف بأن بعد الصين ستبدو جميع الفرص الأخرى ضعيفة وشاحبة و رأي" وليام وأر ويك" war wick الذي تولي إدارة هذه الشركة داخل الصين أن عوائد الشركة تفوق كثيرا عوائدها من سوقها المحلية، وأضحت تجارة الصين قوة كبرى ومتنامية في الاقتصاديات الأمريكية والعالمية، ويقول" دون ويلي "مدير التجارة والخدمات البحرية في ميناء لونج بيتش في كاليفورنيا :إن حجم حاوياتنا تصاعد وزاد حوالي خمسين في المائة عن السنتين الماضيتين وأن نصف هذه الزيادة جاء من الصين.

يتضح أن هذا الميناء ليس سوى مركز واحد من بين مراكز كبرى كثيرة، حققت ما يزيد على 400 ألف وظيفة ذات علاقة بالصين داخل الولايات المتحدة وأيضا أن مجموعات من الشركات مثل تشاينا بيزنس فوروم China Business و معها شركات جنرال مورتورز وبينج وموتورولا وغيرها من شركات Forum التصدير الأمريكية الكبرى، ساعدت على خلق فهم أفضل عن الصين في واشنطن، وعلى خلق مركز قوي مؤثر من اجل إقامة علاقات سياسية أوثق بين أمريكا وبكين بغية تحقيق مزيد من التقدم التجاري والاستثمار، فقد حلت المنافسة الاقتصادية محل النزاع العسكري وبدت الحروب الباردة من تراث الماضي، و لذا فإن مشكلة الصين الآن أقرب إلى أن تكون مشكلة اقتصادية أكثر من أنها سياسية أو عسكرية، و هكذا تولدت معضلة أساسية في السياسة الأمريكية نحو الصين ، فمثلما أن واشنطن بدأت فترة اعترفت فيها بأنها بصدد إقامة علاقات وثيقة مع الصين كذلك فإن مجتمع الأعمال كان يحث واشنطن للعمل على تشجيع حدوث تغير في الصين بحيث تتوافر للشركات الأمريكية فرص أكبر لأداء دور يدر ربحا أوفر ويؤكد بعضهم بأن اقتصاد الصين سوف يصبح سريعا أعظم اقتصاد عالمي و أن الاقتصاد الأمريكي سوف يحظى بدفعة قوية تحفزه إلى نمو جديد بفضل استثمارات و تجارة الولايات المتحدة مع الصين، وإن التقاء الغرب مع أسيا التي تشكل الصين القوة الدافعة لها، سوف يفضي إلى حالة ربح متبادل لجميع الأطراف، وبالرغم من تلك الحوافر فقد كانت المحاذير كثيرة وهائلة أمام الشركات الأمريكية، في مجال المنافسة العالمية المحتملة، خلال القرن الواحد و العشرين بشأن كفاءة هذه الشركات الإستراتيجية إزاء الصين أو عدم كفاءتها فكانت الإستراتيجيات الصحيحة، هي التماس توطين وملائمة المنتجات والعمليات الأمريكية وتقنيات الإدارة الأمريكية داخل إطار الخبرة الصينية الفريدة ونجد أن الولايات المتحدة يمكن أن تفيد هي الأخرى على المدى الإستراتيجي من شراكتها مع الصين و إنها فرصة في غاية الأهمية، و ذلك من خلال سبيلين مختلفين:

الأول : حتى لو لم تتطور الصين على نحو ما يأمل المتفائلون، فإن اقتصادها سوف يبقي من حيث إمكاناته سوقا واسعة جدا للشركات الأمريكية، و مصدر لأرباح طائلة، و سبب لنشوء وظائف أمريكية رفيعة المستوى و الجودة، إذ يوجد الآن ما يقرب من 200 ألف وظيفة مرتبطة مباشرة بتجارة الصين و أكثر من هذا العدد مرتبط بطريقة غير مباشرة. و إذا كان رخص الأيدي العاملة والصناعة في الصين، ربما يهدد بعض الوظائف الأمريكية ذات المستوى المنخفض، إلا أنه سيستمر في تحقيق وفرة هائلة الكلفة لمصلحة المستهلك الأمريكي والصناعة الأمريكية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة الأمريكية ويضعف من احتمالات الضغوط التضخمية العالمية، حيث يمكن لمنظمي المشروعات الأمريكيين أن يقسموا لأنفسهم

إمبراطوريات جديدة والتي يتعين على كثير من الشركات الأمريكية الكبرى أن تسهم فيها لكي تظل قادرة على المنافسة عالميا.

الثاني :إن دخول الصينيين الناجح للاقتصاد والنظام العالميين سوف يكون ذا قيمة كبيرة للمصالح الأمريكية، بالرغم من التحديات التي يتوجب التغلب عليها، حيث أن الصين المتنامية سوف تسهم في تضافر العديد من العوامل الحميدة الراهنة التي جعلت النظام الأمريكي رائدا وقويا ، ومن ناحية أخرى فإذا ما أخفقت الصين فسوف يتحول اهتمام أمريكا إلى أغراض الدفاع السلبية شديدة التكلفة،بدلا من الاتجاه إلى المنافع التي تغرسها وتدعمها المنافسة الاقتصادية عالميا.

إذا تأملنا نظرة مستقبلية واقعية عن حجم ونطاق فرص تطور الصينيين سوف يتبين لنا أنها ستكون واحدة من أهم الأسواق، وقوة رئيسية في مجال المنافسة العالمية مع الشركات الأمريكية، وبالرغم من تأثير الحجج الأيديولوجية التي تتحدث عن حقوق الإنسان والشركات العسكرية والصواريخ، إلا أن أعظم تأثير للصين في الولايات المتحدة هو الفرص والتحديات الاقتصادية والسياسية و ذلك لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القضايا السياسية، و يبدو كأن المعضلات السياسية لم تكن ذات شأن وخطر بما يكفي فإذا التحدي الاقتصادي الناجم عن ظهور الصين يفضي إلى تداعيات أكبر تأثيرا في مستقبل أمريكا، إذ أن أثر صعود الصين في الاقتصاد الأمريكي و في الحياة الأمريكية عامة، أثر فوري و مباشر، و يكفي أن نتأمل المؤشرات القليلة التالية: أصبح العجز التجاري بينهم، مسألة اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة ، و أضحت الصين المشكلة التجارية الأولى التي تواجه أمريكا ، و خاصة إذا ما اقترن هذا العجز بانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة، ويشكو المصدرون الأمريكيون من أن بكين شرعت في إغلاق أبوابها عن طريق ما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير في المجالات الرئيسية، مثل توليد الطاقة والصناعات الدوائية والآلات و الاتصالات مما يدفع العديد من الشركات الأمريكية الكبرى إلى أن تعيد التفكير في حماسها السابق من أجل علاقات أفضل بينهما. إن كميات كبيرة جدا من الصناعة كثيفة العمالة انتقلت كاملة إلى الصين مثل لعب الأطفال و المنسوجات و الإلكترونيات الاستهلاكية.

أصبحت قوة الصين الصناعية متنامية بفضل نظام تعليمي متطور، ولديها الآن ما لا يقل عن 350 ألف مهندس في تكنولوجيا المعلومات على مستوى عالمي ويتقاضون مرتبا أدنى بحوالي واحد وعشرين مرة عن المهندس الأمريكي مما يغري الشركات الأجنبية إلى إنجاز حتى أكثر الأعمال تعقيدا و مهارة في الصين.

ديناميات النمو قوية جدا في الصين فمثلا نجد شركة جنرال اليكتريك تحقق هدفها بالوصول إلى بليون دولار في السنة من مشروعاتها في الصين كذلك لديها أكثر من خمسة آلاف

بائع في شنغهاي ، شركة تأمين أيه .أي .جي AIG و هذه نسبة لم تشهدها الصين أبدا بعد عام 1994م.

جمعت الصين ما يزيد عن مائة بليون دولار من العملات الأجنبية كاحتياطي لها، وبدأت أسواق ديون الخزانة الأمريكية التي تمول منها واشنطن عجزها المالي، بدأت تكتسب نكهة صينية، و قال أحد تجار سندات الخزانة في نيويورك :أن لديهم يقينا، القدرة على تحريك السوقو هذا التأثير يمكن أن يثير قضايا سياسية في المستقبل.

الأحداث في الصين تؤثر في الغالب، في أسواق السلع الأمريكية صعودا وهبوطا، مثال ذلك أن الصادرات الزراعية الأمريكية أفادت من هذا التغيير المفاجئ في أنماط التجارة في الصين عام 1995 م، و ذلك عندما زاد لأول مرة، حجم الذرة التي تستوردها الصين، خلال خمس سنوات عن وارداتها من القمح بنسبة % 250 كما تضاعف حجم الواردات من الولايات المتحدة ، وليس الأمر مقصورا على هذه السلع فقط، بل شمل الذهب والنفط والسكر، إذ تأثرت بشدة بالإنتاج في الصين وبأنماط التجارة فيها، كذلك فإن التطورات في الصين يمكن أن يكون لها أثر كبير في أسعار الأسهم الأمريكية فقد أنخفض سعر السهم في سوق أسهم وول ستريت بما يساوي 1.75 دولار وذلك عندما ربط تقرير أخباري زعم أن شركة صينية وضعت علامة تجارية مغايرة للتحايل على نظام الحصص المستوردة للولايات المتحدة .

أخذت أسواق الصين المزدهرة تعج بشركات الكمبيوتر من كبار المتعاملين في الأسواق لتسويق أجهزة الكمبيوتر الشخصية.

الصين لها تأثير في الاقتصاد المحلي في أنحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة، ففي كنساس عقدت 120 شركة حلفا مشتركا بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة في التصدير إلى الصين، و في كاليفورنيا انعقد حلف مماثل ضم 350 عضوا، ونجد على المستوي القومي أكثر من ألف مشروع من مشروعات الأعمال، يساند تحالف رجال الأعمال من أجل التجارة الأمريكية- الصينية، و هناك شركة" يونايتد تكنولوجي "و هي من أهم أصحاب الأعمال في كونكتيكت، و تحظى بفوائد تصل إلى 750 مليون دولار من مشروعاتها مع الصين وتنشئ هذه الشركة مراكز للتأثير في أعضاء الكونغرس عن كونكتيكت ، لدعم صندوق النقد الدولي، وهناك شركة جنرال موتورز التي تملك خمسة عشر مشروعا في الصين و أكثر من ذلك في خط الأنابيب، اضطلعت بمسئولية إقناع ممثلي ميتشيجان بأهمية الحفاظ على الروابط التجارية مع الصين. و أكثر من هذا، أن بعض الشرائح التقليدية للغاية من أمريكا تأثرت بالتجارة مع الصين مثال ذلك أن مشروعات مطاعم نيواورليانز أصبحت مسرحا لمعركة ضاربة بين سمك الأربيان المحلي الذي يباع بسعر 8 دولارات و بين الواردات الصينية منه الذي يباع بسعر 3.5 دولار

للرطل الواحد وزادت مبيعات سمك الأربيان الصيني ثلاث أضعاف حجم الصيد المحلي منه، و هنا قررت لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة أن تتدخل في عام 1997 م بفرض تدابير للحد من استيراد المنتج الصيني، وهكذا يبدو واضحا أن رجال الأعمال الأمريكيين و صناع القرار والمواطنين العاديين يدركون جميعا أن ثمة شيئا تاريخيا ومهما يجري على الجانب الآخر من العالم، و أن هذا الشيء يؤثر بطريقة متزايدة في حياتهم كلها صغيرها وكبيرها ، ففي مطلع التسعينات تنبأ " ليستر "حكيم الرأسمالية الحديثة أن الصين سيكون لها أثر مهم للغاية في الأجور و مستويات المعيشة و أساليب الحياة في نسبة مئوية كبيرة من العمال الأمريكيين خاصة أولئك الذين لم يحصلوا على نصيب من التعليم في المعاهد أو لديهم مهارات فنية متخصصة ، و ذكر أنه إذا تأملنا ما يلي : عدة مئات من العمال الصينيين انضموا إلى القوى العاملة العالمية، نجدهم راغبين في العمل بأقل من 100 دولار في الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل – وربما أفضل من -العامل المتوسط في الصناعة التحويلية الأمريكية وهم أكثر انضباطا وحماسا ولديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظروف أكثر صعوبة، إذا وضعنا هذا في الاعتبار عند النظر إلى المنافسة كيف يمكن لامرئ في الولايات المتحدة أن يصنع شيئ ليكون ذا فعالية من حيث التكلفة والربح؟ الإجابة أنه لن يفعل ومن ثم يكون لزاما عليه أن يخسر عديدا من الوظائف لحساب الصين وللأسواق الأخرى البازغة أو أن تنخفض الأجور الأمريكية رغما عنها، والملاحظ أن بعض مظاهر نبوءة" ثورو" المتشائمة قد تحققت فعلا وذلك أن تصبح الصين سوقا رائجة كبيرة للصادرات الأمريكية آخذة في التصاعد بفضل الحقيقة التجارية، و نجد أن الصينيين يفضلون بقوة المنتج المحلي الذي تقوم به الشركات الأجنبية وذلك لأنه يحقق وظائف وينقل تكنولوجيا، ويعتقد أغلب المدراء في الشركات الأجنبية في الصين اليوم أنه لابد من صناعة منتجاتهم محليًا لتحقيق أقصى قدر من الربح إذ نجد أن أكبر ثلاث شركات أمريكية لصناعة السيارات لها مشروعات كبيرة في الصين ، وتفضيل الأخيرة لها دون الشركات الأجنبية الأخرى و ذلك لأن هذه الشركات راغبة أكثر من غيرها في نقل التكنولوجيا وعمل مشروعات مشتركة و تستشعر بعض الشركات الأمريكية قلقا لاحتمال أن يرتفع كثيرا حافز نقل التكنولوجيا و خاصة التحذيرات المتوالية التي تطلقها مدرسة الخطر الصيني داعية إلى تجنب إقامة مشروعات أعمال مع الصين وبالرغم من ذلك فإن الشركات الأمريكية لا يمكنها مقاومة الإغراء أو الحاجة الملحة إلى أن تشق لنفسها مكانا عميقا في السوق الصينية.

الفصل الثاني

حجم الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصين

مقومات الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية للولايات المتحدة

1 -الولايات المتحدة الأمريكية: الموقع والمساحة

ت متد الو.م.أ على طول 2500 كم (ش.ج) و 4500 كم(ش-غ) في 48 ولاية، إضافة لولايتي ألاسكا وهاوي، المشتملة على ظواهر وخصائص طبيعية وبشرية متنوعة.

تقع في أمريكا الشمالية باستثناء (هواي في المحيط الهادي) يحدها شمالا كندا، جنوبا المكسيك، شرقا المحيط الأطلسي، غربا المحيط الهادي. تقع فلكيا بين دائرتي عرض 24 و49° شمالا (باستثناء ألاسكا وهاوي) وخطي طول 68 و125° غربا (مشتملة على 4 حزم مائية).

تقدر مساحتها حوالي 9.36 مليون /كم2 (6 % من اليابسة)، وتحتل المرتبة 4 عالميا بعد روسيا، كندا والصين.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

فالولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي و صل إلى حوالي (13) تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي (30%) من جمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.[1]

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي (2.2%) عام 2007[2]. علماً إن (12%) فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع إن ترتفع تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام 2025 مقارنة باليابان إذ وصلت النسبة إلى (20%) من السكان ممن تجاوزوا ال65 من العمر[3]، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.

من ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (11.9%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي (18.6%) من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام

---

[1] اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008 ص107.

[2] http://www.aljazeera.net.

[3] http:// usinfo.state.gov

2001[1]. وقد ع ا ز وزير التجارة الأمريكي (كارلوس غوتيرز) ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال " انه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى (7.3%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فأن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل (42.5%) من صادرات الولايات المتحدة[2].

فضلاً عما تقدم، وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، فإنها عملت على وضع إستراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات) ، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[3].

ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الإستراتيجية هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل إلى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والإيديولوجية الليبرالية الأمريكية[4].

ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في هذه المنظمات، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الأمريكية، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات إلى دولة تشيلي للمدة بين 1971-1973، فضلاً عن قيامها بمنع البنك الدولي من تقديم أي معونات إلى فيتنام عام 1979[5].

من ناحية أخرى، فان قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات إنما تنبع من خلال قوتها التصويتية، إذ تمتلك حوالي (17.73) من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي

---

[1] الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، على الموقع:
http://www.ahram.org.eg

[2] http:// usinfo.state.gov

[3] الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، (عصام الشيخ قاسم)، ط ١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990، ص 104-105

[4] جوزيف س .ناي، حتمية القيادة :الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية، (عبد القادر عثمان)، عمان، مركز الكتب الأردني، 1991، ص 170.

[5] حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 يناير 1997، ص 120.

تصل فيه نسبة أصوات اليابان إلى (6.18)، رغم إن حصتها في البنك هي ثاني اكبر حصة، الأمر الذي يشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات[1].

فضلاً عن ذلك، فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضا من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (164) شركة، وتحتل (32) شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة، فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوربية[2].

من ناحية أخرى، لايزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي (60%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية[3].

أما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الإنتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم إن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة (3%) من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث، فإنّ الإنتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر وفرة[4]. فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم (200) مليون طن سنوياً، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء، الأمر الذي سيتيح الفرصة لأن يستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي [5].

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتائج على الداخل أيضا، إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعاً جداً، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي(42)ألف دولار في عام 2005[6]. كما أن ارتفاع متوسط

---

[1] حنان دويدار ، المصدر نفسه، ص 119.

[2] نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع ، تموز-آب 1997، ص 79.

[3] هانز بيتر مارتين -هارالد شومان، فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية،(د .عدنان عباس علي)، مراجعة وتقديم :د . رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1998، ص 140.

[4] عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة :هل بوسع العالم إن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص 66-67.

[5] هانز بيتر مارتين -هارالد شومان، فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، مرجع سابق ، ص83

[6] محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي .قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، يوليو 2008 ، ص 5

دخل الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل إلى حوالي (67%) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي[1].

مما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخماً بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم ، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

المطلب الأول: المقومات التكنولوجية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية الأخرى التي دشنت ما يسمى ب(عصر الثورة الصناعية الثالثة)، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها.
وبذلك تعد التكنولوجيا الحديثة واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني أو الصعيد العسكري.

ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في إنتاج الالكترونيات بنسبة (40%) مقابل (27%) لليابان، كما حافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية و الزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والإحصائية في حين احتلت المركز الثاني في صادرات الأدوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية[2].

كما تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة بالنسبة لإعداد الحاسبات الموجودة فيها، فمن إجمالي(228) مليون جهاز حاسوب في العالم تمتلك الولايات المتحدة أكثر من(100) مليون جهاز بنسبة تصل إلى (% 45) من العالم، كما أن سوق الحاسبات الصغيرة بها يعادل (% 36) من حجم السوق العالمي والذي يبلغ(70) مليون جهاز[3].

أما في مجال إنتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها(45) من حجم الإنتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الأوربي بنسبة(23%) ثم دول أسيا بما فيها اليابان والهند إذ تصل نسبة إنتاجها إلى(18%)[4].

---

[1] عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 ، ابريل 1996 ، ص 42.
[2] جوزيف س .ناي، حتمية القيادة :الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية مصدر سابق، ص 72.
[3] د .ا رفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات :موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية العدد 12 ، السنة الثانية، نوفمبر 1997 ، ص 72.
[4] المصدر نفسه، ص 22-24

فضلا عن ذلك، فإن أكثر من 50 % من عدد السكان الإجمالي في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة الإنترنيت العالمية في الوقت الراهن[1].

تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الانترنيت فيها إلى 16 % من العدد الإجمالي للسكان نهاية عام 2006[2].

أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فتمتلك الولايات المتحدة مجمعاً عسكرياً وصناعياً ضخماً إذ يعمل حوالي (30%) من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية، وهي تبتكر بذلك تكنولوجيات متطورة في ميدان إنتاج الأسلحة[3].

قد دفع الانغماس الأمريكي الواسع في الشؤون الدولية إلى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم والمستمر لها، إذ بلغ الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في القطاع العسكري في الولايات المتحدة نسبة (39.2%) من الناتج المحلي الإجمالي أي (58.7) مليار دولار، ويرجع السبب في ارتفاع الإنفاق العام في الولايات المتحدة إلى أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء مقارنة ب(2.8)و (21.8%) في كل من ألمانيا واليابان على التوالي[4].

من ناحية أخرى تحرص الولايات المتحدة على الاستفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من أجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الإنفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الأهداف المرسومة وبدقة متناهية.

بعبارة أخرى إن الثورة في الشؤون العسكرية ستؤدي على المدى البعيد إلى خلق مؤسسة عسكرية متطورة يقل إنفاقها عن إنفاق المؤسسة الحالية، وذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهام الحالية نفسها مما مكّن الولايات المتحدة على إدخال تصاميم سلاح حديثة بدءاً من الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على إحداث ضربات محددة وبعمق اكبر، مرورا بالأقمار الصناعية الخاصة لكشف الأهداف بدقة، وبأنظمة المعلومات والاتصالات الالكترونية المتقنة إلى الأسلحة غير المميتة القادرة على إحداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم.

فضلاً عن ذلك، فإن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لم يستند إلى أسس مادية فحسب، سواء الاقتصادية منها أم العسكرية، ولكن استند أيضا إلى قدرات بشرية وثقافية وسياسية، مما جعل منها قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية. فالولايات المتحدة التي بلغ عدد

---

[1] مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، (حسين حيدر)، الطبعة الأولى، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، 2006، ص 214

[2] http://www.hanaa.net/news-internet307.htm.

[3] ليستر ثرو، المتناطحون :المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا، (محمد فريد)، ط ١، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1995، ص 149.

[4] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة :الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز-آب 1997، ص 56.

سكانها حوالي (301) مليون نسمة أواخر عام 2006[1].تصدر حوالي (75%) من البرامج التلفزيونية إلى العالم علماً أنها لا تستورد أية أفلام ومسلسلات باستثناء (2%) من المواد التعليمية[2].

وفي سبيل توسيع مجال نشاطها الخارجي قد بادرت شبكات الإذاعة والتلفزيون الأمريكية إلى السيطرة على شبكات بث محلية في العديد من الدول، كما فعلت شبكة ABC مثلاً والتي أصبحت مالكة للشركات الأساسية للراديو والتلفزيون في (11) بلداً في أمريكا اللاتينية، مع (399) دار عرض سينمائي فيها، كما تصل برامج شبكة NBC إلى (125) دولة خارج الولايات المتحدة، أما شبكة ABC فتتحكم بحوالي (60%) من أجهزة التلفزيون المرسلة خارج الولايات المتحدة[3].

وقد أدى الانتشار الواسع للغة الانكليزية ، فضلاً عن تطور وسائل الإعلام الأمريكية إلى استغلال ذلك من قبل الولايات المتحدة لفرض نموذجها الثقافي على العالم، ومما ساعد على هذه الهيمنة (الثقافية) فضلاً عن بعض أشكال الجاذبية في الأسلوب الأمريكي، قدرة الولايات المتحدة وأدواتها على نشر هذا النموذج، وبراعتها في استخدام وسائل الإعلام التي تغزو الآن كل بيت. ولاشك أن فلسفة الإعلام الأمريكي يجري توظيفها في إطار الغزو الفكري المنظم للتبشير لنمط الحياة الأمريكية، وفلسفة النجاح والمشروع الأمريكي العالمي الكوني لبسط السيطرة والنفوذ بما يحقق أهداف الرأسمالية الأمريكية .فالانتشار الواسع للغة الانكليزية ومن ثم الثقافة الانكليزية لم يؤد إلى جعلها نموذجاً للغات والثقافات الأخرى في العالم وفي مختلف الميادين، وإنما كذلك ساعد الولايات المتحدة على توظيفها لنشر نموذج الحياة الأمريكية في العالم بما يدعم هيمنتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية العالمية.

مما تقدم، يتبين لنا أن عناصر القوة الأمريكية الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والثقافية هي من الشمول والتوسع بحيث لا يمكن أن تجاريها أو تضاهيها أية قوة أخرى في العالم، مما رتب لاحقاً نتيجة واضحة وهي تمدد مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

---

[1] http:// usinfo.state.gov

[2] د .سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الامريكية :د ا رسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، ط 1، بيروت، جروس برس، 2000.ص،15.

[3] سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الامريكية :د ا رسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي ، مرجع سابق، ص 15.

مقومات الجغرافيا الطبيعية و الاقتصادية للصين

يتعرض هذا الجزء بالدراسة والتحليل لمقومات الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية للصين (الموقع الجغرافي، المساحة، المضائق والتضاريس، الأنهار والبحيرات، المناخ) محاولا إبراز عناصر القوة في هذا المجال، وتجدر الإشارة في بداية هذا المبحث إلى أن هذه العناصر تمثل قوة كامنة إلى قوة حقيقية هو وجود إرادة سياسية وقوة بشرية تحسن استغلالها، وهو ما سيتم الحديث عنه فيما يلي.

1- الصين المعاصرة: الموقع والمساحة

تقع جمهورية الصين الشعبية في أقصى شرق العالم، وبالضبط في الجزء القاري الشرقي من قارة آسيا، وهي تطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي [1] وبالنسبة لموقعها على الخريطة فهي بين دائرتي عرض 4 و 53 شمال خط الاستواء، والمسافة بينهما تصل إلى 5500 كيلومتر، وبين خطي طول 73 و135 شرق خط غرينيتش، والمسافة بينهما 5200 كيلومتر [2] حيث يختلف التوقيت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق بفارق أربع ساعات بقليل[3].

مساحة الصين تصل إلى حوالي 9.596.960 كلم مربع، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتشغل مساحتها ما يقرب من 6.4% من مساحة اليابسة في العالم [4] وتبلغ حدودها البرية حوالي 22800 كيلومتر، والبحرية حوالي 14500 كيلومتر[5].

مقومات وتطورات النظام الاقتصادي للصين

في هذا المبحث سيتم الحديث عن أهم عناصر القوة الصينية المعاصرة، وهو البعد الاقتصادي. فلكي يتم فهم الصعود الصيني المعاصر لا بد من الإحاطة بتطور نظامها الاقتصادي، فلقرون عديدة اعتمدت الصين النظام الزراعي والرعوي والصيدي والتجاري

---

[1] - شوي قوانغ، جغرافيا الصين، (محمد أبو جراد)، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، الط:1987،01، نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:
http://www.tahmil-kutub-pdf.info/download/516.html،ص01.

[2] - إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الط186،1999،01.

[3] - شوي قوانغ، جغرافيا الصين، مرجع سابق، ص01,

[4]- إبراهيم نافع، ، الصين معجزة نهاية القرن العشرين ، مرجع سابق ص185.

- هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،[5]المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 2008، ص35.

الإقطاعي، ومع حرب الأفيون ظهر تحول في النمط الاقتصادي الصيني حيث يعتبر بداية لنمط اقتصادي حديث، تلى ذلك أنماط أخرى. وسنأتي فيما يلي على تعقب المراحل الكبرى للنظم الاقتصادية المتعاقبة في تاريخ الصين الحديثة والمعاصرة وخصائص كل منها وأثرها في النهوض الصيني المعاصر، كما سنتناول بالوصف المقومات الاقتصادية للقوة الصينية المعاصرة في مطلب مستقل.

المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي في جمهورية الصين المعاصرة

في هذا المطلب سيتم تتبع تطور النظام الاقتصادي الصيني في التاريخ المعاصر وبالضبط منذ تعرضها لحملات استعمارية منذ سنة 1840 فقد شكلت هذه النقطة تحولا مفصليا في تاريخ الصين، ثم يجري تتبع هذا النظام إلى أن يستقر على ما هو عليه اليوم.

1)- الاقتصاد شبه الإقطاعي في الصين الحديثة (1840-1911):

عاشت الصين في النظام الإقطاعي لأكثر من ألفي سنة، ثم بدأت التحولات الاقتصادية تطالها عندما تعرضت (لغزوات خارجية متعاقبة) منذ منتصف القرن 19، ويمكن اعتبار حرب الأفيون الأولى* (1840-1842) أحد أقوى الأسباب تأثيرا على إضعاف المجتمع الإقطاعي، والتحول نحو مجتمع أكثر ميلا نحو الرأسمالية التجارية، فالمالية، فالصناعية، وبذلك تحولت الصين من مجتمع إقطاعي بح ت إلى مجتمع يمكن وصفه بشبه الإقطاعي، وذلك كونه أصبح مزيجا بين تطبيقات لرأسمالية صناعية احتكارية قائمة على أساس من اقتصاد السوق، وتحت قيادة القطاع الخاص في المدن وبين تطبيقات إقطاعية في الريف.

هذا الحدث هيأ الأرضية المناسبة لنمو اتجاهات فكرية تطالب بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق، عندما بدأ بعض التجار وملاك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في استثمارات الصناعة المعاصرة، وأصبحت تلك الصناعات أول المشاريع التي أقامها الرأسمال الوطني الصيني، وقد واجهت هذه الصناعات منافسة شديدة من قبل المشاريع الرأسمالية الأجنبية، التي كانت تتمتع بامتيازات خاصة أقرتها المعاهدات غير المتكافئة.

* قامت بين الصين الإمبراطورية المحكومة آنذاك من قبل سلالة تشينغ وبريطانيا. وكان السبب هو محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا ان تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين.قامت حرب الأفيون في عام 1839 م، وكان من نتائجها أن أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية.

هذا التحول كان مشوها، فهو أولا كان يقتصر على المدن دون الريف الذي بقي إقطاعيا، وثانيا كان الإقطاع الخاص في المدن ناشئا ولم تتوفر له البيئة الملائمة لتقوية قدراته التنافسية، بل على العكس من ذلك كان للسيطرة الأجنبية دورها الفاعل في إضعاف تلك القدرات، ومن ثم إضعاف الاقتصاد الصيني، فقد عمل الاحتلال البريطاني والياباني على فتح جميع الموانئ أمام الدول الرأسمالية الغربية دون شروط، وكذلك السيطرة على مناجم الفحم و الحديد في الصين، وعلى سكك الحديد بشكل غير مباشر، كل ذلك سهل من إغراق السوق الصينية بالبضائع الأجنبية.مما أدى إلى إضعاف الإنتاج الوطني وقاد هبوطا حاد في الصادرات الصينية، وحصول بطالة كبيرة نتيجة لفقدان الشعب الصيني لكثير من مصادر العمل مما جعل من الفقر حالة عامة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين[1]،و كرد فعل طبيعي قام الشعب بقيادة صن يات سن بثورة عام 1911 والتي أسقطت النظام الإمبراطوري الذي استمر لأكثر من 2000 سنة وتم إعلان جمهورية الصين.

2)- اقتصاد رأسمالية الدولة في الصين الحديثة (1911-1949):

عمد صن يات سن (1886-1925م) إلى توطيد سلطة رأسمالية الدولة، وذلك من خلال تركيزه على جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب – ولا سيما كبيرة الحجم منها مثل البنوك وسكك الحديد وغيرها – تحت يد الدولة من حيث الاستغلال والإدارة.

وبحلول سنة 1927 تم توطيد سلطة رأسمالية الدولة، وذلك عندما تسلم حزب الكومنتانغ السلطة سيما في المجالات الصناعية والتجارية والمالية، إذ تركزت الأموال الضخمة التي أصبحت ملكا للدولة في أيدي كبار موظفي الحكومة، وعليه تكونت احتكارات جديدة كانت تعد من الناحية الرسمية احتكارات للدولة لكنها في واقع الأمر تخضع للإشراف المباشر من قبل كبار موظفي الدولة، وكان جزء كبير من رأسمالية الدولة لا يستخدم لأهداف إنتاجية وإنما يتجه إما إلى مجال التداول أو يحول إلى أموال للملاك يتم حفظها في البنوك الأجنبية. وكانت الحكومة تسعى إلى تحقيق التطور الصناعي للبلاد بمساعدة رأس المال الأجنبي، لكن كانت نتيجة ذلك هو مزيد من التبعية للخارج، حيث استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية من خلال الشركات الرأسمالية التي حصلت بمقتضى القوانين الحكومية آنذاك على الحق بالتصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير والإشراف على الاستيراد. فاعتماد سياسة رأسمالية الدولة في

[1] - وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق: السنة العاشرة، العدد33، 2012، [نسخة إلكترونية: متاحة على الرابط: http://iasj.net/iasj?fune=fulltext&ald=65427،ص175.

الصين تعني ضمنيا اعتماد تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزيا للمشاريع الكبيرة على حساب تطبيقات اقتصاد السوق فيها.

وفي مشهد آخر من مشاهد هذه المرحلة وإلى جانب سياسة رأسمالية الدولة انتهز القطاع الخاص الصيني فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى لتوسيع نشاطاته، فحققت الصناعات الخاصة الصينية تقدما ملموسا سيما في صناعة الغزل والنسيج، وقد ازدادت الطبقة العاملة نتيجة لتطور الرأسمالية الوطنية واتساع المشاريع الصناعية ذات الملكية الأجنبية، وتضاعف عدد العمال ستة أضعاف في مدة خمسة سنوات وتطورت الطبقة العمالية وازداد وعيها، فقامت بحركة (4 ماي1919) الموجهة ضد الاحتلال والإقطاع في البلد وبهذه الحركة بدأت البروليتاريا الصينية تظهر إلى الوجود[1].

أدت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة، والسياسيات الاقتصادية الاحتكارية من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى، إلى حصول عجز في المالية العامة للدولة، مما أدخل البلاد في حالة عجز تام، ونتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة من فقر وتخلف اجتماعي وحضاري وتدني في المستويات الصحية والتعليمية، كانت الضرورة تفرض حدوث تغييرات سياسية في بنية السلطة الحاكمة، تبعتها تحولات اقتصادية جوهرية في ذات الوقت، وهو ما تم بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وبدأت عندها مرحلة جديدة من التحول نحو تعميق تطبيقات الاقتصاد الموجه من قبل الدولة وفقا لبناء مجتمع اشتراكي في الصين[2].

3)- النموذج الاشتراكي (1949-1976)

تأسست الصين الماوية الشيوعية سنة 1949، حيث أصبح الشعب سيدا على مصيره، وكانت المهمة العاجلة التي تواجه الصينيين هي استعادة الاقتصاد وإعادة تأهيله بعد أن مزقته الحروب والصراعات والتضخم، وأصبح الاقتصاد عاجزا نظرا لإرث الماضي، إضافة إلى التخلف الاقتصادي والضغوط السكانية. فانتهجت الصين منذ تلك اللحظة النظام الاشتراكي، رغم أن ماو تسي تونغ أعلن في جوان 1949 بأن سياسته الحالية هي تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها. غير أن الدولة بدأت تستولي على رأس المال الخاص بالتدرج في أوائل الخمسينات، وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية بدلا من الرأسمالية الخاصة، وشهدت تلك الفترة تحولا

[1] وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات** ،مرجع السابق، ص177
[2] مرجع نفسه، ص177

مجتمعيا غير مسبوق في التاريخ، وكذلك إنجازات عظيمة في البناء الوطني، وبدأت الخطوات الأولى للقيام بتنمية شاملة من خلال القيام بعدة إجراءات منها:

1. إلغاء الامتيازات الأجنبية وتأميم التجارة الخارجية.
2. إغلاق المصارف الخاصة، وإلغاء العملة السابقة واعتماد اليوان عملة للجمهورية.
3. تأميم المشروعات الكبيرة ومصادرة الملكيات الكبيرة وأملاك بعض الأجانب.
4. تنظيم الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في شكل جمعيات تعاونية.
5. تحديد حدود دنيا للأجور وتطبيق نظام البطاقات التموينية لاستهلاك السلع الأساسية مع تحديد أسعارها.
6. فرض نظام ترخيص العمل والإقامة في المدن.

في هذه المرحلة بدأت الصين بتأسيس قاعدة اقتصادية، من أجل الشروع في برنامج مكثف للنمو الصناعي والاجتماعي، وكان هذا بتبني النموذج السوفي تي، وتجلى هذا النموذج الاقتصادي التنموي في الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) واستمرت الصين في السير على هذا النهج حتى يومنا هذا، حيث اعتبرت الخطط الخمسية أساس عملية التنمية. وقد تم تنفيذ خمسة منها في عهد ماو تسي تونغ[1] وباعتماد النظام الشيوعي كنظام سياسي، فقد أحكم الحزب الشيوعي قبضته على إدارة الشؤون الاقتصادية، وأعطى الدولة مطلق الصلاحيات في تحريك الموارد وتخصيصها بين القطاعات حسب الأولويات التي ترسمها في مخططاتها التنموية، كما احتكرت التبادلات مع الخارج وحصرتها في مجالات ضيقة، وكانت تعاملاتها الخارجية تحكمها الاعتبارات الأيديولوجية السائدة والتي كانت لها الأولوية على الاعتبارات الاقتصادية[2].

لم تقم البنوك بدور هام في تمويل التنمية، واقتصر دورها على رقابة ومحاسبة المؤسسات ومدى توافق عملياتها مع المخطط، ولجأت الدولة في توفيرها للموارد الضرورية لتمويل الصناعة إلى استنزاف الريف، إذ عملت على استخدام الزراعة لتمويل الصناعة من خلال تسعير المنتجات الزراعية بأثمان أقل دوما من أثمان المنتجات الصناعية، وهو ما سمح بالمقابل بمدخلات زراعية منخفضة السعر، مع وفرة للمنتجات الغذائية التي سمحت بالمحافظة على مستوى منخفض من الأجور. وفي هذه الفترة نما معدل التراكم في الصين إلى معدلات لم تبلغها دول ذات دخل مشابه، وقد تركزت جهود الاستثمار في بناء قطاع صناعي عصري قوامه

---

[1] - محمد عطية محمد فرحان، مرجع سابق، ص49.

[2] - فرانسواز لومان،الاقتصاد الصيني، (تصبح ممدوح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010،[نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:http://ia902308.us.archive.org/15/items/ebook_7165/ebook7165.pdf]، ص16.

الصناعات الثقيلة والتي تنفذها المؤسسات العمومية المملوكة للدولة، مع تشجيع الدولة لإقامة مؤسسات صغيرة لتلبية الاحتياجات المحلية- تستخدم الموارد المحلية من موارد أولية ويد عاملة وآلات وتكنولوجيا متواضعة[1].

بتطبيق النظام الاشتراكي في فترة ماوتسي تونغ حققت الصين العديد من الإيجابيات، ففي المجال الصناعي ركزت على الصناعات الثقيلة كصناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة، وتم إنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية في مختلف الأقاليم، حتى أصبح لدى الصين نحو 840 مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي توظف أكثر من 400 ألف شخص بعدما لم يكن لديها سوى 40 معهد يشغل 50 ألف شخص منهم 400 باحث فقط عام 1949، وكان من نتائج هذه السياسة أن نجحت الصين في تفجير أول قنبلة نووية في 1964، وفي رفع أعداد المتعلمين من 20% عام 1949 إلى 80% عام 1976، وارتفع الناتج المحلي من 27 مليار يوان عام 1952 إلى 65 مليار يوان عام 1957، مع السيطرة على التضخم وتنظيم الضرائب وتوفير التمويل للاستثمارات وخلق مناصب عمل، إلا أن هذه الإصلاحات وإن حققت بعض الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا[2].

4)- النموذج الاشتراكي-الرأسمالي في الصين المعاصرة (منذ 1976)

بعد وفاة "ماو تسي تونغ" خلفه "دنغ شياو بينغ " وهو الذي يعرف بأب الصين الثاني حيث ينسب إليه الفضل فيما وصلت إليه الصين اليوم، فقد أدرك أن بلاده لن تنجح في استغلال طاقاتها التنموية بسبب سياستها الانغلاقية ، وإصرارها على تبني الاقتصاد الموجه مركزيا، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، وبالتالي فقد تخلفت عن جيرانها تنمويا وتقنيا، الأمر الذي دفع به لتبني سياسة الإصلاح والانفتاح، وبه وجدت الصين طريقا تنمويا يتماشى مع ظروفها الوطنية، واسمه طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ، ومن خصائص هذه السياسة:

1. الاعتماد على فلسفة اقتصادية جديدة تتحدث عن اقتصاد السوق الاشتراكي (كهدف) بتطبيق للفكر الاقتصادي الرأسمالي (كوسيلة).
2. الانفتاح الاقتصادي ذو الاتجاه الواحد، حيث أصبحت تعاملاتها التجارية موجهة للخارج، تستوعب فكرة التصدير ولا تتقبل سياسات الاستيراد بشكل حر.

---

[1] المرجع نفسه، ص16.

[2] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد،2012،[نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/…/1/BEN-SANIA.Abderrahmane.Doc20%.pdf.،ص124.

3. تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية.
4. السماح بظهور صورة أخرى من الملكية مثل الملكية الخاصة والتعاونية إلى جانب الملكية العامة، لكن بشكل محسوب ومتزن للوصول للهيكل الاقتصادي المستهدف (الملكية العامة 30%، الملكية الجماعية 40%، المشروعات الاستثمارية والخاصة 30%).
5. الإصلاح المؤسسي بإعادة هيكلة وهندسة الشركات والمصانع المملوكة للدولة من خلال تقويمها وتطويرها وتحديث خطوط الإنتاج وإغلاق الشركات الخاسرة وفقا لمبدأ البقاء للأصلح.
6. إقامة أسواق المال وتكنولوجيا المعلومات على أسس حديثة، مع إعطاء غطاء تشريعي لها يحدد السياسات العامة ويقر سياسات مرنة لتوزيع الأجور وفقا للكفاءات و القدرات اللازمة لكل وظيفة.
7. وضع إطار قانوني و إداري يساعد على التجديد المستمر للإنتاج شكلا وموضوعا وفقا لمنهج البحث والتطوير.
8. تعزيز إستراتيجية توسيع السوق بالتزامن مع العمل على زيادة الطلب المحلي باعتبار أن السوق الداخلية أهم عناصر القوة في الاقتصاد الصيني. [1]
9. إعطاء أولوية قصوى لقطاع الزراعة وزيادة دخل الفلاح ورعايته بصورة اكبر، وعلى هذا فقد حققت الصين اكتفاء ذاتيا وزيادة في الإنتاج الزراعي. [2]

وبتبني السلطات الصينية المعاصرة لسياسة الإصلاح و الانفتاح أعلنت الصين في عام 1978 فتح باب أمام التجارة العالمية وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية، في و احدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الاقتصادي و الاستفادة من مواردها البشرية الضخمة. كما أوجدت أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي عام 1982 وضعت خطة لستة سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق. وبعد بضعة تعثرات ، دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت بنود في الدستور من أجل حماية الأملاك ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشرة دول من جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقات الاقتصادية المباشرة مع أمريكيا لمواجهة التحديات بعيدة المدى. وفي عام

[1] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ، التنمية السليمة في الصين، تاريخ اخر تحديث :2011/09/06،تاريخ اخر اطلاع : 2016/11/25، متاح على الرابط :http://WWW.fmprc.gov.cn/ara/ZXXX/t864256.htm

[2] هيثم البشلاوي ،الصين القطبية القادمة ...مؤشرات صعود الصين، تاريخ اخر تحديث2015/09/03، تاريخ اخر اطلاع 2016/10/03http://elbadil .com/2015/09 علا الرابط، متاح

2008استثمرت الصين 586 مليار دولار في مشروع لدعم البنى التحتية ومجالات عدة مختلفة. واجتذبت الصين تدفقا مستمرا من الاستثمارات الأجنبية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام .2001[1]

المقومات الاقتصادية للصين

لقد قاد انهيار الاتحاد السوفييتي 1991م إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند لتتبنى دورا أكثر فاعلية ف ي النظام العالم ي الجديد، كما أن الأدبيات السياسية المعنية بالشئون الصينية على اختلاف اتجاهاتها تؤكد أن الصين ف ي مرحلة الصعود لتحتل مرتبة القوة العظمى حيث تتوفر لها كافة المقومات مقومات اقتصادية حيث أصبحت الصين أكبر ثان ي اقتصاد على مستوى العالم وتمتلك أعلى أربعة بنوك على مستوى العالم من حيث القيمة الرأسمالية والنمو المتصاعد لاستثمارات الصين الخارجية ، مقومات عسكرية ومقومات بشرية وطبيعية وغيرها من المقومات التي تؤهلها لهذا الصعود، كما أن الصينيين أنفسهم يقولون بأنهم وضعوا خطتهم للوصول إلى موقع القوة العظمى الثانية في منتصف القرن الواحد والعشرين ، ولعل المتتبع للنظام العالمي يلاحظ صعود وبروز الدور الصيني على الساحة الدولية بشكل ملحوظ حيث حظيت الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة بوضع خاص في الأجندة السياسية والاقتصادية الخارجية الصينية.

تقوم الصين في أحد أبعادها الثابتة منذ الثورة الشيوعية على اعتبار الصين واحده من دول العالم النامية وهى لم تغير من هذا التوجه بل سعت إلى تعزيزه، وبفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، أصبحت الصين من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية ، لقد تحولت الصين خلال 30 سنة الأخيرة من اقتصاد ينبني بالأساس على الزراعة إلى مصنع للعالم ، لتنتشل بذلك 500 مليون شخص من الفقر، و إرثها الحضاري والتاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة في مختلف أنحاء العالم ، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز،واحتمالات تأثيره على تحول النظام الدولي.

---

[1] " الاقتصادية "، نموذج اقتصادي حير الباحثين ...كيف اصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى ؟ المملكة العربية السعودية،[جريدة العرب الاقتصادية الدولية تصدر بشكل ورقي ورقمي عن الشركة السعودية للابحاث و النشر] العدد:20،2016/01/8136، تاريخ 2017/02/20 متاح على الرابط : http://www.aleqt.com/2016/01/20/article-1023191.htmlاخر اطلاع

وفى إطار هذا السياق السابق تسعى هذه النقطة لتحليل قدرات الصين و إمكانات الاقتصادية الهائلة التي حظيت ومازالت تحظى بها و تداعيات هذه الأخيرة على علاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سيتناول هذا الجزء أهم المقومات الاقتصادية، التي أعطت دفعا للصين لتكون بحق دولة صاعدة، وهذه المقومات هي :

- الإرادة القومية للأمة الصينية المعاصرة
- إنتاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج: الاشتراكي – الرأسمالي
- الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر
- السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة

الإرادة القومية للأمة الصينية المعاصرة

بدأ التحول التاريخي في الصين منذ الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني التي عقدت في عام 1978. وتكمن أهمية تلك الدورة ، في أنها قررت في الوقت المناسب إستراتجية تعمل على تحديث الاشتراكية ، مما جعل الصينيين يظفرون بالتحرر الأيديولوجي الذي لطالما صبغ السياسة السابقة [1]

و تجدر الإشارة إلى أن تشكل هذه الإرادة لم يكن طفرة في زمن، بل تشكلت تدريجيا على مر الأزمان وإن كان الأمر يظهر أن تاريخ الصين قد تغير بداية من سنة 1978،غير أن الوعي والقناعات كانت تتصارع منذ بديات القرن العشرين، وحتى في فترة ماو تسي تونغ كانت هناك أصوات تنادي بالإصلاحات و التحديث و لكن سيطرت الحزب على كامل حياة الصينيين، أبطأ من وتيرة هذه القناعات، وكثيرة هي الشخصيات التي تم نفيها بسبب دعوتها لمثل هذه الإصلاحات، ولما حصلت القناعة لدى القيادة وتم الإعلان عنها في الدورة، لقيت مهمة بناء اقتصاد صيني قوي بالقبول العام والحماسة والتأييد النفسي من جانب الشعب الصيني كله، إذ يتمتع أفراده في كل أنحاء البلاد بمشاعر الهدف العظيم لبناء التحديث، ووصل الإدراك الصيني ومعرفته بالتحديث إلى مستوى جديد ودرجة عالية ليس على فهم التحديث في منطلق التصنيع والثقافة باعتباره عملية تحقيق التصنيع فحسب، بل وتقبل الصينيين الروح الكامنة للتحديث قبولا

[1] وو بن، الصينيون المعاصرون، (عبد العزيز حمدي) الجزء الأول، مجلة عالم المعرفة العدد:210، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1996، نسخة الكترونية ، متاحة على الرابط:
http://IA801404.us.archive..org/12/items/aalam-almaarifa/210.pdf
ص286.

كاملا و نظروا إليه باعتباره تغييرا اجتماعيا يتسم بالوحدة الكلية والشمولية والنطاق الواسع، بالإضافة إلى أن التحديث هو تحول جذري و إصلاح للهيكل الاجتماعي و الثقافي كله، وجعل طلك إستراتجية تقام على أساس التحليل الموضعي لقوة البلاد وظروفها الداخلية وليس على أساس التصورات والتطلعات الذاتية.

وقد أصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية والتجارية والهيكل الصناعي وإستراتجية التطور وغيره تمثل الموضوع الرئيسي الذي يهتم به الناس يوميا، وأصبحت الحياة الاقتصادية محور المجتمع كله، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة وتعاظم الازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، و أحرزت كل المهن و الوظائف الانجازات الهائلة التي جذبت أنظار الآخرين واهتمامهم، وخاصة بناء المشروعات الهندسية في الخطة الخامسة السادسة والسابعة، ووضع الأسس المتين للتطور الاقتصاد الصيني الشامل في حقبة التسعينات وبداية الألفية الجديدة[1]

فتوفر الإرادة القومية التي انسجمت فيها توجهات القيادة واهتمامات الشعب، كانت أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة ولا يمكن أن نتصور نهضة علمية أو فكرية أو اقتصادية يكون العامل البشري منعدما أو تأثيره محدودا فالكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي توضح أن البشر أهم عامل في حركة التحديث و إذا لم يتم تحديث البشر فـإن تحديث العلوم و التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة يعد مستحيلا، وإذا ما أريد تحقيق التحديث الشامل يجب أولا تغيير خصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليديين اللذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة، وهو تغيير يتسم بالشمولية والكلية بدءا من السيكولوجية الاجتماعية وعقيدة المعاني والمفاهيم الثقافية ومفهوم القيم والفكر الأخلاقي وأسلوب التفكير والأفراد عامل جوهري في مسيرة تنمية تحديث الدولة كلها[2]

انتهاء القيادة الصينية المعاصرة للنموذج: الاشتراكي – الرأسمالي

كما تم الحديث في الجزء السابق فإن الصين في تاريخها المعاصر ومنذ ثورتها على النظام الإقطاعي قد تبنت نظامين، أو يمكن القول أن نظامها الاشتراكي مر بمرحلتين، المرحلة الأولى كان النموذج السوفيتي هو المطبق في الصين بحذافيره ،وهذا في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كانت الايدولوجيا الشيوعية هي التي تصبغ تعاملها

[1] وو بن، الصينيون المعاصرون، مرجع سابق، ص، 288.
[2] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص83.

وهو ما كان سائد في تلك المرحلة في السياسة الدولية، ولما أدركت القيادة الصينية في مرحلة مبكرة أن هذه السياسة لن تنقذ الصين فهي لم تخرجها من تخلفها ولم توصلها إلى الحلم الذي كانت تصبو إليه.

لذا كانت المرحلة الثانية تتميز بالتحدث الاشتراكي، ففي الجانب السياسي أبقت على التفكير الشيوعي أما في المجال الاقتصادي فقد توجهت نحو اقتصاد السوق وهو نظام يأخذ من الرأسمالية و الاشتراكية، وكما يعبر عنه بأنه اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة، حيث تترك الحرية لقوى السوق أن تسير الحياة الاقتصادية ولكن ليس بالطريقة الرأسمالية الليبرالية، بل تتدخل بشكل محدود، فالنمو الاقتصادي الذي شاهدته الصين والمكانة العالمية التي وصلتها الصين ما كان لها أن تصلها بنظامها السابق الذي كان يقودوها نحو الانهيار على شاكلة النموذج السوفيتي، والعقلية البراغماتية للقيادة الصينية جعلتها تنحو هذا المنح ى التحديثي، حيث أعادت ترتيب أولوياتها وفق العقيدة المصلحية، وهو ما جعل دنغ شياو بينغ يستشهد بمثل صيني قديم مفاده أنه "لا يهم لون القط ما دام قادرا على اصطياد الفئران "، أي لا يهمها أن تتبنى نظاما يشبه في لونه النمط الغربي مدام قادرا على الوصول بها إلى حلمها دون الإخلال بخصوصياتها، وهذا التوجيه رغم بساطته إلى أنه عظيم في نتائجه وانعكاساته. وهو ما رفضته العديد من الدول الاشتراكية في تلك المرحلة وحتى الآن وبقية ملازمة لكبريائها إلى أن فاجأها مصيرها المحترم فسقطت هذه الأنظمة رغم القوة التي كانت عليها وأصدق مثال على هذا النموذج السوفيتي.

الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر

رغم أهمية العاملين السابقين إلا أن أهمية هذا العامل، تكمن في أنه لعب دور المسرع في بلوغ الصين ما هي عليه اليوم، فالإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الصين ، جعلها تخطو خطوات عملاقة نحو الأمام وهو ما أبعد عنها هاجس التبعية للأسواق الخارجية في مجال الطاقة والمواد الأولية في انطلاقاتها الاقتصادية وكذا هاجس أن تقع في فخ التبعية الغذائية، فتوفرها على احتياطات كبيرة من الفحم والنفط، وامتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جدا، جعلها مطمئنة من هذه الناحية، وتوفرها كذلك على الحديد والصلب جعلها تنطلق من نهضتها الصناعية مبكرا حيث وفرت على نفسها فاتورة استخراجه ونقله إل ى مصانعها، كما وفرت لها الأراضي الزراعية الشاسعة والخصائص المناخية المتعددة إلا تطويع الجانب الزراعي لخدمت الصناعة،فعوائد الزراعة كبيرة جدا فقد كانت من جهة تؤمن الشعب غذائيا ، ومن جهة توفر للصناعة المادة الأولية ، وتوفر عملة صعبة للدولة من خلال تجارتها الخارجية، وتوفر مناصب شغل عديدة، وتقوم بتمويل صناديق الادخار العائلية التي عادت فيما بعد بالنفع بإنشاء المؤسسات و الشركات

الخاصة. كما يعتبر عدد السكان الهائل عنصر قوة عندما يلتقي مع إرادة سياسية صادقة وإدارة حكيمة، وعندما تكون هذه الأعداد البشرية الهائلة عاملة ونشيطة ومؤهلة، حيث توفرت كل هذه الشروط في الصين، وقد علق أحد القادة قائلا " لا ينبغي أن نقلق من عدد السكان الكبير فـإن كل إنسان يولد، فهو يولد بفم واحد ويدين"

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية الصينية

تشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي ، والصين بثقلها الديموغرافى والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد ، تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن.وإذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون .

شكل العلاقات الصينية الأمريكية خلال المرحلة القادمة وخاصة في ظل تنامي القدرات الصينية بقوة سوف يحدد ملامح النظام العالمي الجديد القادم ، العلاقات الأمريكية الصينية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حينا والتصارع حينا آخر ويرجع ذلك لاختلافات مصالح كل منهما عن الأخرى[1].

وسوف يتناول هذا الجزء المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقضايا العلاقات المشتركة وطبيعتها بين الدولتين.

المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم كما أنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين، ولكن في نفس الوقت فأننا نجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي ، وترى الصين

[1] دياب أحمد، العلاقات الصينية-الامريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية.

ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة[1].

في الحقيقة تلعب الصين دور المستقل النشط وهو العامل الذي يحكم علاقاتها وسياساتها الخارجية ومصالحها الوطنية ، ويأتى هذا الدور في سلوكها الدبلوماسي والتوافقي التعاوني مع أمريكا بشكل خاص والدول العالم بشكل عام بما يتوافق مع مصالحها، والتي تظهر سعي السياسة الخارجية الصينية في التوسع والتغلغل في إنتاج السلع الاستهلاكية ومنافسة الدول العظمى اقتصاديا ، مما يؤدي لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالنمو والاستقرار والسيادة وهيبتها السياسية عالميا. ويظهر دور المستقل النشط للصين مع الولايات المتحدة في مشاركتها وتعاونها معها بقضايا الإرهاب والمخدرات وغسل الأموال والحد من أسلحة الدمار الشامل ، ومن جهة أخرى يمكن القول أن الصين تتبع دور الوسيط في توجهاتها العالمية ، مثل جهودها في بالحوار في مشكلة الكمبوديا والكوريتين ، وتهاونها في مجلس الأمن في أزمة الخليج، هذا عدد من مساعيها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين حسب أدعائها [2].

هذا و تتبع الصين سلوك استقلالي في سياستها الخارجية الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن أن يصعب الإدعاء بقطعية استقلال السلوك الاقتصادي الصيني في ظل وجود قوى اقتصادية منافسة ، ووجود سلوكيات تشير بالتبعية التجارية من الموارد الغذائية والأساسية بين البلدين ، وارتباط القضايا الاقتصادية بالتوجهات والأحداث السياسية والقضايا العسكرية خاصة في ظل وجود توجه ردعي وعدم استخدام القوة، وانعكاس البيئة العالمية التعديدية والتنافسية والعجز على الحصول على الاكتفاء الذاتي المطلق.

في حين تتبع الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العلاقات الدولية بما فيها الصين دور الموازن الدولي في ظل سعيها على الحفاظ على مستوى معين من المناقشة مع الصين سياسيا واقتصاديا ، وذلك يتوافق مع رغباتها باستمرار دور المسيطر على العالم والحفاظ على مكانته كقطب أوحد بالمجتمع الدولي. وذلك عبر زيادة استثماراتها الخارجية بغية تعزيز هيمنها الاقتصادية على العالم عبر أدواتها السياسية ، والدبلوماسية مع الدول المتساوية معها بالقوة الاقتصادية (في القضايا التجارية) و العلمية والتكنولوجية إضافة للأدوات العسكرية والاستخباراتية، كمرجعية لمركزها السياسي الخارجي.

يظهر لنا أن أنماط السياسة الخارجية الصينية الأمريكية هو نمط الاعتماد حيث يرتفع مستوى المشاركة الخارجية لدى الدولتين بجميع القضايا العالمية، إلا أن مشاركة الولايات

[1] دياب احمد ، العلاقات الصينية-الامريكية بين التعاون والصراع ، مرجع سابق.
[2] دياب احمد ، العلاقات الصينية-الامريكية بين التعاون والصراع ، مرجع سابق.

المتحدة تبقى أشمل وأوسع وأكثر فعالية في التغير من توجهات هذ ه القضايا وذلك لثروة أدواتها السياسية وتوسعها العالمي ، وفي نفس الإطار تركز الدولتين قوتها الخارجية والتنافسية على الاتحاد الأوروبي واليابان بسبب قوة تأثيرهم بالاقتصاد العالمي. إضافة إلى اعتماد الدولتين على الاستثمارات الخارجية والأجنبية في دولها واستيراد الموارد الطبيعية والغذائية لتنمية قدراتها الاقتصادية وصولا لدعم السياسي عبر التحالفات والقنصليات والتمثيليات ، ليزداد بهذا مستوى التغلغل الخارجي اقتصاديا وسياسيا.

تتمثل الأهداف الصينية من وراء سياسيتها الخارجية أن تكون سوقا موجهة للعالم أو مصنع للعالم إضافة لتحقيق درجة عالية من الصادرات التي تدر أرباحا على الدولة الصينية ، وعملت الصين على استغلال سوقها الاستراتيجي لتوسيع الإستراتيجية نحو الخارج وتهدف بهذا التوسع إلى رفع ناتج الفرد من الناتج الإجمالي القومي وتغير هياكلها الاقتصادية لتكريس انفتاحها على الاقتصاد العالمي . إضافة لهدفها بخلق نظام متعدد القوى مع تدعيم توجهاتها السلمية لدورها العالمي بهدف خلق مناخ عالمي يتفق مع تطلعاتها.

أما الأهداف الأمريكية تجاه الصين تصب في مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية بالقارة الآسيوية خاصة أن المنطقة غنية بالاستثمارات التجارية و ال تي تتوتبط بالغاية السياسيق للعمل على تحويل الصين لدولة رأسمالية والحصول على نصيب من السوق الاستهلاكي الصيني، والتوسع بالاستثمارات بغية استغلال وجود بيئة مهيأة ويتوافر فيها الكفاءة باليد العاملة الرخيصة.

أبرز خصائص العلاقة والمصالح بين الدولتين

يمكن القول باقتضاب، إن أهمية العلاقات الصينية الأمريكية في علاقات الصين مع الخارج تعدّت نظيرتها في علاقات الولايات المتحدة مع الخارج، إذ أن تحديد الطرفين لمكانة العلاقات وأهميتها غير متساو، وهذا ما أثر على تطورها الطبيعي. بالنسبة للصين، ف إن المغزى الاستراتيجي للعلاقات الصينية الأمريكية يتمثل في ثلاثة جوانب:

1) الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة إلى مناخ سلمي لتطوير ذاتها ، بينما الولايات المتحدة ، هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان و زمان ، وكما أنها الدولة الوحيدة في العالم القادرة ، بشكل عام ، على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين (بل هناك الكثيرون في أمريكا ممن يرغبون في ذلك) فمهما حدث من قلاقل واضطرابات على الوضع العالمي، وبقيت العلاقات الصينية الأميركية محافظة على طبيعتها، يمكن ضمان وضع السلام

والتنمية العام في الصين ، مما يمكنها بالمضي قدما في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي.

2) تتسم العلاقات الصينية الأمريكية بمغزى إستراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين. الصين دولة منفتحة انفتاحا شاملا على الخارج، إلا أن أمريكا لها مغزى خاص من الانفتاح الصيني. فالصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية ، وغالبية هذه الأشياء ترد من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية.

3) الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول العالمية الكبرى التي زجَّتْ بنفسها عميقا في مسالة تايوان الصينية ، لذا فإن وضع العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي ، كما أنها تحدد الوسائل والأساليب التي ستلجأ إليها الصين للحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي ، وللسبب ذاته ظلت القيادة الصينية ، بدأ من ماوتسي تونغ ومرورا بدنغ شياو بينغ وصولا إلى المجموعة القيادة المركزية للجيل الثالث الذي يشكل جيانغ تزى مين نواتا لها ، تضع مسألة إقامة علاقات صينية أمريكية طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية ، وتعالجها كمس ألة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العامة . وبمقتضى ذلك ، من الضروري أخذ المصالح العامة بعين الاعتبار عند معالجة العلاقات الصينية الأمريكية ، مما يستوجب التنازل والتراجع عن بعض الأمور والقضايا الجزئية وإخضاعها لمصالح المسائل الإستراتيجية العام[1].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ، فإن فهمها لإستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية وأهميتها، عدا كون الصين إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يقوم على الأسس التالية:

1) على الرغم من أن القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على منافسة القوة العسكرية الأميركية من الآن إلى 15 – 20 سنة قادمة ، غير أنها إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية، وتتمتع بقدرة تطوير قوة نووية تهدد الولايات

[1] جريدة نهاية الاسبوع
, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=158369750992457&id=15817592767850

المتحدة، كما أنها تلعب دورا كبيرا وهاما في الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتشار التقنية الصاروخية وغيرها من المجالات الأخرى.

2) الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا ، ولها مصالح إستراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا.

3) الصين باعتبارها دولة نامية تشهد سرعة تطور اقتصادي كبيرة، تلعب دورا هاما في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها.

4) بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر، وجد البلدان نقط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.

لذلك ، نقول أن هناك بعض الاختلاف في رؤية وتحديد، كل من الدولتين، لمكانة العلاقات الصينية الأميركية. وبشكل عام يمكننا القول أن أهمية العلاقات الصينية الأمريكية ومكانتها في علاقات الصين مع الخارج فاقت نظيرتها أمريكا في علاقاتها مع الخارج . لذا نرى أن الجانب الأمريكي دائما ما يكون هو السبب وراء المشاكل والمصاعب التي تبرز في العلاقات الصينية الأميركية [1].

لذا بدأت الولايات المتحدة في إتباع إستراتيجية جديدة تجاه الصين تمثلت في الآتي :

أ) السماح بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، وهو الطلب الذي كانت تلح علي ه باستمرار الحكومة الصينية منذ 15 عام إلا أن الولايات المتحدة كانت ترفض ذلك بدعو ى أن الصين لم تحرر تجارتها مع دول العالم ، ففي 10 نوفمبر عام 2001م وافقت دول المنظمة على انضمام الصين لها ، وأصبحت عضو ا رسميا داخل المنظمة في 11سبتمبر 2001م.

ب) الترحيب بقيام الصين بلعب دور إقليمي جديد في آسيا يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوريا الشمالية ، فالولايات المتحدة أرادت فتح حوار جديد مع بيونج يانج يمكن أن يسهم في تخفيف التوتر في شبة الجزيرة الكورية ، إلا أن دعواتها لم تلق استجابة من بيونج يانج، ورأت الولايات المتحدة أن الصين يمكن أن تقوم بدور في التقارب مع كوريا الشمالية ، وذلك من خلال استغلالها العلاقات الصينية الكورية في أحداث مثل هذا التقارب. لذا دعا الرئيس بوش بكين إلى نقل رسالة التقارب الأمريكية إلى يونج يانج.

ج) بدأت الولايات المتحدة في إحداث تغييرات طفيفة في مواقفها تجاه القضايا الخلافية مثل تايوان. لذا أكد الرئيس بوش على دعمه لمبدأ صين واحدة ، وعدم استقلال تايوان كما

[1] جريدة نهاية الأسبوع ، مرجع سابق.

بدأت الولايات المتحدة في تقديم المبررات التي تدعوها للتعاون مع تايوان ، وهو الأمر الذي لم تكن تفعله في السابق ، حيث أرجعت الولايات المتحدة هذا التعاون لأي اتفاق مبرم بين واشنطن و تايوان في عام 1979 م، وهو العام الذي شهد إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين ، وينصّ هذا الاتفاق عل ى التزام الولايات المتحدة بتوفير سبل الدفاع عن تايوان، كما دعت الولايات المتحدة إلى ضرورة التوصّل إلى حل سلمي بشان قضية تايوان [1]. وهى قضية سوف نتناولها بالتفصيل لاحقا.

وبالتالي أصبحت تسعى الصين والولايات المتحدة معا إلى بناء شراكة التعاون القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة بينهما، لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين واغتنام الفرص ومواجهة التحديات في القرن الـ21. تقوم الصين والولايات المتحدة بتعاون فعال في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات الطاقة والبيئة وغيرها من المجالات الواسعة، وذلك يتطلب مزيدا من التواصل والتنسيق بين البلدين. واتفقت الدولتان على ضرورة إجراء تعاون أوسع وأعمق مع الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية لإيجاد وتنفيذ حلول مستدامة وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار ورفاهية شعوب العالم. وإدراكا لحجم التحديات المشتركة التي تواجههما، قررت الصين والولايات المتحدة مواصلة العمل من أجل بناء الشراكة التي تعزز المصالح المشتركة، وتعالج الهموم المشتركة[2].

أكدت الولايات المتحدة مجددا على أنها ترحب بصين قوية ومزدهرة وناجحة تلعب دورا أكبر في الشؤون الدولية. وترحب الصين بأن تبذل الولايات المتحدة كدولة في آسيا والمحيط الهادئ جهودا تساهم في السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. أكد الدولتان على دعم الجهود الرامية إلى بناء منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا في القرن الـ21.

الصين والولايات المتحدة تسعيان إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على الرغم من الخلافات الكبيرة بين البلدين بشأن هذه المسألة. شدد الجانب الأمريكي على أن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية هو جزء مهم من سياستها الخارجية. وأكد الجانب الصيني على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. وأكد الجانبان الصيني والأمريكي على أن كل بلد وشعب له الحق في اختيار طريقها التنموي، ويجب على جميع الدول أن تحترم نموذج التنمية الذي اختاره الدول الأخرى. ويعالج الجانبان الخلافات حول حقوق الإنسان بروح من المساواة والاحترام المتبادل، ويعملان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع المواثيق الدولية،

---

[1] سهرة قاسم محمد حسين ،الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010.

[2] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية 23\1\2011
http://ly.chineseembassy.org/ara/zxdt/t789178.htm

واتفق الجانبان على عقد الجولة القادمة من حوار حقوق الإنسان بين البلدين قبل الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي[1].

اتفقت الصين والولايات المتحدة على استئناف الحوار بين الخبراء القانونيين قبل إجراء الجولة المقبلة من حوار حقوق الإنسان. كما اتفقت الصين والولايات المتحدة على تعزيز التعاون في مجال القانون والتبادل حول سيادة القانون. وتبحث الصين والولايات المتحدة في سبل لتعزيز التواصل والمناقشات حول دور المرأة في المجتمع.

اتفقت الصين والولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات محددة لتعميق الحوار والتبادل في مجال الفضاء. وجهت الولايات المتحدة دعوة لوفد صيني لزيارة مقر وكالة ناسا وغيرها من المرافق الملائمة في عام 2011، ردا لهذه الزيارة المثمرة التي قام بها مدير وكالة ناسا إلى الصين عام 2010. واتفق الجانبان على مواصلة المناقشات حول فرص التعاون العملي في المستقبل في مجال الفضاء، وذلك على أساس الشفافية والمعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة.

اعترفت الصين والولايات المتحدة بالإنجازات المحققة في إطار الاتفاق الثنائي للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الذي يعد أقدم الاتفاقات الثنائية بين البلدين، وترحبان بالتوقيع على بروتوكول تمديده. ستواصل الصين والولايات المتحدة التعاون في مجالات متنوعة مثل الزراعة والصحة والطاقة والبيئة وصيد الأسماك وتبادل الطلاب والابتكار التكنولوجي من أجل تعزيز رفاهية الشعبين. وترحب الصين والولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزه فريق الاتصال المشترك الصيني الأمريكي بشأن التعاون في إنفاذ القانون في تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون في كثير من القضايا، وبما في ذلك مكافحة الإرهاب. اتفقت الصين والولايات المتحدة أيضا على تعزيز التعاون لمكافحة الفساد عبر القنوات الثنائية وغيرها[2].

يعتقد الجانبان أن الصين والولايات المتحدة لديهما مصلحة مشتركة في تعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمناطق الأخرى في العالم، واتفقا على تعزيز الاتصالات والتنسيق لمواجهة التحديات الملحة إقليميا وعالميا. ويتعهد الجانبان بالعمل من أجل حماية البيئة العالمية وإجراء بالتنسيق والتعاون بشأن القضايا العالمية لحماية وتعزيز التنمية المستدامة لجميع البلدان والشعوب. وعلى وجه التحديد، وافقت الصين والولايات المتحدة على تعزيز التعاون في المجالات التالية: مكافحة نزعة العنف والتطرف، ومنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، وتعزيز الأمن النووي، والقضاء على الأمراض المعدية والجوع، والقضاء على الفقر المدقع، والمواجهة الفعالة لتحديات تغير المناخ، مكافحة القرصنة،

[1] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية 2011\1\23 ، مرجع سابق.
[2] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية 2011\1\23
http://ly.chineseembassy.org/ara/zxdt/t789178.htm

ومنع وتخفيف الكوارث، ومعالجة مشاكل أمن الشبكة، مكافحة الجرائم عبر الحدود، ومكافحة الاتجار بالبشر. ستسعى الصين والولايات المتحدة مع الأطراف الأخرى إلى تعزيز التعاون لمعالجة الهموم المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة[1].

وأدركت الدولتان الأهمية البالغة للعمل المشترك لبناء شراكة التعاون الاقتصادية القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة بالنسبة إلى كلا البلدين والاقتصاد العالمي. واتفقت الدولتان على تعزيز التعاون الاقتصادي الشامل، والاعتماد على الآليات القائمة، ومواصلة تطوير إطار التعاون الاقتصادي الشامل من خلال الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي المزمع عقدها مايو القادم، إدراكا من الجانبين لأهمية التجارة والاستثمار الحر في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار والازدهار، وأكدا مجددا على التزامهما باتخاذ مزيد من الخطوات لتحرير التجارة والاستثمار في العالم، ومعارضة الحمائية التجارية والاستثمارية. وافق الجانبان أيضا على العمل على تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية الثنائية بطريقة بناءة وتعاونية ومتبادلة المنفعة[2].

تعهد الجانبان بالعمل معا لتعزيز النظام المالي العالمي وإصلاح الإطار المالي الدولي. وسيعمل الجانبان من خلال تعاونهما الوثيق والمستمر على تعزيز الشرعية والفعالية لصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف. سيعمل الجانبان على تعزيز جهود المجتمع الدولي لمساعدة الدول النامية، ولا سيما الدول الأقل نموا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعمل الجانبان أيضا بالتعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف على إجراء التعاون وتقديم الدعم لبرامج الحد من الفقر وتعزيز التنمية والتكامل الإقليمي في مختلف مناطق العالم وبما فيه أفريقيا، للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ينظر الجانبان إلى تغير المناخ وأمن الطاقة باعتبارهما من أكبر التحديات في عالم اليوم. اتفقت الصين والولايات المتحدة على مواصلة المشاورات المكثفة بشأن الإجراءات لمواجهة تغير المناخ، وإجراء التنسيق لتحقيق أمن الطاقة للشعبين وشعوب العالم، وتعزيز التعاون القائم في مجال الطاقة النظيفة، وضمان فتح الأسواق، وتشجيع الاستثمار المتبادل المنفعة في مجال الطاقة الصديقة للمناخ، وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، وتسهيل تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة المتقدمة.

أشاد الجانبان بالتقدم الحاصل منذ إطلاق الصين والولايات المتحدة "إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة في مجال الطاقة والبيئة لمدة عشر سنوات" في عام 2008. واتفق

[1] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية 23\1\2011 ، مرجع سابق.
[2] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية 23\1\2011 ، مرجع سابق.

الجانبان على زيادة تعزيز التعاون العملي في هذا الإطار، وتنفيذ خطط العمل في المجالات ذات الأولوية مثل الماء والهواء والنقل والكهرباء والمناطق المحمية والأراضي الرطبة وكفاءة الطاقة، وإجراء الحوارات المتعلقة بالسياسات، وتنفيذ برنامج الشراكة الإيكولوجية. ويسر الجانبين أن يعلنا برنامجين جديدين في إطار الشراكة الإيكولوجية. ويرحب الجانبان بمشاركة الحكومات المحلية والشركات ومعاهد البحوث في البلدين في "إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة في مجال الطاقة والبيئة لمدة عشر سنوات"، واستكشاف نماذج مبتكرة لتعاون الطاقة والبيئة بين الصين والولايات المتحدة. ويرحب الجانبان بمشاريع وأنشطة التعاون التي سيتم تنفيذها في عام 2011 في "إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة في مجال الطاقة والبيئة لمدة عشر سنوات"[1].

قضايا وطبيعة العلاقات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تلعب العديد من القضايا دور رئيسي في تحديد طبيعة وشكل العلاقات الصينية الأمريكية منها:

اولا : القضية التايوانية

تعد قضية تايوان أحد بؤر التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، فالصينيون لديهم حساسية خاصة فيما يتعلق بتايوان، حيث يعتبرونها جزءاً من الصين الواحدة ولا يمكن التفريط فيها أو قبول استقلالها وانفصالها عن الوطن الأم إلى ما لا نهاية. كما أن الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في تايوان ، وموقف واشنطن الداعم للسياسة التايوانية ، رغم التصريحات الأمريكية النافية لذلك أحيانا ، يمثل تحديا وقلقا بالغين لدى الصين. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن طموحات الصين لتصبح قوة دولية عظمى، ترتبط إلى حد كبير بما ستؤول إليه قضية تايوان. فإعادة هذه الجزيرة إلى الصين تعني مزيدا من القوة السياسية والاقتصادية، بينما تعني في الوقت ذاته تقلص الوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وعلى المستوى الدولي بشكل عام[2].

فمع نهاية الحرب الباردة، وتغير المعطيات على الساحة الدولية ، وبزوغ قوى جديدة من أهمها الصين وجدت الولايات المتحد الأمريكية نفسها محصورة بين اتجاهين متعارضين ، احدهما يتعلق بدعم تايوان التي تشكل نموذجا ناجحا للديمقراطية في منطقة آسيا ، والذي يفرض

---

[1] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية ، 23\1\2011 ,
http://ly.chineseembassy.org/ara/zxdt/t789178.htm

[2] عبدالله صالح ، أزمة تايوان : تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق، العصر 22\7\2004
http://alasr.me/articles/view/5540

عليها باعتبارها قوة مهيمنة وحاملة للواء الديمقراطية في العالم حمايتها والدفاع عنها . أما الاتجاه الآخر فيميل نحو الجانب الصيني والمصالح المتزايدة والمتنامية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتمهل قبل اتخاذ أي قرار بشأن تايوان من شأنه أن يؤثر على تلك العلاقة.[1]

عود تاريخ الصراع الصيني الأميركي اليوم بسبب دعم هذه الأخيرة لجزيرة تايوان إلى العام 1949م، وهو نفس العام الذي تعود إليه جذور الصراع الصيني مع تايوان نفسها نتيجة سعيها المتواصل للاستقلال والانفصال عن بر الصين الرئيسي .ظلت تايوان تتبع الصين حتى سنة 1859م ثم استولت عليها اليابان وفقا لمعاهدة سيمونسكي، قاوم الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومينتانغ الصيني بشكل مشترك القوات اليابانية التي اعتدت على الصين، وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، عادت تايوان إلى الصين في سنة 1945م ، ولكن بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية وحرب المقاومة الصينية ضد الغزاة اليابانيين ، رفض حزب **الكومينتانغ** الصيني برئاسة الجنرال جيانغ كاى شيك في عام 1945 م، تأسيس حكومة ائتلافية مع الحزب الشيوعي الصيني وشن الحرب الأهلية منذ عام 1946 م للقضاء على الحزب الشيوعي الصيني وتأسيس حكومة تحت سيطرة حزب **الكومينتانغ** وحده ولكن بعد توقف الحرب الأهلية التي استمرت ثلاثة أعوام ، وانتصار الحزب الشيوعي الصيني رغم ضعفه عسكريا على حزب **الكومينتانغ** بفضل الدعم القوي من قبل الشعب ، شكل ذلك الانتصار الولادة الحقيقية للحزب الذي لا زال يدير جمهورية الصين الشعبية إلى يومنا ، على اثر ذلك الانتصار انسحبت قوى حزب الكومينتانغ من بر الصين الرئيسي إلى جزيرة تايوان جنوب شرقي الصين بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية التي ظلت إلى يومنا هذا تدعم حكومة تايوان ، أو الدولة التي تسمي نفسها رسميا بـالجمهورية الصينية أو جمهورية الصين والتي تقع في بعض الجزر في بحر الصين شرق القارة الآسيوية ، وهو ما جعل هذه الجزيرة معزولة عن البر الصيني الرئيسي " الوطن الأم " لأكثر من 6 عقود تقريبا[2] .

وقد انقسم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة هذه القضية خلال هذه الفترة الزمنية إلى مرحلتين-

1. مرحلة ما يطلق عليه بأسلوب التفكير العسكري في حسم القضية ، والذي استمر على الطاولة بشكل جدي حتى عام 1979م، رغم أن بلورة الحلول السلمية قد بدأت في حقيقة

[1] Kerry dumbaugh , underlying strains in Taiwan-U.S. Political Relations, (CRS Report from Congress,April 20,2007)p.1. Retrieved from : www.dtic.mie\cgibin\get

[2] تايوان الفتيل المشتعل بين امريكا والصين " مركز دراسات الصين واسيا
http://chinaasia-rc.org/index.php?p=47&id=1188

الأمر منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين حيث أشار الزعيم الراحل شوآن لاي رئيس مجلس الدولة سابقا في اجتماعات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب المنعقد في مايو 1955 إلى أنه توجد طريقتان محتملتان لدى الشعب الصيني لتسوية مسألة تايوان ، ألا وهما طريقة حربية وطريقة سلمية ، ولكن الشعب الصيني يفضل تسوية المسألة بالطريقة السلمية .

2. مرحلة المعالجة الدبلوماسية، أو استخدام أسلوب السياسة اللينة والتي بدأت مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وذلك نتيجة تطور العلاقات الأميركية – الصينية ، مما دفع الصين إلى التراجع عن تصعيد القضية واستخدام الأسلوب العسكري لحسم الوضع القائم. ففي يناير من العام 1979م أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين الشعبية الخطاب الموجه إلى أهالي تايوان ، ليكون بمثابة السياسة العامة التي ستنتهجها الحكومة الصينية لتسوية مسألة تايوان سلميا ، وتدعو إلى إجراء المشاورات بين جانبي المضيق حول إنهاء هذه المسالة ، مؤكدة التصميم على احترام الوضع الحاضر في تايوان وآراء شخصيات الأوساط المختلفة فيها واتخاذ سياسات وتدابير معقولة إلى حين يتحقق إعادة توحيد الدولة .[1]

ولكن وبالرغم من ذلك – أي – من التحسن الطفيف في العلاقات الأميركية – الصينية خلال مرحلة الثمانينات والتسعينيات ، وتحديدا عقب زيارة الرئيس الصيني زيمين للولايات المتحدة في أواخر أكتوبر 1997، ظلت النظرة الصينية إلى الولايات المتحدة الأميركية كما هي – أي – أنها عدو لابد من الحذر منه، حتى إن الرئيس الصيني نفسه وبعد عامين على تلك الزيارة أكد في خطابه في أكتوبر من العام 1999: أن الصين ستعارض الهيمنة الأمريكية وستعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب وستقف إلى جانب الدول النامية ، راسما بذلك الأهداف المعلنة للإستراتيجية الكونية للصين في القرن الجديد التي يطمع أن تكون أحد أقطابه الرئيسيين والمتميزين [2]

وبالرغم من النجاح النسبي الصيني لعزل تايوان فإن عددا من المؤشرات خلقت لدى بكين نوعا من القلق بخصوص حقيقة الموقف الأمريكي:

- منح الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس التايواني " لى تنج هوا " تأشيرة دخول إليها ، وإعادة انتخابه رئيسا لتايوان بنسبة 54% , وتخفيف قيود التعامل مع المسئولين التايوانيين.

---

[1] تايوان الفتيل المشتعل بين امريكا والصين ، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.

- إرسال سفن عسكرية أمريكية لحماية تايوان وبيع الطائرات الحربية لها ، وبقاء القوات الأمريكية لأجل غير مسمى.
- تغيير الحكومة الأمريكية اسم الهيئة التي تتولى شئون تايوان فيها إلى مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي لتاييبه في الولايات المتحدة[1] .

ومن أجل حل مشكلة بيع الولايات المتحدة أسلحتها إلى تايوان، توصلت حكومتا الصين والولايات المتحدة عبر المفاوضات إلى اتفاقية في 17 أغسطس عام 1982، وأصدرتا البيانات المشتركة الثلاثة الخاصة بالعلاقات الصينية الأمريكية والمعروفة اختصارا ب "بيان 17 أوت". وصرحت الحكومة الأمريكية في البيان بأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تطبيق سياسة بيع الأسلحة إلى تايوان على مدى طويل، ولن تتجاوز الأسلحة المباعة إلى تايوان الكمية والنوعية التي قدمت خلال السنوات الأولى بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، بل ستقلل كمية الأسلحة المباعة إلى تايوان سعيا إلى حل هذه المشكلة نهائيا بعد فترة معينة. لكن الحكومة الأمريكية لم تلتزم خلال السنوات الماضية بنصوص البيان خلال المدى الطويل الماضي، وقامت بأعمال متواصلة تخالف بنوده، حتى قررت بيع 150 طائرة مقاتلة من طراز أف 16 في سبتمبر عام 1992. ووضع تصرف الحكومة الأمريكية هذا عراقيل وحواجز جديدة أمام تطوير العلاقات الصينية الأمريكية وحل قضية تايوان[2].

بعد تولي رئيس تايوان الحالي، السيد تشن شوي ـ بيان حكم تايوان في أيار 2000 تعهد بعدم إعلان استقلال تايوان أو انفصالها عن الوطن الأم، وعدم الإشارة إلى دولتين في دستورها، وعدم إجراء أي استفتاء شعبي بشأن استقلال تايوان أو انفصالها، وعدم إلغاء مجلس التوحيد الوطني، وبرنامج الخطوط العامة لسياسة التوحيد الوطني، إلا أنه سرعان ما عطل مجلس التوحيد الوطني، ومع أن الصين الشعبية نددت بهذا التوجه مراراً، إلا أنها تجاوزته ولم تجعل منه مسألة خلافية مع تايوان في ظروف إقليمية ودولية كانت تزداد تأزماً مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بسبب الأزمة النووية في كوريا الشمالية، واستطاعت الصين، بمساندة فاعلة من روسيا، حل الأزمة الكورية بما يضمن المزيد من التقارب بين الدول الآسيوية وروسيا، واستبعاد التدخل الأميركي في المنطقة خاصة مع بروز خلاف حاد بين الصين واليابان على اقتسام حقول النفط والغاز في منطقة بحرية مشتركة قرب الحدود الدولية، وهي ما زالت متأزمة حتى الآن[3].

---

[1] اميمة على طه ،العلاقات الصينية – الأمريكية، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم : كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية , 2002.

[2] " جذور قضية تايوان http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter10/chapter100601.htm , "

[3] مسعود ضاهر ،مشكلة تايوان تقلق الصين مجددا، صحيفة المستقبل ، العدد 2242 , 19 نيسان 2006,

في هذه الظروف الإقليمية والدولية المأزومة جاءت تطورات الأسبوع الأول من مارس 2006 لتحمل الكثير من الدلالات الخطرة، إذ أصدر رئيس تايوان قراراً بوقف أعمال مجلس التوحيد الوطني، ووقف العمل بالخطوط العامة لسياسة التوحيد الوطني . نبّه بعض المحللين السياسيين إلاّ أن التدابير الجديدة صدرت بعد مشاورات دقيقة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في منطقة جنوب وشرق آسيا. وجاء الرد الفوري من الأحزاب الرئيسية في تايوان التي انتقدت هذا القرار بشدة ووصفته بالمتسرع. فقد اتخذ بصورة فردية دون استشارة الأحزاب الكبرى ومنها حزب الكومينتانغ، وحزب الشعب، واتحاد التضامن، والجمعيات ، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية[1].

و من الناحية الرسمية , فإن الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة الصين الموحدة التي تعني معارضه استقلال تايوان، ولكن من وجهة النظر الصينية هناك عدة مؤشرات عل ى تغير سياسة الولايات المتحدة ، منها قيام الرئيس جورج بوش في 2007/1/14 م بتبني تشريع يدعم جهود تايوان في الحصول على وضع الدولة المراقب في منظمة الصحة العالمية .قد تبدو هذه المسألة قليلة الأهمية، وهي ما يعني تغير السياسة الأمريكية تجاه سياسة الصين الموحدة.

ولكن الواقع السياسي يفرض على الإدارة الأمريكية الحرص عل ى علاقات مستقره مع الصين كقوة إقليميه كبرى يحسب لها ألف حساب في آسيا . فالصين تلعب دورا حاسما في المفاوضات الخاصة بوقف كوريا الشمالية من تطوير أسلحتها النووية ،وهي قضيه رئيسيه حساسة في الحملة الأمريكية ضمن ما تسميه بالارهابووفبيا لذالك، فإن على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة وسط دقيقه بين الصين التي تربطها بها مصالح اقتصاديه وسياسيه قويه من ناحية ، وبين تايوان التي تحظي بتعاطف الأمريكيون معها إيديولوجيا ومعنويا من ناحية أخري[2].

وعلي الرغم من تزايد دعاة المواجهة المسلحة في كلا البلدين كسبيل وحيد لحل قضية تايوان، إلا أن التجارة وغيرها من الاتصالات الأخرى التي تنمو بين الجانبين قد أمكنها تجنب نشوب الحرب بينهما عدة مرات . ومع ذالك يظل الحل العسكري خيارا قائما إذا خطت تايوان من جانبها أي خطوه نحو الاستقلال عن الصين الأم ، إذ أن ذالك يعني بدء دق طبول الحرب في الصين إيذانا بانفجار الوضع في آسيا ، وهو ما لا تحتاجه الولايات المتحدة حاليا بل وبل تريد حدوثه أصلا، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر ، وما تواجهه الولايات المتحدة من تحديات أمنيه خطيرة وهو ما عكسته تصريحات الرئيس بوش الرافضة لمبادرة " شين " بش أن استقلال

---

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=174573

[1] مسعود ضاهر، مشكلة تايوان تقلق الصين مجددا، مرجع سابق.

[2] الشيماء هشام ابو الوفا ثابت ، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1991 إلى 2005، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2005.

تايوان باعتبارها تمثل تهديدا للوضع القائم شديد الحساسية بين الصين وتايوان .غير انه إذا كانت الواقعية تملي على الولايات المتحدة ضرورة العمل تجاه إقامة علاقات مستقره مع الصين فإن أيا من الإدارات الأمريكية(جمهوريه أم ديمقراطيه)لا يمكنها التخلي عن تايوان في حاله إذا ما هددتها الصين باستخدام القوه ضدها[1].

ثانيا : الاتفاق النووي الإيراني

بدأت إيران برنامجها النووي منذ الخمسينات بمساعدة كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية وقطعت أشواطا في اكتساب الخبرة النووية. لكن الثورة الإيرانية 1979 أوقفت الأبحاث النووية خاصة مع إصدار الخميني لفتوى تحرم السلاح النووي. عادت إيران منذ بداية التسعينات لمتابعة برنامجها النووي وبتعاون مع روسيا بشكل أساسي ومع الصين. تصاعدت أزمة ما يسمى البرنامج النووي الإيراني بعد حرب غزو العراق 2003. وبتلك الفترة قدمت إيران محمد خاتمي عرضا سخيا للغرب من خلال الدبلوماسية السويسرية حيث عرف ذلك العرض باسم "الصفقة الكبرى Grand Bargain". تعهدت إيران في ذلك العرض بالشفافية الكاملة حول ملفها النووي وإيقاف دعمها لحماس وحزب الله مقابل ضمانات أمنية كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيع كامل للعلاقات معها. لكن إدارة جورج بوش رفضت ذلك العرض بدعوى الشك بمصداقيته. في عام 2006 بدأت مفاوضات ما يسمى مجموعة الخمسة زائد واحد والتي تضم: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، بالإضافة لألمانيا مع إيران. وتتابعت سلسلة التوترات حول هذا البرنامج إعلاميا ودبلوماسيا ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2] .

تقنيا، الإيرانيون وصلوا لمراحل متقدمة في تقنية تخصيب اليورانيوم اللازم لصناعة السلاح النووي وكذلك في معالجة البلوتونيوم الناتج من مفاعلات الطاقة لتحضيره للاستخدام العسكري. لكن ما أشاعه الإعلام الغربي منذ سنين أن إيران على بعد شهور من تصنيع أول سلاح نووي يبقى ضمن الحرب الإعلامية.

أخيرا تم الإعلان في 3 أفريل 2015 عن التوصل لاتفاق إطار محكم وشامل كما عرفه أوباما حول البرنامج النووي الإيراني والذي يضمن إن نجحت مفاوضات الشهور الثلاث القادمة في مراقبة أي نشاط نووي إيراني وبالتالي يضمن بشكل كامل عدم امتلاك إيران لتقنية السلاح

---

[1] الشيماء هشام ابو الوفا ثابت ، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1991 إلى 2005 , مرجع سابق.

[2] علاء الدين خطيب ،الاتفاق النووى الايرانى الامريكى ، الرابحون والخاسرون، بيت السلام السورى ،4\4\2015
http://www.infosalam.com/home/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-

النووي. وقد لخص أوباما هذه النقاط بأنها ستتضمن رقابة دولية حرة كاملة لصيقة على تخصيب اليورانيوم وعلى بقايا البلوتونيوم مما يقطع الطريق على أي مسعى لتصنيع سلاح نووي حسبما يؤكد الخبراء والتقنيون النوويون الأمريكيون[1].

اشتملت الاتفاقية الشاملة بين السداسية وإيران على بنود عدة أهمها:

1) رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة عن إيران.
2) فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بـ 3.67% .
3) خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى 5060 جهاز طرد.
4) التخلص من 98% من اليورانيوم الإيراني المخصب.
5) عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالمياه الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاما.
6) السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.
7) الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة 5 سنوات إضافية، و 8 سنوات للصواريخ البالستية.
8) الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.
9) رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضا عن البنك المركزي والشركات
10) التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا -[2].

كانت الصين أشد الدول حرصًا على إنجاح مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني، وظهر ذلك من خلال المُقترحات التي تضمنت إطارًا تفاوضيًّا يقوم على التنازل المتبادل خطوة بخطوة لإنجاحه، ولكن هذه المساعي والمُقترحات لم تكن فقط للوزن السياسي للصين فحسب، بل لكون بكين ستكون الأكثر استفادة من إنجاز الاتفاق سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ولن يترك أي تداعيات سلبية واضحة عليها[3] .

---

[1] علاء الدين خطيب ، الاتفاق النووى الايرانى الامريكى ، الرابحون والخاسرون، مرجع سابق.

[2] اميرة ماهر ، الاتفاق النووى الايراتى بين التفاؤل والحذر، اخبار مصر ، 16\7\2015, http://www.egynews.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-.

[3] الصين الرابح الخفى من الاتفاق النووى الايرانى، سياسة بوست ، 29\10\2015 ،

أسهمت الصين خلال المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران لاسيما خلال المرحلة النهائية الأكثر تعقيداً، وقامت بكين بعد التوصل إلى خطة العمل المشتركة (JPOA) في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2013، بطرح إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشامل يقوم على خمس نقاط، هي:

1) الالتزام بالحوار بين مجموعة (5+1) وإيران.
2) السعي نحو حلٍّ شامل وعادل ومناسب وطويل المدى.
3) إتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادل .
4) خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض .
5) إتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع .

وفي ختام المرحلة ما قبل النهائية، أي قبل حوالي ثلاثة أشهر من المهلة النهائية للتوصل إلى اتفاق شامل مع إيران، طرح وزير الخارجية الصيني في 13 مارس / آذار 2015، اقتراحًا يقوم على أربع نقاط، هي :

1) حل القضية يتطلب قرارًا سياسيًّا وليس الاعتماد فقط على الحلول التقنية، على اعتبار أن الموضوع يحمل طابعًا سياسيًّا-أمنيًّا.
2) كل الأطراف يجب أن تلاقي بعضها في منتصف الطريق وهذا يتطلب القبول بتسويات.
3) إتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.
4) التفكير خارج الصندوق لإيجاد حل شامل [1].

حيث قدمت الصين حلاً يشمل إعادة تصميم قلب مفاعل أراك للمياه الثقيلة، هذه المنشأة قادرة على إنتاج البلوتونيوم الذي يُستخدم عادة لصنع القنبلة النووية أي للاستخدامات العسكرية، وقد كان مفاعل أراك يشكِّل عقبة جدية أمام تقدم المفاوضات، إلى أن طرحت الصين فكرة إعادة تصميم قلب المفاعل لكي يصبح غير قادر على إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية.

بموجب نص الاتفاق هناك الكثير من المسؤوليات المشتركة الملقاة على عاتق الدول التي شاركت في المفاوضات (5+1) للتوصل إلى الاتفاق النووي لاسيما في مجال التعاون النووي السلمي والمساعدة التقنية والفنية لإيران. عدا ذلك فإن الدور الأبرز للصين يكمن في قبولها بأن تقوم بالفكرة التي كانت قد طرحتها سابقًا خلال المفاوضات وهي إعادة تصميم قلب المفاعل ، وسيكون للصين دور قيادي في هذا المشروع، وبموجب الاتفاق فقد عقدت كل من الصين وإيران

---

http://www.sasapost.com/winner-of-iranian-nuclear-deal

[1] على حسين باكير، تبعات الاتفاق النووى الايرانى على الصين وروسيا ،مركز الجزيرة للدراسات ، 21\9\2015
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html

والولايات المتحدة اجتماعاً ثلاثياً قبل أيام لمناقشة هذه المسألة، واتفقوا في نهايته على شكل ونوع التعاون التقني الذي سيُعتمد لإنجازه، وستقوم الصين أيضاً ببناء مفاعلين نوويين صغيرين بطاقة 100 ميجاوات لكل منهما، بالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية ستنظر في إمكانية منح الصين مشروع بناء مفاعلين نووية كبيرين بحجم 1000 ميجاوات لكل منهما[1]

وبموجب الاتفاق سيتم رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مقابل أن تفرض إيران قيودا طويلة الأجل على البرنامج النووي الذي يشتبه الغرب أنه يهدف إلى صنع قنبلة نووية.وكثيرا ما هاجمت الصين العقوبات أحادية الجانب المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وأوروبا على الرغم من أنها دعمت عقوبات الأمم المتحدة ونددت بالتهديد باستخدام القوة . وقالت صحيفة الشعب اليومية وهي الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني الحاكم إن المحادثات بعثت "رسالة أمل" للعالم مفادها أن الجهود الدبلوماسية آتت أكلها في نهاية المطاف بعد توترات دامت لأكثر من عشر سنوات. وأضافت الصحيفة "تظهر الحقائق أن الحوار والتفاوض كانا المسار الصحيح والفعال الوحيد للحل المناسب للقضية النووية الإيرانية وأن تهديد دولة معينة باستخدام القوة ضد إيران وفرض عقوبات أحادية الجانب أمر غير مقبول". وقالت الصحيفة إن الصين واحدة من الدعاة الرئيسيين لمبدأ البحث عن حلول سياسية وإن المحادثات الإيرانية تثبت أهمية هذه الفلسفة[2].

قال وزير الخارجية الصيني **وانغ يي** في اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي **جون كيري** إن اتفاق الإطار النووي الذي تم التوصل إليه مع إيران الأسبوع الماضي جيد أيضا بالنسبة لتعزيز العلاقات بين الصين والولايات المتحدة .وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان إن **وانغ** قال لكيري إن هذا الاتفاق يمكن أن يُعزى إلى استغلال كل الأطراف فرصة تاريخية من خلال جهود منسقة . ونقل البيان عن **وانغ** قوله إن "الصين والولايات المتحدة وكلاهما تتحمل مسؤوليات كبيرة في حماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ظلتا على اتصال جيد خلال المفاوضات في الوقت الذي غرستا فيها طاقة إيجابية في المفاوضات[3] .

وفي محاولة للتوصل لاتفاق شامل وفقا لما هو مقرر ستواصل الصين التنسيق الوثيق مع كل الأطراف المعنية بما في ذلك الولايات المتحدة وستواصل القيام بدور بناء خلال هذه العملية

---

[1] احمد الشلقامى ،تبعات الاتفاق النووى الإيراني على الصين وروسيا، مجلة المجتمع 21/09/2015،
http://mugtama.com/hot-files/item/24110-2015-09-21-14-09-26.html

[2] . الوسط البحرينية :صحيفة صينية: اتفاق إيران يظهر أن المحادثات لا فرض العقوبات هي النهج السليم، مركز الشرق العربى ، 2015\7\15
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84-

[3] احمد صبحى خليفه، الصين تقول أن اتفاقية إيران جيدة للعلاقات الصينية الأمريكية، النشرة العربية2015\4\4 ,
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0MV01W20150404

وعلى الرغم من خلافات الصين والولايات المتحدة بشأن كل شيء ابتداء من الأمن الالكتروني حتى قيمة العملة الصينية تتعاون الدولتان أيضا بشكل وثيق في قضايا دولية معينة من بينها الخلافات النووية الإيرانية والكورية الشمالية.

ونقل البيان الصيني عن **كيري** قوله إن الولايات المتحدة تقدر الدور المهم والبناء الذي لعبته الصين في أحدث محادثات نووية مع إيران[1] . حيث اعترف الرئيس الأمريكي **باراك أوباما**، على أهمية دور الصين في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة 5 + 1، خلال اتصال هاتفي مع رئيس العملاق الآسيوي، **شي جين بينغ** .وفقا لبيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية يوم الثلاثاء، شكر الرئيس الأمريكي البلاد لمساهمته في "الاتفاق التاريخي" وأعرب عن أمله أن التعاون المشترك سوف يستمر في تحقيق تطبيقه، بدوره، قال **أوباما** يظهر التعاون بين الولايات المتحدة والصين بشأن القضية النووية الإيرانية أن كلا الجانبين يمكن أن تحل التحديات العالمية مثل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية والصحة العامة من خلال التعاون والجهد المشترك[2] .

مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تتلخص العلاقة بين الدولتين بأنها مستقلة وغير تابعة إذ يسود هذه العلاقة توازن بالقوة الاقتصادية إلى حد كبير، رغم عدم تك افؤ الطرفين بالاعتماد على بعضهما فالصين في حاجة للولايات المتحدة في دعم نموها الاقتصادي، ولكن إذا افترضنا ذلك يجب افتراض تعزيز حالة التوازن الاقتصادي بعدم المواجهة على الصعيد العسكري والسياسي وذلك لسعي الصين ب أن يكون لها ميزة تنافسية واختلاف عن القوة العظمى بما فيهم أمريكا بتوجهاتها العالمية القائمة على إقامة نظام عالمي جديد[3] .

وإذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون ، فإن الفترة الأخيرة للرئيس كلينتون اقتربت من الاتجاه الواقعي في التعامل مع الصين ، حيث أقرت إدارة كلينتون بوجود قدر من التوافق في المصالح مع وجود مساحة من الخلاف لا يمكن تجاهلها.

أما بالنسبة للصين فهي تطمح للوصول إلى مرتبة القوة العظمى إقليميا وعالمياً ، وفى ذات الوقت تقر بوجود قوة عظمى أخرى هامة هي الولايات المتحدة ، لها مصالح حيوية في

---

[1] احمد صبحى خليفة ، الصين تقول أن اتفاقية إيران جيدة للعلاقات الصينية الأمريكية، مرجع سابق.

[2] يعترف اوباما بدور الصيت فى الاتفاق النووى الايرانى، 21\7\2015
, http://lainfo.es/ar/2015/07/21/%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-

[3] الدسوقي ابو بكر، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، 2008.

جميع أنحاء العالم ، يتعين على الصين احترامها ، ولكن بنفس القدر الذي تحترم به الولايات المتحدة المصالح الصينية إقليميا وعالمياً ، ولا تغيب عن الرؤية الصينية إمكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة أو درجة من درجات التناقض في المصالح ، ولكنها ترى أن مثل هذه الأمور يمكن التعامل معها بالأساليب الدبلوماسية وبعيداً عن أساليب الصراع والمواجهة[1] .

كانت الصين حريصة من البداية على فتح أبوابها في وجه الغرب، ودوافعها كانت على الدوام اقتصادية الطابع، في المقابل فإن الأولى لم تكن أقل حرصا من الانفتاح على الصين، لكن دوافعها كانت ذات طبيعة جيو إستراتيجية إلى حد بعيد، كما يرى مراقبون .لذلك، العلاقات الجديدة بين البلدين تهدف خلالها الصين إلى تحديث بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية، أما الولايات المتحدة فكانت تحددها اعتبارات الصراع بين الشرق والغرب، والتي أخذت تتوسع في السنوات القليلة الماضية ، ووصف علماء السياسة و الاقتصاد أن العلاقات ما بين الولايات المتحدة والصين هي الأهم في القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من أن علاقة البلدين أنها شراكة إستراتيجية وهناك باحثون يرون أنهما سيكونان خصمين أو عدوين مستقبليين[2] .

العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية

يعد الاقتصاد الأمريكي والصيني أكبر وأسرع اقتصادات العالم نموا حتى يومنا هذا ، وقد أصبحت العلاقات القائمة بينهما على درجه كبيرة من التشابك على النحو الذي دفع بهما نحو حلقة مفرغه من الاعتماد المتبادل لا يستطيع كلاهما الخروج منها . فالصين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة من خلال أسواقها المفتوحة للمنتجات الصينية الرخيصة ، وفى الوقت نفسه فـإن الولايات المتحدة الأمريكية بالعجز المتنامي في ميزانيتها ودينها القومي الضخم أصبحت تعتمد وتحتاج إلى الصين التي تمتلك أكبر رصيد من أذونات الخزانة الأمريكية ، والتي تقدر بما يقرب من 800 مليار دولار أمريكي[3] .

يعتبر الملف الاقتصادي أحد أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية تطوراً مستقراً، حيث تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين وبحسب بعض الإحصاءات فقد "بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة 21% من إجمالي الصادرات الصينية، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يزيد عن خمسمائة

---

[1] محمد سعد أبوعامود ، العلاقات الأمريكية الصينية ، السياسة الدولية ، يوليو 2001، العدد145
www.siyassa.org.eg

[2] بثينة اشيتوى، إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية بعد اتفاق الاحتباس الحراري، سياسة بوست، 16\11\2014
http://www.sasapost.com/sino-us-relations

[3] Keith B. Richburg , " For U.S. China , uneasiness about economic co-dependency " , The Washington Post,16\11\2009,P.1 , Retrieved from : www.washingtonpost.com\wp-dyn\lontent\article\2009

مليار دولار أمريكي عام 2012. وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الصين في تصريف سندات الخزانة الأمريكية، حيث تعتبر الصين أكبر مستثمر في هذه السندات.

بالرغم من ذلك تظهر بعض القضايا الخلافية بين البلدين تتعلق بالسياسات النقدية الصينية وانخفاض سعر العملة الصينية مقابل الدولار، واحتجاج الصين على بعض السياسات الاقتصادية الحمائيّة ضد الواردات الأمريكية من الصين، وغيرها[1] .

إنّ الملف الاقتصادي يعطي بعداً جديداً في تقييمنا للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فبالرغم من التناقضات في العديد من الملفات وحالة التنافر السياسي في الكثير من القضايا، إلا أن البلدين يتبعان منهج براغماتي يقوم على الواقعية ويتناسى المبادئ، ويركز على المنفعة والمصالح المتبادلة في إدارة العلاقة فيما بينهم. وعلى أي حال، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بقلق وتزداد مخاوف واشنطن بشكل مستمر، نظراً للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، ونظرا لزيادة قوتها العسكرية حيث يرى عدد من الخبراء أنّ الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، وهذا يشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية[2] .

بدأت تلك العلاقة مع بداية التسعينيات ، أي بداية الإصلاح الاقتصادي في الصين وانفتاحها علي الأسواق الخارجية ، ولم تكن هناك أفضل أو اكبر من السوق الأمريكية لتورد سلعها إليه لتبدأ علاقة تجاريه قويه بين الطرفين تطورت إلى الحد الذي أصبح فيه هناك عجز تجاري لصالح الصين الذي أغرقت الأسواق الأمريكية بمنتجاتها الرخيصة .وبتحقيق فائض تجاري كبير لصالح الصين يفترض وفقا للنظريات الاقتصادية أن يرتفع سعر عملتها " اليوان " بالنسبة لشركائها التجاريين، مما سيقلل قيمة واردتها، ويرفع قيمة صادرتها في السوق العالمية ، وبالتالي فإن ارتفاع سعر العملة من شأنه أن يخفف من وطأة العجز التجاري وغير أن الصين فعلت ما هو غير متوقع، وما يخالف كافة النظريات الاقتصادية ، فقد عملت إلى أن تخفض من قيمة عملتها لكي تزيد من مبيعاتها ، وبالتالي أرباحها ، وذلك عن طريق إصدار المزيد من اليوان، واستخدامه في شراء دولارات أمريكية، وبالتالي فقد ضمنت من خلال تلك السياسة أن يستمر المواطن الأمريكي في شراء منتجاتها الرخيصة ، وفي الوقت نفسه تمكنت الصين من تكوين احتياطي كبير من الدولارات الأمريكية في صورة اذونات خزانة ، وبالتالي أصبحت تستمر في الديون الأمريكية، مما أثر بدور ه على معدلات الفائدة الأمريكية التي انخفضت إلى حد كبير[3] .

---

[1] ناصر الحسيني، الصين : نعومة المخالب، موقع الصين بعيون عربية ، 17\9\2014
http://www.chinainarabic.org/?p=18084

[2] ناصر الحسيني، الصين : نعومة المخالب، موقع الصين بعيون عربية ، مرجع سابق.

[3] بثينه اشيتوى، إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية بعد اتفاق الاحتباس الحراري، مرجع سابق.

حيث تملك الصين وحدها 819 بليون دولار من احتياطيات النقد الأجنبي في عام 2005. وتتزايد حصيلة الاحتياطيات الدولارية بمعدل يصل إلى 15 بليون دولار شهريا. وبنهاية عام 2006 تتجاوز الصين اليابان، كأكبر دولة في العالم تملك احتياطيات نقدية أجنبية . هذا التمركز لمصادر الثروة المالية والاقتصادية في الصين أثار مخاوف قطاعات من النخبة الأمريكية الحاكمة من أن تشكل الصين كتلة تجارية تقوض المصالح الأمريكية في المنطقة.

يتهم الكونجرس الأمريكي بكين بخفض قيمة اليوان بشكل مصطنع للحصول على ميزة تنافسية "غير عادية " للصادرات الصينية، وبناء على ذلك، فهي مسئولة عن تنامي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة لصالح الصين. كما توجه البيروقراطية النقابية وقطاعات من المستثمرين انتقادات للعمالة الصينية الرخيصة باعتبارها المسئولة عن فقد ملايين العمال الأمريكيين لوظائفهم، وخفض أجورهم وتردى شروط عملهم. ويدافعون عن حل "حمائي" مطالبين بكين بإعادة تقييم اليوان مقابل الدولار أو فرض عقوبات ضد الصين من جانب الولايات المتحدة[1].

على العكس ما كانت عليه الأحوال خلال الحرب الباردة ، عندما كانت القوتان المتصارعتان، والبلدان التي تدور في فلك كل منهما، تقاطعان بعضهما البعض اقتصادي ا على عكس ذلك، تتعاون الولايات وحلفاءها في أوروبا وآسيا بكثافة مع الصين، كما تستثمر أموال ضخمة لها في الصين. ومن جانبها، تسعى بكين لاستخدام هذه العلاقات لإحباط المناورات الأمريكية ضدها، وأيضا في المناورة على المصالح الأمريكية وفى هذا الإطار، تنمى الصين علاقاتها التجارية مع أوروبا بشكل يؤدى إلى تصاعد التوترات بين الإتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة. واستخدمت بكين ورقة المصالح الأوروبية المتنامية في الصين للضغط على بروكسل (مقر الإتحاد الأوروبي) للتخلي عن المقاطعة على التعامل في السلاح، التي فرضت على الصين عام 1989 في أعقاب مذبحة ميدان تيانانمين، هذا التراجع الذي شكل تهديداً كبيراً لعلاقات السياسية الأمريكية مع القوات الأوروبية[2].

إن العلاقات الاقتصادية الثنائية في حقيقتها منفعة متبادلة، ومن أجل حل القضايا المتعلقة بالعلاقات التجارية الثنائية، أجرت بكين وواشنطن منذ عام 2006، الحوار الاقتصادي الاستراتيجي، وبعد تولي **باراك أوباما** رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، تم تعديل هذا الحوار ليصبح "الحوار الاستراتيجي والاقتصادي". وعبر هذه المنصة، يناقش الطرفان القضايا الإستراتيجية والطويلة الأمد والشاملة التي تتعلق بتنمية الطرفين.

---

[1] جون شان، الصين فى المنظومة العالمية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/017.html

[2] جون شان، الصين فى المنظومة العالمية ، مرجع سابق.

في الحوار الاقتصادي الاستراتيجي الرابع الذي عقد في يونيو عام 2008، اقترح البلدان الدخول في مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية. وفي الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الذي عقد في يوليو عام 2013، أعلن الطرفان استئناف مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية. الولايات المتحدة الأمريكية تريد من جانبها أن توفر أفضل الضمانات لمؤسساتها عن طريق هذه الاتفاقيات، من حيث دخول السوق الصينية، المعاملة الوطنية، مبدأ عدم التمييز، ملكية الأعمال، شروط إنجاز الاستثمار، تسوية النزاعات بشكل محايد وغيرها. وتعتبر هذه الاتفاقيات من أهم الاتفاقيات منذ توقيع الفصل السابع عشر لاتفاقيات الاستثمار في اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا). وبالنسبة للصين، فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تساعدها على زيادة استثماراتها المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتسوية النزاعات بشكل محايد، مما يمكّن الشركات الصينية من تجنب المعاملة غير العادلة من جانب لجنة الاستثمار الأجنبي الأمريكية. تشمل مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية مرحلتين: المرحلة الأولى تتعلق بالبنود، والمرحلة الثانية تتعلق بالقائمة السلبية .(negative list) حتى يوليو عام 2014، أجرى الطرفان ثلاث عشرة جولة من المفاوضات. وفي يوليو عام 2014، دخل الطرفان المرحلة المتعلقة بالقائمة السلبية.إلى جانب ذلك، تساعد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المؤسسات الأمريكية على الاستثمار في الصين. وقد وصف وزير الخزانة الأمريكي **جاكوب ليو** إعلان الطرفين تفعيل مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية، بالاختراق الكبير[1].

تتمثل الأهداف الرئيسية لواشنطن من توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية هي: أولا، حماية الاستثمارات الأمريكية في الدول الأخرى، ثانيا، تعزيز اتخاذ المزيد من السياسات الموجهة نحو السوق للتعامل مع الاستثمار الأجنبي بشكل مفتوح وشفاف وعدم التمييز ، ثالثا، تعزيز تطور وتنفيذ معايير القوانين الدولية المتفقة مع أهدافها المذكورة. بعبارة أكثر تحديدا، هذه الأهداف هي: أولا، أن اتفاقيات الاستثمار الثنائية، والتي تشمل كل مراحل الاستثمار وكل القطاعات، سوف تساعد المؤسسات الأمريكية في دخول السوق الصينية. جوهر المفاوضات هو "القائمة السلبية" للصناعات، فباستثناء الصناعات المدرجة في "القائمة السلبية"، يمكن للمؤسسات الأمريكية أن تدخل أي سوق أخرى للصناعات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتفاقيات وسيلة هامة لمساعدة مؤسساتها في دخول السوق الصينية. ثانيا، أن واشنطن ترى أن هذه الاتفاقيات سوف تساعد مؤسساتها في الحصول على المعاملة الوطنية ومعاملة عدم التمييز بصورة عميقة. حسب استطلاع للرأي أجراه مجلس الأعمال الأمريكي- الصيني، فإن المؤسسات الأمريكية ترى أن

[1] تشيو بوه، اتفاقيات الاستثمار تعزز العلاقات الاقتصادية الصينية- الأمريكية
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/zhuanti/2014-10/31/content_648971.htm

تحدياتها الرئيسية في السوق الصينية هي: الموافقات الإدارية، منافسة المؤسسات الصينية، عدم العدالة في تنفيذ القانون، قيود ومعايير وتقييم الاستثمار وغيرها. سوف تساعد هذه الاتفاقيات المؤسسات الأمريكية في الحصول على المزيد من المعاملة الوطنية. ثالثا، أن هذه الاتفاقيات سوف ترفع معايير العمل ومعايير ظروف العمل. وفقا لبنود الاتفاقية الثنائية للاستثمار التي وافقت عليها واشنطن في عام 2012، فإن معايير العمل وظروف العمل والإدارة في البلد المتلقي للاستثمار الأمريكي، يجب أن تصل إلى مستوى أعلى نسبيا. رابعا، مطالبة واشنطن لبكين بتخفيف أو إزالة القيود عن نسبة امتلاك الشركات الأمريكية للاستثمار في الصين، الأمر الذي يغير قواعد عمل الشركات الأمريكية في الصين. وعلى سبيل المثال، لا يجوز أن تتجاوز ملكية الاستثمار الأجنبي 50% في صناعة السيارات وفي قطاع التأمين على الحياة، وهذا يقيد تطور المؤسسات الأمريكية في السوق الصينية. هذه الاتفاقيات سوف تساعد في فتح السوق الصينية أمام الشركات الأمريكية[1].

حيث تتطلع أمريكا إلى استثمارات بالسوق الصينية بشكل يكفل استمرارية ربحها وتدعيم الاستثمار وتشغيل اليد العاملة الأمريكية، ناهيك عن تركيز أمريكا على الاستثمار بالخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية وتسعى لتحرير الصين لتجارتها الخارجية في محاولة لتوسيع الصادرات الأجنبية على السوق الصينية. ورغم ذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة بالتغلغل بالسوق الصينية بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية و القيود التي تضعها الحكومة الصينية، مما سبب ازدياد بالعجز التجاري الأمريكي مع الصين.

فيما يكمن دور الصين في استيراد الصين للعديد من المواد الغذائية و الأساسية مثل الذرة و القطن والذهب والسكر والنفط لكنها بالمقابل أكبر مصدر للصلب الخام بالعالم، الأمر الذي يدعو لاستثمار العلاقات التجارية بين الدولتين. ولا ننسى أن العلاقات الأمريكية والأجنبية بالصين تعمل على نقل التكنولوجيا وتعليم المهارات وتوفير فرص عمل للعمال الصينيين ، وتوفر المشاريع المشتركة نظرا لتوفر اليد العاملة الرخيصة ، وهو ما دعا الصين لتخصص قدر صغير من هذه المشاريع وامتلاك الدولة لباقي وأغلبية هذه المشاريع خاصة العملاقة منها وهذا ما يبرر الضغوطات من قبل الحكومة الصينية على الشركات الأجنبية للتصنع محليا وتصدير الصناعة من الولايات المتحدة للصين ، ولعلها تستخدم هذه المشاريع لتزيد من قوتها التنا فسية عالميا[2].

---

[1] تشيو بوه، اتفاقيات الاستثمار تعزز العلاقات الاقتصادية الصينية- الأمريكية ، مرجع سابق.

[2] بورشتاين، دانييل، دي كيزا ،أرنيه، التنين الكبير في القرن الواحد والعشرين ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعارف: الكويت، 2001.

وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام 2005 إلى 245.6 بليون دولار، أو ما يقرب من 80 ضعف حجم التجارة بين الدولتين عام 1979. ومنذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 27.4 سنويا. وتمثل الولايات المتحدة الآن الوجهة المفضلة للمنتجات الصينية، وفي نفس الوقت تشتري الصين المزيد من المنتجات الأمريكية، وترتفع الصادرات الأمريكية للصين بمعدل بنسبة 21.5 سنويا منذ 2001.

بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين 202 بليون دولار عام 2005، وقد بلغ نفس مستوى العجز 162 بليون دولار في عام 2004. وحذر السيناتور الديمقراطي عن ولاية نيويورك تشارلز شومر في بيان له عقب نشر أرقام العجز التجاري قائلا "هذه الأرقام يجب أن تكون كارت تحذير أحمر للكونغرس وللاقتصاد الأمريكي." وأضاف "أن الكثير من الأمريكيين لديهم قلق من الاعتماد المتزايد على الصين، وما لذلك من تأثيرات سلبية على تسريح أعداد كبيرة من العاملين بقطاع الصناعة الأمريكي." ورغم القلق المتزايد في الكونغرس الأمريكي، إلا أن العجز التجاري الكبير لا يمثل قلقا لدى الكثير من الاقتصاديين[1].

وفى أعقاب فشل الصين في مناقصة أمام العرض الذي قدمته شركة النفط الأمريكية (يونوكال)،دفعت شركة البترول القومية الصينية، أكبر شركات النفط فـي الصين، 4.2 بليون دولار لأكبر نفط في كازاخستان ، وفى 15 ديسمبر 2005، تم افتتاح خط أنابيب جديد بين كازاخستان والصين، بطول 962 كيلو متر، وهو المشروع المنافس لخط الأنابيب المدعوم من واشنطن، مشروع خط أنابيب" باكو" تبليس- سبهان إلى منطقة القوقاز. وتدعم موسكو التعاون الصيني- الكازاخستاني لاستغلال نفط آسيا الوسطى. في إطار تنمية شراكة إستراتيجية بين بكين وموسكو، من خلال منطقة تعاون شنغهاي، وذلك لمواجهة النفور الأمريكي في وسط أسيا.

يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تشكل قوة ردع اقتصادي تمنع الطرفين عن تعميق أو تأجيج للحيلولة دون التوصل للمواجهة العسكرية وهو مفصل التوازن بين القوى العالمية والتعدد أقطابها. إذ أنه مهما كانت جسامة الخلافات بين الطرفين فإن الصين تدفع لاحتواء الموقف لعدم رغبتها في التخلي عن أكبر شريك اقتصادي لها(أمريكا) و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة النزاعات إذ تعتبر الصين شريكها التجاري الثاني خاصة بعد أن أصبح للصين قوة لحل النزاعات عبر نظام التحكيم بالأمم المتحدة[2].

---

[1] حرب التجارة بين أمريكا والصين...بيان حقائق، تقرير واشنطن، العدد 55 , 22\4\2006
ttp://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/94.htm

[2] جون شان، الصين فى المنظومة العالمية، مرجع سابق.

المبحث الثالث: علاقات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لقد أدت التحولات الدولية التي حدثت في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين إلى بروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي القائم، حيث أدى إلى ظهور مفهوم العولمة، وتحرير الأسواق الدولية والإقليمية وانفتاحها، بعضها على بعض، إلى تأكيد أهمية التنسيق والتعاون بين الدول، هذا إضافة إلى أن التنسيق والتعاون بين الدول، على المستويين العالمي والإقليمي أصبحا سمة مميزة للعالم المعاصر في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة التي شهدت ثورات متتالية في مجال المواصلات والاتصالات والمعلومات، وقد ساعدت هذه التحولات الدولية على ظهور عدد من المفاهيم لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى إعادة صياغة مفاهيم السيطرة والتفوق، وبدأ التنظير لضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية تستند إلى عولمة الاقتصاد، وفتح الأسواق وتحرير التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتعزيز الديمقراطية، وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[1].

إن هذه التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى ظهور مفاهيم نظرية جديدة أهمها نظرية الاعتماد المتبادل الدولي، كتوجه نظري جديد في العلاقات الدولية، وقد لاقت هذه النظرية اهتمام العديد من المنظرين والمحللين، بعد زيادة التوجه نحو التبادل بين مختلف الوحدات السياسية التي تشكل المجتمع الدولي، إضافة لتزايد دور أطراف فاعلة أخرى غير الدول في تطوير وزيادة هذا التوجه نحو التعاون الدولي كالمنظمات الدولية والإقليمية والقارية، أو الشركات متعددة الجنسيات والقوى عبر -الوطنية، وأن الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والتجارة وغيرهما، سيؤدي إلى تعزيز السلام العالمي من خلال تعزيز التعاون والتفاهم، وتقريب وجهات النظر حول القضايا السياسية والأمنية عبر العالم، خاصة في ظل التحديات الدولية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة[2]، حيث أن التركيز على مصادر التهديد الجديدة، تكمن في مدى أهمية الانعكاسات الناتجة منها في مجال السلم والأمن الدوليين والرفاهية الاقتصادية العالمية، ومن أبرز هذه التحديات، ظاهرة استمرار الصراعات الدولية، وتحديات البيئة خاصة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض، وانتشار الفقر والهجرة غير الشرعية، التطرف والأصولية، المخدرات والانتشار النووي، والأسلحة غير التقليدية، ونقص الغذاء، والمشاكل الاقتصادية والمالية وإصلاح مؤسسات المجتمع الدولي... الخ[3]

---

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 2005، ص ص50-49

[2] ريمون حداد، العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية، (لبنان – بيروت، دار الحقيق،) 2000 ، ص ص 205-206

[3] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص 57-56

و إذا ربطنا ذلك على أهم علاقة ثنائية في بداية القرن الواحد والعشرين، وهي العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه بالرغم من التباين في وجهات النظر بين الطرفين تجاه القضايا الثنائية، والقضايا الإقليمية والدولية، فإن القيادات السياسية في البلدين قد أدركتا أهمية نظريات الاعتماد المتبادل من أجل تطوير العلاقات الثنائية، خاصة في ظل تزايد وتعاظم الارتباط التجاري والمالي بين البلدين وعدم قدرة طرف التخلي عن الآخر في البناء الاقتصادي، وما يدعم هذا التوجه هو تعاظم مقومات القوة الشاملة للصين بنوعيها القوة الصلبة والقوة المرنة، وزيادة وزنها الإقليمي والدولي، وانضمامها للتنظيمات الإقليمية والدولية، واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وتعاظم دورها الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، في مقابل تآكل القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وإدراكها لتراجع دورها تدريجيا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وزيادة القوى المناهضة لها بسبب سياسات الهيمنة ونزعة التفرد العالمية التي تميز سلوكها الخارجي في إدارة علاقاتها الدولية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من صياغة إستراتيجية شاملة في النظام الدولي الجديد تمكنها من الحفاظ على مكانتها كقوة مهيمنة وحيدة، نتيجة انهيار نظام الثنائية القطبية بتفكك الاتحاد السوفيتي[1].

كما أن العلاقات الأمريكية- الصينية من حيث طبيعتها لا تؤثر على أمن الدولتين، فحسب بل تحدث أثرا عميق المدى على السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والعالم ككل، لذلك فقد قرر القادة الصينيون والأمريكيون في" البيان الصين-الأمريكي المشترك " تكريس جهودهم لإقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة الموجهة للقرن الواحد والعشرين، من خلال تحقيق عامل الثقة الاستراتيجي وتعميق الحوار من أجل التعاون والتنسيق لتحقيق المصالح المشتركة، وتجنيب البلدين أسباب التوتر[2].

إذ مثل هذا التوجه في العلاقات بين البلدين، رغم التباين في السياسات والإيديولوجيات ورغم اختلاف وجهات النظر بين الطرفين حول طبيعة هيكل النظام الدولي الذي يجب أن يسود العالم، وكذلك التضارب في المصالح والأهداف التي تصل إلى حد التناقض والتصادم أحيانا، يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التعاون بين البلدين؟ ثم ما هي المظاهر التي تبرز وجود التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ؟

---

[1] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان، (عبد العزيز حمدي عبد العزيز)، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، القاهرة ط1، 2003، ص ص21-24

[2] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان، مرجع سابق، ص ص25 26.

أسباب وأهداف التعاون الأمريكي-الصيني

كثيرا ما يثار جدل واسع النطاق بين الباحثين وصناع القرار حول إمكانية خلق مجالات تعاونية بين الوحدات السياسية في ظل المصالح المتناقضة فيما بينها، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للنظرية الواقعية الجديدة، التي تقر بفوضوية النظام الدولي، وأن الدول تسعى إلى تعظيم مواردها لبناء القوة الشاملة، فهي تسعى لتحقيق مصالحها، وترفض فكرة الاعتماد المتبادل الدولي لأنه يؤدي إلى الهيمنة، وبالتالي عدم وجود إطار أو سبب للتعاون بين مختلف الوحدات السياسة.

وفي الاتجاه الآخر، برز طرح الليبرالية المؤسساتية الجديدة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي ترى إمكانية لتطوير التعاون الدولي لتحقيق الأمن، والمصالح والمنافع المتبادلة، بالرغم من تسليمهم بفوضوية النظام الدولي، والصراع الشديد بين الدول بسبب التناقض في المصالح واستخدام القوة لتحقيق هذه المصالح، وما يدعم هذا التوجه النيو-ليبرالي، هو بروز أطراف فاعلة أخرى غير الدول، تساهم في تعميق التعاون الدولي مثل الشركات المتعددة الجنسيات[1].

على الرغم من الاختلاف وتناقض المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، إلا أن هناك العديد من الأسباب والمؤشرات التي أدت إلى توجه البلدين إلى مزيد من التعاون والحوار، فالولايات المتحدة تدرك أن هناك تراجعا على مستوى العديد من المؤشرات في موارد قوتها الشاملة، اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وحتى حضاريا، بالإضافة إلى تراجع وضعها الدولي، في ظل بروز أقطاب دولية جديدة بتعاظم دورها باستمرار، كما أن الصين تدرك أنها في مرحلة النمو والصعود، وللحفاظ على هذا الوضع لا بد من انتهاج سياسية الصعود السلمي بمعنى عدم الدخول في مواجهة مع قوى الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الدخول في صراع معها يؤدي إلى تعطيل مسيرة الإقلاع والتنمية الاقتصادية في الصين، وبالتالي تهديد بروزها كقوة صاعدة، وعلى هذا الأساس فالصين تتهج سياسة المواجهة الهادئة، ومحاولة تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة أساسا ومع باقي دول العالم ثانيا، خاصة دول الجوار الآسيوي التي لها عداء تقليدي للصين، أبرزها اليابان والهند، وكذلك الدخول في تكتلات ذات طبيعة اقتصادية تهدف من خلالها الصين لتعزيز نموها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق فهناك أهداف تسعى كل من الولايات المتحدة و الصين إلى تحقيقها من خلال التعاون، ويتضح ذلك من خلفية إقامة شراكة بينهما موجهة للقرن الواحد والعشرين، أبرز هذه الأهداف مواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الدولية، لا يمكن لا للولايات المتحدة ولا

[1] محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة :دراسة المفاهيم والنظريات، ليبيا، بنغازي، دار الجيل، الطبعة الأولى 1999، ص17.

للصين ولا لأي طرف دولي آخر مواجهتها بشكل منفرد دون التنسيق مع باقي أطراف المجتمع الدولي، خاصة في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية، وتزايد التهديدات الأمنية.

التراجع الأمريكي على مستوى العدد من المؤشرات

اعتبر التراجع الأمريكي خاصة على المستويين الاقتصادي والعسكري، أهم سبب دفع الولايات المتحدة إلى تكثيف علاقاتها مع مختلف الدول سواء في منطقة أوراسيا أو الشرق الأوسط، هذا ما أدى إلى إعادة صياغة إستراتيجية للولايات المحدة تجاه الصين، تحاول من خلالها تدارك التراجع المتواصل في مقومات قوتها مقابل بروز الصين، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية الحرب الباردة لم تتمكن من صياغة إستراتيجية واضحة في إدارة علاقاتها مع الصين، إذ تراوحت سياساتها بين سياسة فرض للعقوبات والتطويق الجيواستراتيجي إلى الاتصال ومحاولة دمج الصين في النظام الدولي و الهدف واضح هو احتواء الصين وتحجيم مكانتها الدولية المتعاظمة[1].

هذا التراجع الأمريكي عبر عنه" بول كيندي "بقوله :أن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها تتربع على منزلة سامية في المجالين الاقتصادي والعسكري، إلا أنها ليست بمنجاة عن الاختبارين الشاقين الذين يتحديان" امتداد العمر "فكل قوة كبرى تتبوأ الرقم واحد في الشؤون العالمية لن تصون قواعدها من التآكل النسبي...وعلى صناع القرار بواشنطن أن يواجهوا حقيقة أن مجموع المصالح والالتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت اليوم أكبر بكثير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعا"في وقت واحد[2]". مؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة التمدد الإمبريالي، لأن مصالحها و التزاماتها أوسع من قدرتها كما أكد المؤرخ" جاري ويلز "عام 1999 ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفشل في أن تقود بالإقناع[3].

و يقدم عالم السياسة الأمريكي"جوزيف ناي "تصورا عن النظام الدولي ومستوياته، تؤكد بداية التراجع الأمريكي، فيقول أن السياسة الدولية اليوم تشبه لعبة الشطرنج ذات ثلاثة أبعاد، فعلى المستوى الأعلى القائم على القوة العسكرية، فالنظام أحادي القوةunipolar ، ولكن على المستوى المتوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن العالم متعدد الأقطاب multipolar، حيث تتصاعد قوى اقتصادية في مختلف مناطق العالم، مقابل تآكل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ولكن على مستوى العلاقات عبر القومية، فإن القوة

---

[1] محمد الأسعد، مرجع سابق، ص 100-ص101

[2] بول كيندي :نشوء وسقوط القوى العظمى، (الطبعة الأولى الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع) ، ص 782-ص783

[3]السيد أمين شلبي" :الولايات المتحدة الأمريكية ... صعود أم انحدار؟"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 173، 2008، مؤسسة الأهرام مصر القاهرة). ص221.

موزعة بشكل فوضوي، وفي تقدير المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي أن العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب بسبب التراجع الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من مقاومة القوة العظمى الوحيدة لذلك[1] .

أما عن التراجع العسكري، فبالرغم من تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي إلا أنه قد يكون دلالة على الضعف، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تستوعب هذه المستويات العالمية من الإنفاق العسكري فقط بسبب نموها الاقتصادي، وبالتالي التراجع الاقتصادي سيؤدي حتما إلى خفض الإنفاق العسكري الأمريكي، والولايات المتحدة أقامت العديد من المشاريع العسكرية كالدرع الصاروخي، وقواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم، كما تورطت في حروب العراق، أفغانستان ...الخ ومن ثم فإن خفض الإنفاق العسكري الأمريكي سيؤدي إلى انحسار وتراجع القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي من هنا فإننا سنتطرق إلى مؤشرات التراجع الأمريكي من خلال جزأين، الجزء الأول يتناول التراجع الأمريكي على المستوى الاقتصادي، والجزء الثاني يتعلق بالتراجع على المستوى العسكري.

أولا :مؤشرات التراجع على المستوى الاقتصادي

من المشكلات التي واجهتاها الولايات المتحدة الأمريكية ليس بعد نهاية الحرب الباردة فقط، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كيفية الحفاظ على القوة الاقتصادية التي كانت هي أساس قوتها، والازدهار المرتبط بها الذي كان حيويا لتأكيد التوافق السياسي الداعم لدورها كقوة عظمى، وخاصة أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يشكل مركز الاقتصاد العالمي أو ما يعرف بنظام" بروتون وودز "إضافة إلى سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، التي هي من صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا[2].

هناك العديد من المؤشرات والتقديرات التي توضح التراجع الأمريكي على المستوى الاقتصادي، يمكن التطرق إليها في النقاط الآتية:

1. ارتفاع العجز في الميزانية الأمريكية إلى مستويات قياسية، إذ أكد مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي أن عجز الميزانية الأمريكية بلغ 1.342 تريليون دولار عام

[1] السيد أمين، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010، مؤسسة الأهرام مصر القاهرة، ص35-ص36.

[2] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى ، مارس 2008 ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص116، ص118

2010[1]. ويتوقع أيضا عجزا قدره 1.066 تريليون دولار عام 2011 ، وأن يصل عجز الموازنة إلى نحو9.75 تريليون دولار على امتداد 10 سنوات القادمة، أي إلى غاية عام 2020[2].

2. ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب تزايد الاستيراد، وتراجع الصادرات، بسبب تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، ووفقا لوزارة التجارة الأمريكية، وصل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 إلى نحو 933.7 مليار دولار[3] .
3. ارتفاع الدين العام الأمريكي من 5.628 تريليون دولار خلال الفترة (1990-2000) إلى 13.724 تريليون دولار خلال الفترة (2001-2010)[4]. أي ما يمثل% 93 من إجمال الناتج المحلي للبلاد .ومن المتوقع أن يصل في عام2015 إلى 19.7 تريليون دولار أي 102.6% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية[5].
4. وفقا للتقرير السنوي لوزارة الخزانة الأمريكية الخاص بالسندات بلغت قيمة ما يملكه الأجانب من سندات الخزينة الأمريكية بشكل عام4.4 تريليون دولار عام2010 ، بلغت قيمة ما تملكه الصين من هذه السندات1.16 تريليون دولار. وبالنسبة لمشكلة الديون الأمريكية فقد قال يان تشينغ، وهو عضو المجلس للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ومساعد رئيس لجنة التنظيم المصرفي الصينية،" أن السبب في التراكم المستمر للديون الأمريكية يعود إلى عدم نجاح للولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد وسيلة جيدة لحل مشكلة العجز الهائل في الميزانية، الأمر الذي يهدد أمن أصول النقد الأجنبي فيها[6]".
5. إن حقوق الأمريكيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تراجع مستمر، فقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى نحو % 9.8 :عام 2010 أي نحو 15 مليون عاطل عن العمل من مجموع اليد العاملة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت فقدان 7.5 مليون عامل لوظائفهم، في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 ، كما ارتفع عدد الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذكر مكتب تعداد الو لايات المتحدة الأمريكية في 16 سبتمبر 2010 أن 44 مليون أمريكي إجماليا وجدوا أنفسهم في حالة الفقر، وكان ذلك

---

[1] "السقوط الأمريكي الوشيك"، يوم 13.05.2011.
http://ejabat.google.com/ejabat/threat?tid=442d69A5A4F460FF

[2] "انهيار الإمبراطورية الأمريكية "يوم 2010/10/19
http://www.islammeno,cc/tkarer/2010/10/19/109168.html

[3] Wayne m.morison, china –u.s trade issues, Op.cit, P3.

[4] "تطور الدين العام الأمريكي تاريخيا"، يوم 2011/05/13.
http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t:337565

[5] "السقوط الأمريكي الوشيك"، مرجع سابق.

[6] "رفع سقف الدين الأمريكي يهدد أمن أصول النقد الأجنبي للدول الدائنة."
http://arabicnews.cn/economy/2011-03/08/c_13767169.htm

بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أوضح تقرير صدر عن وزارة الزراعة في نوفمبر 2010 من 14.7 % من العائلات الأمريكية عانت من انعدام الأمن الغذائي عام 2006 بزيادة قرابة 30 % عن عام2006 .

6. بالإضافة إلى المؤشرات السابقة عن تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، وانعكاسه على المجتمع الأمريكي فهناك تحديات ومؤشرات عن تراجع الاقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي، إذ تراجع الدولار الأمريكي بشكل غير مسبوق، كأكبر رمز للقوة والمركز الاقتصادي للدولة، وظهور عيوب النظام المالي والمصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل، ترتب عن ذلك أن بدأت الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية تتحدث عن ضرورة إيجاد بديل للدولار الأمريكي، ووضع قواعد وضوابط جديدة للنظام المالي والمصرفي العالمي، وتقليص حجم الأصوات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات الاقتصادية والدولية لصالح قوى اقتصادية ناشئة كشرط لقيام هذه القوى بضخ مزيد من الأموال في هذه المؤسسات للمساهمة في إصلاح النظام المالي الدولي، وإخراج العالم من أزماته الاقتصادية[1]، كما أن نصيب للولايات المتحدة الأمريكية من الناتج العالمي آخذ في الهبوط، فبعد ما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج العالمي يقارب 45 % ، فإنه انخفض ليصل إلى نحو 16 % فقط في الوقت الراهن، فمع إعادة بناء القدرات الإنتاجية لأوربا واليابان، وصعود اقتصاديات دول أخرى كالصين، الهند، البرازيل، روسيا، جنوب أفريقيا... إلخ، أخذ العجز في الميزان التجاري الأمريكي يتزايد، إضافة إلى تسجيل العجز في ميزان المدفوعات بشكل متتالي[2].

كما أن ظهور تكتلات اقتصادية على مستويات إقليمية وقارية عالمية، ورغم أهمية هذه التكتلات إلا أنها ساهمت في تراجع الاقتصاد الأمريكي، فقد برزت تكتلات إقليمية تعمل على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف داخلية وهي التكامل الاقتصادي بين دول التكتل لمواجهة تحديات التنمية، وأهداف خارجية، أهمها حماية اقتصاديات هذه الدول من مخاطر النظام الاقتصادي العالمي خاصة من زاوية الأزمات المالية المتكررة .ومن أبرز هذه التكتلات نجد تجمع الأسيان وتجمع شنغهاي، مجلس التعاون الخليجي....، وتجمعات قارية أو عبر قومية أي تتجاوز حدود القارة الواحدة، مثل الإتحاد الأوربي كتجمع قاري، والتجمع الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي..الخ، حيث تقوم كل التكتلات الاقتصادية بتطبيق إجراءات وسياسات حمائية ونقدية

[1] مغاري شلبي علي،" الولايات المتحدة...القيادة في عالم متغير "مجلة السياسة الدولية . (العدد ، يناير 2010 ، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة) ص83.

[2] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية ، مرجع سابق، ص169

لحماية اقتصادياتها وتحسين مستويات التنمية، وهو ما لا يناسب مع السياسات الاقتصادية سواء على المستوى التجاري أو المالي للولايات المتحدة الأمريكية ، التي تحاول الحفاظ على التشكيل الاقتصادي القائم الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، لأنه نظام اقتصادي أحادي النظرة يضمن للولايات المتحدة الأمريكية استمرار الهيمنة الأحادية في علاقاتها الدولية وفي النظام الدولي القائم .لكن مثل هذه التكتلات الاقتصادية التي برزت بشكل كبير بعد ظهور النظام الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة في ظل الصعود الصيني اقتصاديا يشكل تهديد للنظام الاقتصادي العالمي القائم، حيث تتجه هذه التكتلات نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على تعدد الأقطاب الاقتصادية.

ثانيا:مؤشرات التراجع على المستوى العسكري

يشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلا داخل الأوساط السياسية والأمريكية والغربية، وغيرها، حول القوة العسكرية الأمريكية، ومستقبلها ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، ويتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة العسكرية الأمريكية من حيث تراجع هذه القوة بسبب الانكماش والأزمات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك بفعل تراجع الفجوة العسكرية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة في ظل توجه النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب وبالتالي تعدد القوى العسكرية الكبرى في القرن الواحد والعشرين، والأمر الأخر هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حروب ونزاعات على جبهات متعددة أدى إلى استنزاف القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتزايد الاتفاق العسكري على حساب الاقتصاد كما أن العقيدة العسكرية للولايات المتحدة لم تنجح في صياغة إستراتيجية عسكرية واضحة في التعامل مع قضايا الأمن القومي للولايات المتحدة، فمختلف الإستراتيجيات المقدمة لحد الآن أثبتت فشلها أو محدوديتها، أو أنها تعرضت للرفض من قبل القوى الكبرى الأخرى التي ترى فيها تهديدا لمصالحها و للأمن و الاستقرار العالميين[1].

يشير المؤرخ" بول كيندي "في كتابه" :صعود وسقوط القوى الكبرى "إلى أن أحد العوامل التي تؤدي إلى أفول نجم القوى الكبرى هو عدم قدرة هذه القوى على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيا، والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وعدم قدرتها على حماية القواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط

[1] عبد العاطي عمرو، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، يوم 2011/05/08
http:://sites.google.com/site/sciencespolitique/articles.html.

الإنتاج العالمية المتغيرة دوما [1].وهذا ما ينطبق على الحالة الأمريكية، فبالرغم من أن الولايات المتحدة تتمتع بوضع القوة الوحيدة المهيمنة، نظرا لتفوقها المطلق في عناصر القوة الشاملة أي القوة العسكرية والاقتصادية والحضارية، إلا أنها لم تتمكن من الحفاظ على هذا الوضع الذي وصلت إليه عقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي الذي كان يقاسم الولايات المتحدة الهيمنة العالمية في إطار نظام ثنائي القطبية، ويعد السبب الرئيسي لعدم تمكن الولايات المتحدة الحفاظ على هذا الوضع من التحولات الاقتصادية التي عرفها نظام ما بعد الحرب الباردة، فإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة عسكرية مطلقة، فإنها على الصعيد الاقتصادي لم تعد كذلك، فهناك تعددية الأقطاب الاقتصادية، برزت في ظل نظام دولي يسيطر فيه متغير الاقتصاد على العلاقات الدولية، وكان لصعود هذه القوى الاقتصادية آثار سلبية على قوة الاقتصاد الأمريكي، إذ تراجع أداء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القدرة التنافسية، خاصة في الأسواق العالمية، وحتى على المستوى الداخلي إذ انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 03 %عام 2010 ، كما كان للأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الأمريكي انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي في حد ذاته وعلى الاقتصاد العالمي ككل، وبالتالي فقد أدى تدهور النظام الاقتصادي الدولي القائم الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لفقدانه الثقة من طرف القوى الاقتصادية الدولية الصاعدة، خاصة الآسيوية منها وبالذات الصين، ولذلك فإن حالة الجمود أو الركود الجزئي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي، سيكون له تأثير سلبي على الاتفاق العسكري، لأن زيادة الاتفاق العسكري يتماشى وتطور الأداء الاقتصادي الأمريكي، وفي الوقت الراهن تبرز مفارقة كبيرة في متغيري الاقتصاد والقوة العسكرية الأمريكيين، وهذه المفارقة تكمن في أنه في الوقت الذي يعرف فيه الاقتصاد الأمريكي تراجعا في أدائه، فإن الاتفاق العسكري لا يزال في منحنى تصاعدي، إذ يشير تقرير المراجعة الدفاعية ل 2010-2014 إلى أن الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011 تقدر ب708.8 مليار دولار بزيادة قدرها 44 مليار دولار عن عام2010 [2] ، من هنا يتضح أنه في مقابل تزايد الاتفاق العسكري يتراجع الاقتصاد الأمريكي وهذا ما عبر عنه" بول كيندي."

و من مؤشرات تراجع القوة العسكرية الأمريكية كذلك، هو تقلص الفجوة العسكرية بينها وبين قوى صاعدة باستمرار، ونخص بالذكر هنا الصين، فبنية النظام الدولي الحالي تتميز

---

[1] مولاي المصطفى البرجاوي، الهيمنة الغربية ...المؤشرات القوية على إلى انهيار ، 07/02/10
hTTP : //WWW. Alukah. Next/ sharia/0/9584.

[2] مهند العزاوي، **سياسة الردع الأمريكية** 20 أفريل 2010
http : //www.yaqen.net/ portal/ Neus. Php ? action= view & id = 90382010.

بالفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار، بسبب تصاعد الأزمات الدولية، خاصة في العالم الثالث، أدت بدول إلى زيادة الاتفاق العسكري سواء على صعيد التسلح أو على صعيد الأبحاث العسكرية من أجل اكتساب التكنولوجيا اللازمة لتطوير القدرات العسكرية، ومن أهم هذه الدول توجد الصين بالخصوص، وروسيا والبرازيل والهند وحتى الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير والذي يرتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار منظومة حلف شمال الأطلسي يسعى إلى بناء قدراته العسكرية الذاتية بسبب خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة مهام وأهداف الحلف الأطلسي في ظل التحولات التي تطبع البيئة الدولية في الوقت الحاضر، ويمكن توضيح هذا الأمر في إطار قضية حرب البلقان (كوسوفو) 1998 ، وفي العراق عام 2003 ، حيث استنكر المستشار الألماني غيرهارد شرويدر نوعية الأسلحة المستخدمة التي تضر بالجنود الذين يستعملونها، وفي هذا الإطار كذلك قال باسكال بونيفاس، مدير معهد الأبحاث الإستراتيجية (إيريس) في باريس، أن تزايد ردود الفعل الأوروبية الغاضبة عسكريا وشعبيا إزاء الآثار القاتلة لتلك الأسلحة الأمريكية ...يزيد من احتمالات التوتر في العلاقات العسكرية بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي، ويؤثر سلبا على التضامن الأوروبي - الأطلسي، وجاءت هذه التطورات لتعزيز توجه الإتحاد الأوروبي الجاد إلى بناء قوة أروبية عسكرية مستقلة عن حلف الناتو، وبالتالي الحد من اتساع الفجوة الواسعة في التقانة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[1].

و إذا كان حال أوروبا على هذا النحو، فإن الأخطر هو ما تعلق بالصين القوة الصاعدة بشكل هائل، ومخيف للولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، إذ تزايد الإنفاق العسكري للصين ووصل إلى نحو 120 مليار دولار عام 2010 ، ويتوقع أن يرتفع خلال السنوات القادمة، وإلى جانب تطوير قدراتها العسكرية من حيث التسلح فإن الصين تنفق على الأبحاث العسكرية مبالغ هائلة، وما يبرز ذلك، هو تطويرها للأسلحة الإستراتيجية، خاصة الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية بإمكانها إصابة أهداف داخل الأراضي الأمريكية، وتمكنها من ضرب أهداف في الفضاء، وبالتالي قدرتها على إدارة حرب الكترونية، ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهو تقدم كبير أحرزته الصين، ساهم في تقليص الفجوة العسكرية أمام الولايات المتحدة خاصة وأن الصين تسعى إلى تغيير الوضع القائم، أي التوجه نحو إقامة وتكوين عالم

[1] خير الدين عبد الرحمن، مسار الافتراق الأوربي عن الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الفكر السياسي، ص ص 165-166.

متعدد الأقطاب للحد من الهيمنة أحادية الجانب من طرف الولايات المتحدة على النظامين السياسي و الاقتصادي الدوليين[1].

و من هنا فتقلص الفجوة العسكرية بين القوة العسكرية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل إنفاقها العسكري نحو 43% من إجمالي الاتفاق العسكري العالمي، وبين قوى أخرى وهي الصين، يجعل من القوة العسكرية الأمريكية أقل قدرة على المناورة، خاصة في آسيا، وتصبح بذلك ليست القوة الحاسمة عسكريا.

إن الإستراتيجيات الأمنية و العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية المتبعة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أدت إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية في عدة حروب، خاصة بعد أحداث 11من سبتمبر 2011 ، إذ قامت باحتلال كل من أفغانستان والعراق في إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب، أي القيام بضربات و حروب إستباقية ووقائية حسب المفهوم الأمريكي، مما أدى إلى زيادة النفقات العسكرية على الحروب إذ قدرت ب 320 مليار دولار لعامي 2010 و2011[2] ، وفضلا عن الاتفاق المادي على هذه الحروب فقد كشفت عن جانب آخر من التصدع في علاقات دول حلف شمال الأطلسي خاصة بين دول أروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باستثناء بريطانيا، فللولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحرب في أفغانستان والعراق، هددت بالقيام بحروب ضد كوريا الشمالية وإيران، وهو ما من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر حقيقي، وقد أدركت الدول الأوربية أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أهداف إستراتيجية وجيو - سياسية تسعى لتحقيقها باستخدام" النيتو"، أي التقليل من أعباء القيام بهذه الحروب، بتوزيع بين الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الأوربيين، وبالتالي وجود فجوة عسكرية تضاف للفجوة السياسية، والاقتصادية و القيمية[3].

كما أن تعقيدات الوضع في البيئة الدولية الراهنة، لم تسمح للولايات المتحدة من صياغة إستراتيجية مثلى لمواجهات التحديات، مما انعكس سلبا على مدى قدرة القوة العسكرية على تحقيق الأهداف الإستراتيجيات والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، فالنظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لم يصل إلى الاستقرار بعد، بمعنى أنه مازال في طور التكوين، إذ يتميز بالديناميكية و الفوضوية في نفس الوقت بشكل سمح بظهور تهديدات تستوجب إستراتيجيات متعددة وفي وقت واحد، فقد برزت التهديدات الأمنية أهمها ظاهرة الإرهاب الدولي، إذ لا توجد

[1] هدى ميتبكس، الصعود الصيني ...التجلبات والمحاذير، ص ص 74-75
[2] مهند العزاوي، سياسة الردع الأمريكية، مرجع سابق
[3] خير الدين عبد الرحمن، مسار الافتراق الأوربي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص187 .

إستراتيجية دولية متفق بشأنها بسبب الاختلاف حول مفهوم وتعريف الإرهاب، بالإضافة إلى طبيعة الإرهاب في حد ذاته واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المفهوم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما عمق من مشاعر الكراهية لكل ما هو أمريكي، إضافية لقضايا الانتشار النووي، وازدواجية المعايير في التعامل الأمريكي مع هذا الجانب، مما أضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مراقبة ونزع هذا النوع من الأسلحة.

و بالنسبة لظاهرة استمرار النزاعات العرقية والإثنية في العالم الثالث، فتجد الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة كبيرة في التعاطي عسكريا مع هذا النوع من الصراعات، خاصة بعد تجربة الصومال، كما تظهر هذه الصراعات والنزاعات توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصراعات التي تهدد المصالح الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط .وإهمال أو عدم الاهتمام بالصراعات الأخرى كما في إفريقيا.

و من خلال ما سبق يظهر مدى التراجع في القوة العسكرية الأمريكية نظرا لطبيعة التحديات الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وبروز قوى عسكرية جديدة تساهم في تحقيق تعدد الأقطاب العسكرية عبر العالم، وبالتالي تحقيق نوع من التوازن في القوى، كما أن تزايد الاتفاق العسكري بالرغم من تراجع الاقتصاد الأمريكي سيكون له آثار مستقبلية على الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين، وكل ذلك يسير في مصلحة الصين، خاصة في ظل العداء المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم.

الأهداف الحقيقية للتعاون لكل من الصين والولايات المتحدة

إن الاهتمامات المشتركة، وقضايا التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين جوهرية، و مع ذلك تبقى الاختلافات بينهما هامة وذات مغزى، في الوقت الذي تدرك فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها غير قادرة في الوقت الحالي على القيام بخطوة من شأنها أن تتسبب في انهيار الاقتصاد الصيني المتنامي بقوة، غير أن ذلك لا يمنعها من التفكير عبر سياسات أخرى تحاول من خلالها الوصول إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية بالسيطرة على العالم، سواء بإقامة نظام أحادي القطبية، وهو أمر مستبعد بسبب تصاعد قوى دولية، أو إقامة نظام متعدد الأقطاب بزعامة الولايات المتحدة وهو أمر ممكن، لما تتمتع به هذه الأخيرة من مقومات القوة الشاملة بشكل مطلق[1].

[1] أمريكا والصين :التعاون والصراع والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، مرجع سابق.

إن قضايا العلاقة الأمريكية-الصينية ومجالات اهتماماتها لا تنحصر في الإطار الثنائي فقط، وإنما تمتد لتشمل قضايا إقليمية وعالمية عديدة، ويعود هذا الأمر إلى نوع الإمكانيات والمرتبة الدولية التي تستحوذ عليها كلتا الدولتين، فالعلاقات الأمريكية- الصينية شهدت تحولات مهمة في بيئة ما بعد الحرب الباردة، فإذا كان الأساس الإستراتيجي الذي بنيت عليه تلك العلاقات خلال الحرب الباردة قد زال، فإن هذه العلاقات بين القوتين دخلت مرحلة جديدة أوجدت دعائم لاستمرار الحاجة المشتركة مستقبلا، وبمضامين تتناسب وما أسسته فترة ما بعد الحرب الباردة، فإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، وقفت على حقيقة ضرورة إيجاد التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية، والمبادئ القيمية، في علاقاتها الخارجية مع الصين. وزادت عليها ضرورة عدم تقديم الاعتبارات القيمية على المصالح فيها، فاتجهت نحو اعتماد مسلك طريقة التعامل البناء مع الصين[1]. ويمكن تحديد الموقف الأمريكي وتحوله نحو التركيز على التعاون مع الصين، من خلال تصريحات لعدد من الشخصيات الأمريكية التي ساهمت في عملية التحول في العلاقات بين البلدين مثل جيمي كارتر، هنري كيسنجر، زيجينيو بريجنسكي، وذلك بمناسبة ملتقى عقد في الصين في جانفي عام 2009 بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضره إلى جانب الشخصيات الأمريكية، نظراؤهم من الجانب الصيني.

فقد اعتبر جيمي كارترأن التحول الذي حدث في الصين كان كبيرا،...، وأنه يمكن القول أنه لا توجد علاقات دبلوماسية في العالم أهم من تلك العلاقات التي تنمو بين الصين و - الأمريكية، أما زبجينيو بريجنسكي، فقد وصف العلاقات الأمريكية-الصينية، بأنها اعتماد متبادل معقد complexe interdépendance، وأن الأمريكيين الذين يتعاملون مع السياسة الخارجية يقدرون حقيقة أن التفكير الإستراتيجي الصيني للعالم قد تحول من تبني معتقدات الصراع العالمي والثورات العنيفة إلى تأكيد الصعود السلمي في العالم، ناشدين عالما متجانسا Harmonnious world، وأن الأمريكيين الذين يتعاملون مع السياسة الخارجية يقدرون حقيقة أن التفكير الإستراتيجي الصيني للعالم قد تحول من تبني معتقدات الصراع العالمي والثورات العنيفة إلى تأكيد الصعود السلمي في العالم، ناشدين عالما متجانسا Harmonnious world، ولذلك فإن البلدين بحاجة إلى توسيع وتعميق تعاون جيو -استراتيجي بالإضافة إلى الحاجة الفورية لتعاون أكثر قربا للتكيف مع الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أن الولايات المتحدة تحتاج للصين كمشارك مباشر في الحوار مع إيران، فالصين نفسها سوف تتأثر، سواء انتهت المفاوضات بحل سلمي أو

[1] خضر عباس عطوان،مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية،ط1 2004، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي ، ص81

انتهت بالفشل، كما أن التشاور الصيني بخصوص الهند وباكستان من المحتمل أن يؤدي، حتى ولو بطريقة غير رسمية، إلى وساطة أكثر تأثيرا، كذلك دعا بريجنسكي إلى أن تنخرط الصين بشكل أكثر فاعلية في المساعدة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ودعا بريجنسكي، أيضا إلى أن يطور البلدان رؤية مشتركة حول كيفية التكيف مع المخاطر العالمية التي يفرضها التغير المناخي، كما اقترح أيضا أن تبحث الولايات المتحدة و الصين معا إمكانية اتخاذ مواقف أكثر قوة عن طريق الانتشار الطارئ لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حال حدوث فشل خطير للمؤسسات والنظم في الدول الفاشلة[1].

كما دعا بريجنسكي البلدين إلى أن يناقشا كيف يمكن لمبادرة دولية تهدف لتبني عالم خال من الأسلحة النووية، أن تساعد في إيقاف انتشار هذه الأسلحة، وإلى التعاون الوثيق في توسيع مجموعة الثماني لتشمل أربعة عشرة أو ستة عشرة دولة من أجل توسيع دائرة صانعي القرار في العالم، ولتطوير رد أكثر شمولا للأزمة الاقتصادية العالمية، وإلا، فإن العالم سيواجه أزمة كبرى تتعلق بالاستقرار السياسي العالمي.

أما هنري كيسنجر، فقد تذكر من جانبه كيف أنه خلال زيارته مع نيكسون للصين عام 1972لم تكن هناك تجارة، ولم يكن هناك سائحون، ولم تكن هناك برامج لتبادل الطلاب، وأن المحادثات آنذاك تركزت على النظام الدولي، والعلاقة طويلة الأجل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، وأنه منذ ذلك الحين، ظهرت الصين كأحد الفاعلين الأساسيين الرئيسيين على الساحة الدولية، خاصة مع انتقال مركز التفاعلات الدولية، من الأطلسي للهادئ، ومن ثم للمحيط الهندي، وهو ما أدى للحاجة لإعادة النظر في العديد من الأمور التي كانت مركزة في أوروبا، ويشير هنري كيسنجر إلى أنه في إطار كل هذه التحولات، فإن هناك العديد من المشكلات التي لم يسبق لأحد التعامل معها، مثل مخاطر الانتشار النووي، والتغير المناخي والبيئة، وقد انعكس ذلك على العلاقات الصينية-الأمريكية، التي كان محورها الأساسي الأمن، حيث انتقلت إلى مرحلة جديدة، ويؤكد كيسنجر ما قاله بريجنسكي، من أن التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هو أمر ضروري، فهناك حاجة لتشكيل تعاون وتحالف أطلنطي -باسيفيكي، لأن تفكيك العالم لوحدات إقليمية سيؤدي لنتائج خطيرة، وخلال ثلاثين عام القادمة، ستكون العلاقات الأمريكية- الصينية عنصرا مهما لإعادة تشكيل العالم[2].

[1] السيد أمين شلبي، ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، (العدد 178، أكتوبر 2009 ، مؤسسة الأهرام،) مصر، القاهرة، ص 219.

[2] السيد أمين شلبي، ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية ، مرجع سابق، ص ص219-220.

أما بالنسبة للصين، فقد أكد "le- chaoxing" وزير خارجية الصين في السابق، على حاجة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الثنائي في كافة المجلات، ويمكن تحديد مدى حاجة الصين لتطوير واستمرار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال تركيزه على استعراض العلاقات الثنائية بين الطرفين، فقد وصف العلاقات بأنها حيوية عظيمة، وأفق واسع، وأن الولايات المتحدة الأمريكية و الصين شريكين متعاونين، تمتلكان 60 آلية للحوار، و 30 اتفاقية للتعاون بين الحكومتين[1]. لذلك فالصين في حاجة للولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تصل إلى تحقيق" الصين الكبرى"، ودفعها ذلك لقبول السلوك التعاوني كإطار للعلاقة بين الدولتين، كذلك فالعلاقات تتسع منذ مطلع التسعينات، والتبادلات الثنائية في الميادين الاقتصادية والثقافية أخذت تربط الدولتين بصورة أوسع وأعمق من تلك الروابط التي كانت قائمة على المصالح الإستراتيجية الأمنية، وقد أدى ثقل توجهات القادة السياسيين في كلا البلدين على تعميق العلاقات الأمريكية و الصين ، فبالرغم من أحداث ميدان " تيانامين "و" تفكك الإتحاد السوفيتي"، وما نتج عنها من خفض لقيمة المتغير الصيني في التخمين الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية فإن الإدارات الأمريكية (بوش، كلينتون، بوش الإبن)، اعترفت بالحاجة إلى علاقة أمريكية- صينية قوية كعنصر للاستقرار في إقليمي آسيا المحيط الهادي، بالمقابل أكد الرئيس الصيني" هوجينتاو "والسكرتير العام للحزب الشيوعي" زهاوزيانج"، ورؤساء الوزراء (لي بنج، زهاورونجي، وون جباياو، وغيرهم)، على أهمية إقامة علاقات جيدة مع الو.م.أ[2].

إن بروز الصين باعتباره ا أهم تطور جيو -إستراتيجي في الساحة الغربية للولايات المتحدة الأمريكية ، هو تطور يحتج إستراتيجية للدفاع الوقائي من وجهة نظر أمريكية، لذلك فاختيار احتواء الصين من خلال عزلها لا يكون خيارا سليما، لأنه يؤدي إلى رد مناوئ للسياسة الأمريكية، وهذا ما تتجنبه الولايات المتحدة الأمريكية [3]، وبدلا من ذلك تعمل هذه الأخيرة على استغلال فرصة التعاون القائمة حاليا، والتحسن في العلاقات بشكل عام، لوضع سياسات والقيام بإجراءات معينة، تستخدم من خلالها مركزها القوي وتأثيرها لبناء أساس متين للعلاقات الأمريكية - الصينية، وتشكيل هذه العلاقة بما يخدم المصالح الأمريكية ويحافظ على وضعها على رأس النظام الدولي [4].وذلك ما تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة، من خلال تبني سياسات لتحجيم دور الصين من حيث سعي هذه الأخيرة لبناء وتشكيل نظام متعدد

[1] السيد أمين شلبي، ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية ، مرجع سابق، ص220 .
[2] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مرجع سابق، ص ص 81- 84
[3] اشتون ب -كارتر، ويليام ج -بيري، الدفاع الوقائي استراتيجية أمريكية جديدة للأمن (أسعد حليم)، مصر، مركز الأهرام التجارية 2004 ، ص101 .
[4] المرجع نفسه، ص ص101-103.

الأقطاب، وإعطاء دور أكبر لمبادئ وأهداف القانون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وتبني سياسات مناقضة لسياسات أمريكية في قضايا معينة، وبالتالي أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نفس الوقت تقوم والولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع السلوكيات والسياسات الصينية التي لا تتعارض مع إستراتيجيات ومصالح والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنها دعمت بعض الاتجاهات والتوجهات داخل الصين، خاصة بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي، منذ عام 1992 بالخصوص، حيث اعتبرت والولايات المتحدة الأمريكية قبول الصين للمشروع الخاص، وروح تنظيم المشروعات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتطوير القانون التجاري، وزيادة حرية المواطنين في التحرك، تؤدي في النهاية إلى مجتمع أكثر تعددية، ونظام حكم متعاون على الصعيد الدولي[1].

كما جاءت إدارة كلينتون، بمفهوم توسيع العلاقات مع الصين وكان هدفها الحقيقي هو بناء جدول أعمال إستراتيجي يتضمن" تقديم الحوافز وفرض العقوبات"، وهذا يعني استخدام الحوافز الايجابية كوسيلة للتعبير عن السلوك الطيب، وربط هذه الحوافز بمجالات سلوك الصين، وهذا ما عكسه خطاب مستشار الأمن القومي الأمريكي" أنطوني ليك"، وعبرت عنه النائبة في الكونغرس الأمريكي" نانسي بيلوسي"، بقولها" :ليست هناك مشكلة طالما أننا سنواصل الضغوط على الصين كلما اقتضى الأمر ذلك[2].

إن ما يمكن استخلاصه هنا، أن الصين بصعودها تمثل تهديدا متزايدا لجيرانها الآسيويين، و للولايات المتحدة الأمريكية و العالم الغربي بشكل عام، والصين تدرك مثل هذا الوضع ما يدفعها على تأكيد صعودها السلمي، ولمواصلة هذا الصعود دون مواجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من أجل ضمان استمرارية وتطوير التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن التعاون يمثل لها صمام أمان لعدم أو تأخير المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى تستكمل بناء قوتها الشاملة، ومن خلال هذه الإستراتيجية الصينية المتبعة لتحقيق رحلة الصعود تحاول وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبناء إستراتيجية تسمح لها بمراقبة الصين وإدراجها ضمن علاقة ترابطية تمكنها من التأثير في سلوك الصين الخارجي، كما أن توثيق الارتباط مع الصين يجعل منها تتجه أكثر نحو الانفتاح السياسي، وبالتالي تتبنى

[1] ريتشارد هاس وآخرون، العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، الطبعة الاولى مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، 2002، ص 17.
[2] المرجع نفسه، ص18 .

القيم الغربية الليبرالية، عن طريق تحقيق دخول الديمقراطية إلى مراكز القيادة الصينية، وبذلك تحييد الصين عن القيم الاشتراكية التي لا تزال تتمسك بها.

و ما يمكن استخلاصه أيضا، هو أن كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية يدركان نوايا بعضهما البعض، أي إدراك الدولتين للأسباب والأهداف من إقامة علاقات ترابطية مركبة، وذلك لأهمية كل بلد بالنسبة لإستراتيجية البلد الآخر، سواء في بناء القدرات الشاملة على المستوى الداخلي أو الوصول إلى وضع دولي معين يخدم مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، و مع كل هذا فهناك اهتمامات وقضايا مشتركة لا ترتبط بالإستراتيجية بالضرورة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تحقق أهدافا مشتركة أي مكاسب مشتركة وليس أن ما يخسره طرف يكسبه الطرف الآخر، كقضايا التنمية الاقتصادية، وبعض قضايا الأمن والاستقرار، والانتشار النووي والإرهاب، ومخاطر البيئة، ونقص الغذاء على المستوى العالمي، فما هي أبرز مجالات التعاون بين القوتين والتي تخدم مصالحها جنب إلى جنب؟ ذلك ما سنتناوله في ما يلي.

مجالات التعاون الأمريكي-الصيني

تتوقف عولمة القرن الحادي والعشرين، وتشكيل عالم متعدد الأقطاب على الاندماج بين الدول الكبرى والمناطق، حيث لم تعد تستطيع دولة بمفردها تحقيق السلام والحرية، والأمن والثراء، ويعد التعاون الذي حل محل المجابهة بمثابة التيار الرئيسي لتطوير العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي القرن الحادي والعشرين، وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أن اعتماد عالم اليوم عليها بمفردها يعد نوعا من العجز عن خلق عالم يسوده الأمن والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من منظور تطور اتجاه العولمة والتعددية القطبية، فإن العلاقات الأمريكية الصينية تعد أهم علاقة ثنائية في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على مكانتها بصفتها الدولة العظمى الوحيدة لفترة طويلة نسبيا في هذا القرن من جهة، ومن جهة أخرى، سوف تمضي الصين قدما في الحفاظ على القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية المطردة، وستصبح قوة مهمة داخل المجتمع الدولي للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

لذلك فالتعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هو حاجة للطرفين تجاه بعضهما البعض، ولا يقتصر التعاون بين القوتين على التعاون في مجال فحسب، بل يتعداه ليشمل كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية، والسؤال الذي نطرحه هنا :إلى أي مدى يوجد تعاون في مختلف مجالات العلاقات الثنائية؟ وللإجابة سنتحدث عن مجالات التعاون بينهما، ومدى وجود تعاون في كل مجال على حدا، من خلال ثلاث نقط:

النقطة الأولى :التعاون الأمريكي- الصيني في المجال الاقتصادي.

النقطة الثانية :التعاون الأمريكي-الصيني في المجالين الأمني -والعسكري.

النقطة الثالثة :التعاون الأمريكي-الصيني في المجال السياسي.

النقطة الأولى :التعاون الصيني -الأمريكي في المجال الاقتصادي

يتفق العديد من الباحثين والدارسين للشؤون الدولية، أن الجانب الاقتصادي هو أكثر انسجاما وتوافقا في السير لمجرى العلاقات بين الدول بصفة عامة، لذلك فقد حرصت الصين والولايات المتحدة الأمريكية على استمرار توثيق علاقاتها الاقتصادية حتى في أشد الفترات تأزما بين الطرفين، وهناك طرح يربط بين زيادة التبادل التجاري، وتخفيف الصراعات والنزاعات وتقريب وزيادة التعاون الدولي، وإذا أردنا إسقاط هذا الطرح على العلاقات الأمريكية-الصينية، نجد أن من الصعب الجزم بالنتائج المحققة ولكن له جانب نسبي من الصحة، ذلك أن التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وبالرغم من أهميته فإنه يرتبط بحسابات إستراتيجية على المدى القريب والمتوسط، كما يجعلهما هذا التعاون يبتعدان عن إثارة عدد من القضايا، ومع ذلك فإن هذه العلاقات الاقتصادية تتميز بالديناميكية والتطور المستمرين، وهو ما يعكسه التعقد والارتباط إلى درجة عدم القدرة على التفكير في فك الارتباط رغم بعض الأزمات التي تعترض استمرار العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

يدخل في تكوين رؤية الولايات المتحدة الأمريكية والصين السياسية لواقع المجال الاقتصادي في علاقاتهما، واحتمالاته، مكونات عدة تتعلق بهما، فالولايات المتحدة قوة اقتصادية لا تنقصها المؤهلات المالية النقدية والتقنية والديمغرافية المناسبة، غير أنها تعاني التآكل المستمر في قدرتها التنافسية، وصار الاقتصاد يأخذ وزنا مضافا في علاقاتها الخارجية، ولا يخرج عن ذلك العلاقة مع الصين، فالحاجة إلى الدفع بواقع الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم تعزيز المكانة

[1] زكي وآخرون العايدي ،المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مصر القاهرة الطبعة الأولى1994 ، ص 25 ص30.

الكلية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، صارت توجه سياساتها نحو تعزيز أواصر التعاون مع الصين[1].

إن الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالصين هو حجم المنفعة الذي تتوقعه من اتساع حجم الطبق الوسطى الاستهلاكية فيها، وكذلك فإن لبروز الطموحات القومية الصينية واتساع نطاق تأثيرها الدولي، تأثيرا في جعل الأولى تعلق أهمية أكبر على المتغير الصيني في إستراتيجيتها العالمية، فقد ذهبت لتعزيز فرص العلاقة معها، وبالذات في الشق الاقتصادي.

بالمقابل، حققت الصين انجازات اقتصادية مهمة، منذ اعتمادها للانفتاح على العالم الخارجي أواخر عقد السبعينات، وكونها لا تزال دولة نامية، لا يلغي الكثير من جوانب اقتصادها غير المكتمل وهذا ما يؤثر في أولوياتها السياسية، وعلاقاتها الخارجية، ومنها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود أسباب ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الصيني في نموه بقدر مهم على العلاقات الاقتصادية الخارجية، خاصة في التجارة والاستثمار[2].

على هذا الأساس فقد بدأت القوتان الاقتصاديتان الأوليان في العالم الولايات المتحدة والصين، خلال الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الثالث عن توافقهما على الصيد الاقتصادي بتجنبهما أي مواجهة حول الموضوعات الخلافية في المجال الاقتصادي، كما أفضى الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الثالث المنعقد في ماي 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية ، إلى إطار شامل أمريكي- صيني، لتشجيع نمو وتعاون اقتصاديين متينين ومستديمين ومتوازيين[3].

لقد أكد الجانبان على التزامهما ببناء نظام أكثر انفتاحا للتجارة والاستثمار، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح معاملة متساوية للصين في إصلاح نظام الرقابة على الصادرات وتخفيف القيود على تصدير منتجات التكنولوجيا العالمية إلى الصين، كما تعهدت بالاعتراف بوضع اقتصاد السوق الصيني بشكل سريع وشامل بطريقة تعاونية من خلال لجنة التجارة المشتركة الأمريكية-الصينية، وأن يعمل الجانبان على مواصلة دفع المفاوضات حول الاتفاقيات الثائية لحماية الاستثمارات وتعزيز التعاون بشأن حماية الملكية الفكرية، ومعارضة الجانبان للحمائية التجارية والاستثمارية[4].

---

[1] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مرجع سابق، ص203 .

[2] خضر عباس عطوان، مرجع سابق ، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، ص 204

[3] "الولايات المتحدة والصين تظهران توافقهما على الصعيد الاقتصادي"، يوم 2011/05/14
http://www.alsabaak.com/article show.aspx?ID=7467.

[4] "الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والو م.أ"، يوم 2011/05/11
http://om.chinesseembassy.org/ara/xsdt/t 822456.htm.

إن إدراك الصين والولايات المتحدة الأمريكية لأهمية التعاون الاقتصادي يعكسه حجم التبادل التجاري الذي ارتفع بشكل متواصل، ففي عام 2001 قدر حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 121.5 مليار دولار، ليصل إلى نحو 285.3 مليار دولار عام 2005 ، أما في عام 2010 فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456.8 مليار دولار، ولا يقتصر هذا الارتفاع على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بل يشمل كافة علاقات الصين التجارية، بحيث أصبحت الدول التي لها عداء تقليدي للصين، ومازالت العلاقات بينها والصين تشهد توترا أهم الشركاء التجاريين لها، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول شريك تجاري للصين، فقد احتلت اليابان المركز الثاني بتبادل تجاري يقدر ب 297.8 مليار دولار، ثم هونغ كونغ ب 230.6 مليار دولار، فكوريا الجنوبية ب 207.2 مليار دولار، أما تايوان فبلغ حجم التبادل التجاري بينها و الصين 145.4 مليار دولار، وهي إحصائيات كلها تخص عام 2009 وهؤلاء هم الشركاء الأساسيين للصين في ميدان التجارة الخارجية، ومن هنا تبرز أهمية إدراك الدول لأهمية التعاون الدولي[1]، وبالرغم من العجز في الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين بنحو 180 مليار دولار عام 2010 ، فإن الصادرات الأمريكية إلى الصين عام 2000 كانت بقيمة 16.2 مليار دولار وبعد عشر سنوات ارتفعت إلى 91.9مليار دولار، بفارق في القيمة يصل إلى 75.7 مليار دولار أو ما يعادل نموا في الصادرات نسبته % 468 بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى بقية دول العالم خلال الفترة نفسها بنسبة % 55 فقط[2].

أما عن حجم الاستثمار في إطار التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الصينية في الولايات المتحدة نحو 2.3 مليار دولار، وهو مبلغ قليل إذا ما قورن بإجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج، والمقدرة بنحو 230 مليار دولار عام 2010، ويرجع السبب في ذلك إلى القيود التي تفرضها والولايات المتحدة الأمريكية على الشركات الصينية التي ترغب للاستثمار في الأسواق الأمريكية، فحسب تحليلات السياسيين الأمريكيين بعد جزءا من مؤامرة صينية للاستيلاء على التكنولوجيا والمعرفة[3].

---

[1] «US- china Trade Statistics and China's World Trade Statistics ».prc general administration of customs,
the us- chima business council. 2011.
http://uschima.org/ statistics/ tradetable.html.

[2] ديفيد باربوزا، المصلحة الأمريكية في نمو الاقتصاد الصيني، صحيفة نيويورك تايمز، نقلا عن صحيفة النسبية، (العدد 5625، 2011)، ص 7

[3] ديفيد بيلبنج، لماذا ينبغي أن نرحب بفورة الإنفاق الصيني.
http://www.aleqt.com/2011/05/14/article_537812.html.

أما عن الاستثمار الأمريكي في الصين فقد بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2010 ، ويرجع هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين والولايات المتحدة الأمريكية و الصين إلى السياسات والإجراءات الحمائية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا وهو ما يعكس نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الإستراتيجية.

ومع ذلك فهناك تعهدات بين القوتين لتحسين فرص الاستثمار وتخفيض القيود عن نقل التكنولوجيا، بما يسمح بتدفق المزيد من رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار[1] .ويمكن الحديث عن الاستثمار الحقيقي للصين في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في شراء أسهم سندات الخزينة الأمريكية، حيث بلغ قيمة ما تمتلكه الصين من هذه السندات 1.16 تريليون دولار عام 2010[2].

وقد أدت الحوارات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى توقيع عدد من التفاهمات لحل الخلافات التجارية، أهمها زيادة الصين لوارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من الفارق في المبادلات التجارية، أي التقليل من حدة عجز الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين، كما تعهدت الصين بالعمل من رفع قيمة عملتها من حيث سعر الصرف وتشجيع الاستهلاك المحلي في الصين لأن خفض قيمة العملة الصينية" اليوان "يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني، خاصة التجارة الخارجية، وهو ما يساهم من جهة أخرى في إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي.

فالحوار الإستراتيجي بين الجانبين حول التعاون الاقتصادي المشترك ركز على تنفيذ توافق البلدين بشأن تعزيز علاقات التعاون والشراكة الأمريكية –الصينية القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وإتباع البيانات المشتركة الثلاث، وتعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادلة، كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أنها ترحب بصين مزدهرة قوية وبدور أكبر للصين في الشؤون الدولية وتحترم المصالح الجوهرية للصين، ولا تسعى لاحتواء الصين[3].

ومن ثم يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني أصبحا عالقين في اعتمادهما المتبادل على بعضهما البعض، حيث أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية، ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة الأمريكية والمستثمر الرئيسي في اقتصادها .ولذلك ليس بإمكان أي منهما أن ينفك بسهولة عن الآخر، ومن ثم لابد من اتفاق البلدين على اتخاذ إجراءات فعالة تحد من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وأن

[1] "الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والإقتصادي بين الصين والو.م.أ"، مرجع سابق.
[2] هيثم لي تشن، مرجع سابق.
[3] "الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي و الاقتصادي بين الصين و الو.م.أ"، مرجع سابق.

يعملا معا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة واتزانا كما أكد ذلك البيان الختامي بعد زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما "للصين في نوفمبر 2009 ، وقد تكون صيغة مجموعة الاثنين مستقبلا (G2)، أفضل صيغ التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بعدما ثبت لهذه الأخيرة أنها بمفردها، أو بالتعاون مع مجموعة الدول السبع الصناعية (G7)، أو مجموعة (G8) أو مجموعة (G20)، عاجزة عن تحقيق أهدافها على المستوى الدولي، وهذا ما عبرت عنه" صحيفة الفينا ناشيال تايمز"، 2009/11/19م، بأن مسئولين أمريكيين قد عبروا صراحة أن" هناك في العالم دولتين فقط، يمكنهما حل قضايا معينة[1].

مجالات التعاون الأمني و العسكري

لقد كان لنشوب الصراعات والنزاعات الداخلية والإقليمية تأثيره في اتجاه الدول نحو تكثيف جهودها ومساعيها لتسوية هذه النزاعات والحد منها ومن انتشارها في مناطق عديدة من العالم وذلك من خلال تشجيع التعاون[2]. خاصة مع التغيير في مفهوم الأمن من مفهوم ضيف يرتكز على الأمن العسكري إلى مفهوم أوسع له أبعاد عسكرية واقتصادية واجتماعية، فالأمن أصبح الآن يفترض نوعا من الاعتماد المتبادل، وليس بمعزل عن الدول الأخرى، ولم يعد الأمن بمنطق اللعبة الصفرية التي تقوم على حسابات المجموع صفر zero- um calculation أي التي قد تؤدي إلى نزاع أو تصادم أمريكي -صيني، بل أصبح الأمن في العلاقات الدولية يقوم في غالب الأحيان على النموذج غير الصفري، أي ليس ما يخسره طرف بالضرورة هو مكسب للطرف الآخر، بل يمكن تقسيم المكاسب، وهذا ما يمكن توظيفه في العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية [3].

بروز الصين هو أهم تطور استراتيجي في نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لا بد من تعزيز الاحتمال بأن تتحول إلى شريك أمني بدلا من أن تكون خصما للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين[4]، ويعتبر مفكرو الصين الاستراتيجيين أن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية تجعل الصين أكثر مشاركة في تحقيق الأمن العالمي فالتحولات الكبيرة في العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والناجمة عن نهاية الحرب الباردة كانت بصورة أساسية نتيجة التغيرات الكبيرة في الأوضاع الأمنية العالمية، كما أن مكانة الصين والولايات المتحدة في خضم تلك التغيرات فرضا عليهما إعادة معرفة مصالحهما الأمنية

---

[1] مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة و الصين -قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179 ، يناير 2010 ،مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ص 83-86

[2] "ملامح جديدة للصراعات الإقليمية"

http :/www.ahram.org/eg/fil//index

[3] محمد سيد أحمد، حول العولمة...والأمن...والاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، (العدد 149 ، يوليو 2002) ص67 .

[4] اشتون ب -ويليام ج .بيري، الدفاع الوقائي استراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، مرجع سابق، ص101 .

الخاصة، ورسم الإستراتيجية والسياسية الأمنية الخاصة بهما من جديد، ولكن، يتعين إدراك أن نهاية الحرب الباردة من غير المرجح أن تؤدي إلى تغيرات جوهرية في العلاقات الأمنية الأمريكية-الصينية، لأن أهم عامل أساسي يقرر تلك العلاقات يكمن في الحقيقة الرئيسية للدولتين الكبيرتين، ومفادها الخلافات والتناقضات المتعددة والمتواجدة بينهما، والتي لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة[1].

وتشمل التحولات التي شهدتها العلاقات الأمنية الأمريكيةِ-الصينية فيما بعد الحرب الباردة، تأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين الولايات المتحدة و الصين من جديد بعد الحرب الباردة، وتحديد نقاط التناقضات الجوهرية بجلاء في مجال المصالح الأمنية بين الدولتين، وتنسيق المصالح الأمنية بينهما بعد تلك الحرب[2]، وقد تم الاتفاق على تأسيس آلية حوار الأمن الإستراتيجي الأمريكي-الصيني في إطار الحوار الاستراتيجي، وعقد الجانبان الجولة الأولى من حوار الأمن الاستراتيجي .واتفق الجانبان على بناء علاقة تفاعلية بينهما في آسيا والمحيط الهادي، والحفاظ على السلام والاستقرار[3].

إن إدراك الصين لأهمية التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة وتأكيد صعودها السلمي وأنها لا تسعى إلى الهيمنة والتوسع وتطلعها للعب دور ايجابي ومسئول تجاه المنطقة الإقليمية والعالم، إلى تأكيد الشفافية العسكرية بصورة متزايدة ، فشفافية التسلح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية المعلن عنها علنا، ويتم تعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني، وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام 2007،واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وبدأت منذ عام 2006، بتقديم بيانات عن النفقات العسكرية، وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتحقيق التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي[4].وقد تعزز التعاون في المجالين الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة والصين بعد زيارات متبادلة، على مستوى الرؤساء ووزراء الدفاع، خاصة بزيارة الرئيس الأمريكي جوج بوش للدول الآسيوية في 2003/10/17، حيث سعت هذه الزيارة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تشجيع الحوار الأمني على مستوى المؤتمرات الوزارية لمنظمة الآسيان.

---

[1] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان، مرجع سابق، ص142 .
[2] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان، مرجع سابق، ص 151
[3] "الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والإقتصادي بين الصين و الو .م .أ"، مرجع سابق.
[4] أبو بكر الدسوقي،" الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو2008 ، ص151.

2. توفير منتديات لتطوير التعاون الأمني في الإقليم الباسيفيكي[1].
3. إيجاد الحل السلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية، بحيث ركزت المباحثات مع كل من رئيس الوزراء الياباني والرئيس الكوري الجنوبي والرئيس الصيني على ضرورة التوصل لحل سلمي للازمة.

وفي بيان مشترك للولايات المتحدة والصين أكد الرئيس الأمريكي على أهمية دور الصين في تحقيق وتثبيت السلم والاستقرار في شرق آسيا، كما أكد البلدان على ضرورة وجود شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، والتركيز على ضرورة استمرار المحادثات السداسية والدور المحوري للصين[2].

تأكيد الصين والولايات المتحدة على ضرورة التعاون الأمني والعسكري من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي[3]، وهو ما يعكس وجود اهتمامات إستراتيجية مشتركة بين القوتين من حيث حماية السلام والاستقرار في آسيا، والعالم، حيث تتلاقى الاهتمامات الأمريكية مباشرة بالاهتمامات الصينية في منطقة آسيا - باسيفيك، باعتبار الصين قوة رئيسية في آسيا، والولايات المتحدة قوة رئيسية في الباسيفيك، والطرفان يعملان لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقتين، حتى باختلافهما في تفسير مفهوم السلام و الاستقرار والطرق الواجب إتباعها لتحقيق ذلك، وعموما فان البلدين يرفضان فكرة الحرب في المنطقة، لذلك يدعمان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

إن التعاون الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة والصين هو خيار استراتيجي للطرفين، من أجل تبديد المخاوف المتبادلة وبالخصوص سباق التسلح، والاتفاق العسكري، وبالرغم من أن هذا التعاون قد بدا فعلا من خلال المحادثات الإستراتيجية على مختلف المستويات، والوصول إلى مرحلة الحوار الأمني الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن هذا التعاون الأمني والعسكري أثبت بأنه يتوقف على عدد من الملفات والقضايا ذات صلة مباشرة بالمصالح الأمنية والإستراتيجية للطرفين إذ تشدد الصين على تطوير التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة يتوقف على قضية تسليح تايوان، فقد أوقفت الصين تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة بعد صفقة الأسلحة الأمريكية مع تايوان بقيمة 6.5 مليار دولار عام 2010 ، كما يتوقف على احترام الولايات المتحدة للمصالح الإستراتيجية للصين خاصة ما تعلق بالوصول إلى مصادر الطاقة، وتأمين طرق الملاحة البحرية العالمية، واحترام وحدة

---

[1] خديجة عرفة محمد، زيارة بوش الأسيوية وامن الباسفيك، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير2004 ، ص177.

[2] تعليق بوش" :العلاقات الأمريكية -الصينية هامة"

http://www.arabic.people-daily.com

[3] خديجة عرفة محمد، زيارة بوش الأسيوية وامن الباسفيك ، مرجع السابق ، ص 178

الأراضي الصينية، وعدم تشجيع الأقليات الانفصالية في التبت و سينكيانغ، وضرورة دعوة الولايات المتحدة للصين للمشاركة في مختلف القضايا التي تخص الأمن العالمي للتي ترتبط بأمن الصين .وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة تدرك مخاوف الصين بشأن هذه القضايا، لذلك تحاول تبديد هذه المخاوف، مقابل تعهد الصين بالشفافية من إنفاقها العسكري وبرامج التسلح، وضرورة تحمل الصين للمسؤولية الدولية بمنع انتشار الأسلحة النووية ولعب دور إيجابي في حل بعض القضايا التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، كملف كوريا الشمالية، وإيران، والتنسيق في محاربة الإرهاب، لذلك فارتباط الأمن الدولي بين الولايات المتحدة و الصين يتزايد باستمرار نظرا لارتباط المصالح الإستراتيجية بين البلدين، كما أن الصين يهدف من التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية استمرارا لصعودها للوصول إلى الصين الكبرى، وحماية لمصالحها عبر العالم، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها تدرك نمو القدرة الشاملة للصين خاصة العسكرية منها، وبالتالي فالتعاون مع الصين يساهم في دمج الصين في منظومة الأمن العالمي، وحماية المصالح الأمريكية في آسيا من خلال التوافق الأمني.

النقطة الثالثة :التعاون في المجال السياسي

تنتهج الصين -منذ نهاية الحرب الباردة - سياسة خارجية سلمية ومستقلة ونابعة من إراداتها وفي مطلع التسعينات من القرن العشرين، برغم أن الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فرضت على الصين العقوبات، غير أن الصين انتهجت سياسة تعزيز الثقة، وتقليل الصعوبات، وتطوير التعاون وعدم المجابهة، فأثناء زيارة الرئيس" جيانغ زيمين " للولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 ، أعلنت الصين أيضا سياسة" تقوية التفاهم، وتوسيع آفاق الإجماع في الرأي، وتطوير التعاون، وصنع المستقبل معا"، وتعتبر الصين العلاقات الصينية - الأمريكية أهم علاقات ثنائية، وتتمتع السياسة الصينية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بالأفضلية القصوى، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ثلاث استراتجيات تجمع بين التحالف والاحتواء والاتصال، في إطار إستراتيجية الأمن الدولي والإقليمي، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتها المتفوقة والقوية وتوطيدها[1].

في السنوات القليلة الماضية، كان الشعب والحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية هما جوهر العلاقات الأمريكية-الصينية المستقبلية، وقاد التوجه السياسي إلى إجراء مناظرة كبرى، وتوصلت أجهزة إقرار السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تلك المناظرة إلى إجماع محدد فيما يتعلق بالسياسة تجاه الصين، يتلخص في النقاط التالية:

[1] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، **الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان** ، مرجع سابق ، ص 31 ص32

1. لا تستطيع الصين أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية قبل عام2015 .
2. تنسيق مصالح الولايات المتحدة مع الصين التي تتمتع بالقوة والاستقرار والانفتاح.
3. تعد العلاقات الأمريكية-الصينية من أهم العلاقات الدائمة بالنسبة للولايات المتحدة.
4. يحقق التعاون الأمريكي-الصيني فائدة للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي.
5. تتطلب أهمية العلاقات الأمريكية –الصينية رفع مستوى الحوار الثنائي وتوسيع آفاق التعاون.
6. الخلاف حول مسالة ما في العلاقات، الأمريكية-الصينية، لا يجب أن يؤشر على الوضع العام للعلاقات الثنائية.
7. معالجة المشكلة الرئيسية التي تؤثر على العلاقات الأمريكية-الصينية، وهي مشكلة تايوان في إطار الإجماع المذكور آنفا، وأن الولايات المتحدة لا تؤيد إقامة" دولتين صينيتين"، أو"دولة ودولة تايوانية"، ولا تؤيد انضمامها إلى الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى التي تشارك فيها الدول ذات السيادة.

فالتغير في الأوضاع الدولية التي جاءت بعد نهاية الصراع الإيديولوجي، وبروز الصين كقوة عن العلاقات الثنائية الأمريكية-الصينية، بعد أن كانت سياساتها قائمة على العقوبات والحصار، وأصبح البلدان يتجهان باستمرار نحو توسيع المصالح المشتركة والحل الدقيق للخلافات بينهما[1]. وإذا كان الرئيس الأمريكي" جورج بوش الابن"، قد رفع شعار" المنافسة الإستراتيجية"، لوصف طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي يبدو وكأنه مختلف أو مناقض مع شعار " الشراكة الإستراتيجية"، الذي رفعه الرئيس الأمريكي الأسبق" بيل كلينتون"، هو في حقيقة الأمر لا يعكس أي تغيير حقيقي في السياسة الأمريكية تجاه الصين، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الشعارات الأخرى، مثل" الاحتواء والارتباط البناء"، لقد أدرك الصينيون أن السياسة الأمريكية تجاه بلادهم منذ عهد الرئيس" نيكسون "هي نفسها وإن تغيرت الشعارات، وهو ما أكده الرئيس" جبينغ زيمين"، عندما قال":أني لا أملك نظرة ساذجة أو رومانسية حتى اعتقد بأن الشراكة الإستراتيجية التي اقترحها الرئيس كلينتون هي خالية من الصراع والاحتواء، إنها تحتوي على الاثنين معا، وبالمقابل فإني لا أظن أيضا بأن المنافسة التي تحدث عنها السيد بوش لا تحتوي على أي عنصر فيه تعاون[2].

---

[1] بيتربوكس، جاي هاي شين، العلاقات الصينية -الأمريكية، 2007/04/01.
http://al-majalla.com.

[2] "السياسة الأمريكية تجاه الصين :خطوطها وأهدافها، وسائلها وأساليبها"، يوم 2011/05/21م

وعلى ضوء هذه المعطيات قررت الولايات المتحدة الأمريكية و الصين إقامة علاقة شراكة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الواحد والعشرين، بعد إجراء مناظرة كبرى، وعلى أساس التوصل إلى إجماع بين شعبي وحكومتي البلدين، وأن ما يطلق عليه شراكة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ليستا عدوتين، كما أنهما ليستا صديقتين متحالفتين أيضا، ويقومان بالتعاون وإقامة شراكة اللاعدو واللا صديق على أساس البحث عن المصالح المشتركة، أي أن الدولتين في حالتي التعاون والمواجهة يبذلان جهودهما للبحث عن نقاط التوازن والاستمساك، استقرار الوضع العام للعلاقات الأمريكية الصينية، وذلك في عالم يتسم بالتعددية الهيكلية، ودولة عظمى متفوقة[1].

إن الاهتمامات السياسية المشتركة ذات أبعاد متعلقة بمصالح الصين والولايات المتحدة، ترجمت في التعاون حول عدد من القضايا ذات أبعاد سياسية، وأهم هذه القضايا التي تعكس التعاون السياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نجده:

أولا :محاربة الإرهاب الدولي :تعتبر ظاهرة الإرهاب الدولي من أهم الظواهر التي برزت مع مطلع القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد أحداث 2001/09/11م في الولايات المتحدة ، إذ عملت الصين على التأكد بأنها تقف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب والسبب أن الإرهاب هو ظاهرة تستهدف الأمن العالمي، وبالتالي فرصة لتعميق التعاون وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مثلت إشكالية الإرهاب الدولي إلى جانب قضايا أخرى خاصة انتشار الأسلحة النووية، زاد من التقارب الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تبلور في تكوين الحوار الإستراتيجي الأمني عام 2011 ، فالصين و الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمان مصطلح الإرهاب لتحقيق غايات ومصالح إستراتيجية، فتأييد الصين للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للصين في محاربة هذه الأخيرة للإرهاب حسب مفهومها، والإرهاب في الصين حسب سياسة الصين دائما يتمثل في الأقليات الانفصالية في تركستان الشرقية، أي إقليم سينكيانغ في الصين، حيث تقوم الصين بقمع هذه الحركات باسم مكافحة الإرهاب، ترجمته الصين في الورقة البيضاء لعام 2002 التي كشفت فيها عن نظرتها للتنظيمات الإرهابية بحسب مفهومها[2].

وقد تم تقديم معلومات حول النشاطات الإرهابية بشكل متبادل قائم على الشراكة الأمنية في محاربة الإرهاب، كما أرسلت الصين هي الأخرى ضباطا وجنودا للمشاركة في نشاطات

---

[1] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، الصين والو.م.أ خصمان أم شريكان ، مرجع سابق ، ص36 .

[2] xinbo wu, « limitations.ofa sino-u.s.the promise and partner ship », autum 2004. www.china.ong.cn.

الأمم المتحدة لحفظ السلام ومقاومة الإرهاب، فبحكم أن الصين دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، فهي تسعى للمشاركة والنشاط من أجل الحل السلمي لمختلف المناطق التي تشهد نشاطات متعلقة بالإرهاب، وغيره من المصادر المزعزعة والمهددة للسلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتشترط الصين في هذا الشأن أن لا يتعارض نشاطها وعملها في هذا الشأن مع سيادة الدول الأخرى، لأنها تعارض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1].

ثانيا -منع انتشار أسلحة الدمار الشامل :استطاعت الدولتان الإجماع على تأكيد أهمية منع انتشار الأسلحة غير التقليدية لحماية السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الاتفاقية الموقعة مع الصين عام 1985[2]، كما أكدت الصين والولايات المتحدة في بيان مشترك بتاريخ 19 يناير عام 2011 بواشنطن على الأهمية الكبرى للحفاظ على الأمن العالمي من خلال بناء عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، وضرورة تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي لمعالجة تهديدات الانتشار النووي والإرهاب النووي، وفي هذا الصدد، أكد الجانبان على دعم إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز التنفيذ في أبكر وقت ممكن، ودعم الإسراع بإطلاق المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمرات نزع السلاح، وأكدت الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون بينهما تعمق بعد قمة واشنطن للأمن النووي، وقد وقع الجانبان على مذكرة التفاهم بشان إقامة مركز نموذجي للأمن النووي في الصين[3].

وما يدعم توجه الصين نحو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ككل، ما عبر عنه الرئيس الصيني" هوجينتاو "في 2009/09/24م لبناء عالم أكثر أمنا، للجميع من خلال منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، حيث قال" :لتحقيق عالم أكثر أمنا للجميع، علينا أولا وقبل كل شيء إزالة خطر الحرب النووية "كما أكد على أن الدول التي تملك ترسانة نووية ضخمة أن تواصل اتخاذ الصدارة في إجراء خفض كبير وجوهري في أسلحتها النووية، من خلال تطوير خطة قابلة للتطبيق وطويلة الأجل، تشمل إجراءات مرحلية، من بينها عقد معاهدة حظر كامل للأسلحة النووية .كما أكد على أنه" :يتعين على جميع الدول الانضمام

---

[1] بيتربوكس، جي هاي شين، العلاقات الصينيةالأمريكية، يوم 2014/04/01

.http://al-majala.com

[2] "أمريكا والصين :التعاون والصراع والإستراتيجية"،

http://4fling.com/showthread.php?t=9222.

[3] "بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية"، 19 يناير 2011.

http://om .chineseembassy.org/ara/xsdt/t789054.htm.

إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ويتعين على جميع الدول الإذعان التام لالتزامات منع الانتشار، والامتناع عن ازدواجية المعايير، وعلى المجتمع الدولي تكشف التعاون، ومحاربة الإرهاب النووي"[1].

من خلال ما سبق يتضح مدى التوجه الصيني لمطابقة المواقف الأمريكية بشأن الانتشار النووي، بعدما كانت الصين في وقت سابق تتبع سياسات مناقضة للسياسات الأمريكية في هذا الشأن.

ثالثا -تثبيت قضية تايوان :تظل مسألة تايوان المسألة الجوهرية الأكثر أهمية وحساسية في العلاقات الأمريكية-الصينية، حيث تتمسك حكومة الصين بمبادئ التوحيد السلمي، والدولة الواحدة، وتبقى الصين تنتظر من الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها بخصوص قضية تايوان، بعد قبول الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر عام 1978 بالمبادئ الثلاثة التي طرحتها الحكومة الصينية، حول إقامة العلاقات بين البلدين، وهي:

1. قطع الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان.
2. إلغاء معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وتايوان.
3. سحب الولايات المتحدة الأمريكية لكافة قواتها من تايوان[2].

وتدرك الولايات المتحدة أن التعاون بكافة أشكاله وحتى في أبعاده الإستراتيجية مع الصين، يتوقف على الموقف الأمريكي تجاه قضية تايوان، لذلك فقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه تايوان تغيرات، فقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق" بيل كلينتون "أثناء زيارته للصين في يوليو عام 1998، أن سياسة بلاده تجاه تايوان تتبلور في عدم تأييد ثلاثة أشياء، هي :عدم تأييد استقلال تايوان، وعدم تأييد تايوان لخلق" دولتين صينيتين "أو" دولة صينية ودولة تايوانية"، وعدم تأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى التي تشترط تمتع الدول بالسيادة.

و تسهم تغيرات السياسة الأمريكية تجاه تايوان إلى حد كبير في احتواء نزعة الانفصال لدى سلطات تايوان، وفي الحفاظ على استقرار الأوضاع في مضيق تايوان[3].كما اعترفت الو.م.أ، بأن الصينيين الذين يعيشون على جانبي مضيق تايوان يؤكدون أنه كانت هناك صين واحدة وأنها لا تعارض هذا الاقتراح .وفي البيان المشترك بين الصين والو.م.أ لعام 2011 ، فقد أكد الجانبان

---

[1] "الرئيس الصيني يقدم اقتراحا من خمس نقاط لبناء عالم أكثر أمنا"،2009/09/25
http://arabic.people.com.cn/31660/6767481.html.

[2] اشتون ووليام ج، بيري، مرجع سابق الذكر، ص176 .

[3] هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (عمر الأيوبي)، (الطبعة الثانية، 2003 ، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت) ص149.

على أهمية قضية تايوان في العلاقات الصينية الأمريكية، فالصين أكدت أن قضية تايوان تتعلق بسيادة الصين، ووحدة أراضيها، وأعربت عن أملها في أن يحترم الجانب الأمريكي التزاماته ذات الصلة، وأكد الجانب الأمريكي على التزامه بسياسة الصين الواحدة والمبادئ الواردة في البيانات المشتركة الثلاثة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية التنمية السلمية عبر مضيق تايوان[1].

و بالرغم من هذا التوافق بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه الأخيرة لا تفي بكامل التزاماتها بشأن قضية تايوان، من خلال القيام بخطوات تعقد من التوجه نحو الحل السلمي لهذه القضية، وتكرس من استمرار مشكلة تايوان، كي تبقى الصين الإقليمي، وتقليص تصاعد دورها على المستوى الدولي، وما يدعم هذا التوجه هو استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تسليح تايوان بدعوى الحفاظ على التوازن العسكري والتواجد العسكري الأمريكي في مضيق تايوان، ومع كل هذا، فإن تايوان أصبحت قضية كامنة في العلاقات الأمريكية-الصينية، و الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو عدم التدخل بالشكل الذي يؤثر سلبا على العلاقات التعاونية مع الصين.

[1] "بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية"، مرجع سابق.

الفصل الثالث

نحو بناء سيناريوهات لمستقبل دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية ـ الصينية

هناك العديد من التقنيات المستخدمة في الدراسات الاستشرافية مثل الإسقاط، دولاب المستقبلات، السيناريو...إلخ. و التي تستهدف تحديد التداعيات المحتملة أو الممكنة أو المفضلة لحدث معين.

و نسعى في هذا الفصل لوضع السيناريوهات الممكنة لاستشراف مكانة العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية.

تتعدد الآراء حول الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الصين هي قوة جديدة صاعدة بإطراد باتجاه موقع الدولة العظمى، وهو ما يعني الكثير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم. وقد حقق لها هذا الموقع المتميز نفوذا و تأثيرا واضحا في كل التفاعلات التي شهدها العالم، و من ثم فالسؤال الذي يواجه الإدارة الأمريكية يتلخص في كيفية إدارة علاقاتها مع هذه القوة الصاعدة، بما يحفظ لها مكانتها و لا يضر المصالح الأمريكية الحيوية في آسيا و في العالم.

لقد تعددت الإجابات التي قدمها الفكر السياسي الأمريكي في هذا الصدد و يمكننا أن نشير إلى أهم هذه السيناريوهات:

المبحث الأول:الاتجاه الصراعي

حيث يعتبر هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات المطروحة والذي يبقي احتمال استمرار التنافس والتوتر في العلاقات الأمريكية - الصينية مرهون بمدى استمرار النهوض الصيني في السنوات القادمة، وما يمثله من خطر على الولايات المتحدة الأمريكية وكل ما يرتبط بدرجة التقدم الذي ستحققه على صعيد قدرتها العسكرية، وآثار صعودها على التوازنات الدولية القائمة وقدرتها على القيام بدور ريادي عل مستوي المجتمع الدولي.

تشكو الولايات المتحدة بشكل دائم من أن الصين تبقي عملتها أقل من قيمتها الحقيقية بشكل مصطنع، الأمر الذي يساعد المصدرين الصينيين على زيادة صادراتهم – وخاصة إلى الولايات المتحدة – بصورة 'غير عادلة'. كما تتهمها بتحقيق فائضاً ضخماً من تجارتها معها بسبب انخفاض قيمة عملتها ما يجعل الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة أقل تكلفة والواردات من الولايات المتحدة أكثر تكلف ة.

في المقابل، تعتبر الصين أن الخلل في التجارة بين البلدين هو نتيجة للسياسات الاقتصادية الأميركية التي أدت إلى ضعف تنافسية المنتجات الأميركية، وليس سعر الصرف.

أعلنت الصين مراراً أنها تنتظر نهوضاً قوياً للنشاط الاقتصادي العالمي قبل أن تعيد النظر في سعر صرف عملتها لكي لا ينعكس ذلك سلباً على صادراتها، وبالتالي نموها الاقتصادي الذي يشكل (مع الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى) قاطرة النمو الاقتصادي العالمي [1].

وتتهم الولايات المتحدة الصين باستمرار بقرصنة المنتجات الأميركية، وتعد السينما والموسيقى والنشر والعاب الفيديو والنسيج والمواد الكيميائية والتجهيزات الكهربائية وتكنولوجيات الإعلام أكثر القطاعات تأثراً بالقرصنة. كما تشكو الشركات الأمريكية التي تستثمر في الصين من سرقة حقوق الملكية الفكرية، والمزايا غير العادلة التي يتمتع بها المنافسون المحليون[2].

كما يتصاعد الصراع بين الولايات المتحدة والصين ليشمل السباق على الحصول على المواد الأولية وخاصة من إفريقيا وأميركا اللاتينية .

ومن الأمور الأخرى التي تزيد التوتر بين البلدين أن الصين تنتج حوالي 97% عناصر الأرض النادرة، والتي تدخل في الصناعات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر والصواريخ الموجهة، والليزر، وأنظمة الاتصالات والرادارات، وإلكترونيات الطيران، وأجهزة الرؤية الليلية، والأقمار الصناعية، وغيرها من الكثير من الصناعات الإستراتيجية. وتقلق أميركا من احتمال خفض الصين للإمدادات من هذه المعادن النادرة .

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من المنافسة الشديدة بينهما وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، نجد تشابكاً كبيراً بين المصالح الاقتصادية للصين والولايات المتحدة. إذ تستثمر الصين حوالي 1.3 تريليون دولار في سندات الخزانة الأميركية، مما يجعلها أكبر دولة أجنبية مالكة لديون حكومة الولايات المتحدة، وثالث مدين لها بعد الاحتياطي الفدرالي الأميركي ومؤسسة التأمينات الاجتماعية الأميركية. وخلال سنوات عديدة، استخدمت الصين كميات كبيرة من فوائضها المالية في شراء سندات الخزانة الأمريكية. وكانت واشنطن ترحب بهذا الأمر الذي يساعدها على تمويل عجز موازنتها الضخم، حيث تزيد الإنفاق دون الحاجة إلى رفع الضرائب. في المقابل، ومع استمرار الولايات المتحدة في إصدار المزيد

[1] التنافس والتشابك الاقتصادي الأميركي-الصيني
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041578160615751601158716081575160 4/7691/1

[2] المصدر نفسه.

من النقد ودفع فوائد منخفضة جداً على سندات الخزينة، تدعي الصين أنها خسرت حوالي 271 بليون دولار بين عامي 2003 و2010 نتيجة لحيازتها سندات الخزانة الأمريكية[1] .

و المستخلص من معظم السيناريوهات الأمريكية هو السيناريو الذي تعتبر فيه الصين في حال تمتعها بالهيمنة والسلطة تهديدا لجيرانها والولايات المتحدة وإمكانية أن تصبح قوة جديدة تقيد التوازن في النظام الرأسمالي العالمي. ويرجع ترجيح هذا السيناريو على باقي السيناريوهات إلى عدد من العوامل الموضوعية المهمة أبرزها ما يلي:

1. تراجع الفجوة العسكرية والنووية بين الصين والقوي العسكرية التقليدية نتيجة للتخفيض الذي شهدته الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية وفقا لمعاهدتي سالت الأولى والثانية (salt1-salt2) وكذلك التحديث المستمر للترسانة النووية الصينية ورفضها إجراء تخفيضات عليها .
2. سياسية التحالفات الأمريكية والتحالفات الصينية.
3. التناقض في المبادئ وأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية وبالتالي التناقض في المصالح بين الطرفين واستحالة تنازل أي طرف على أهدافه لتعميق نقاط التنافس والتوتر في علاقاتهما، وهو ما نفصل فيه في المطلبين التالين:

المطلب الأول :استمرار الصعود الصيني.

المطلب الثاني :توسيع علاقات التعاون والتحالف في منطقة آسيا.

استمرار الصعود الصيني

إن من أسباب نجاح الاقتصاد الصيني وتوسعه الهائل والسريع هو إتباعه أساليب جديدة ذكية مغايرة للمفاهيم الاقتصادية السائدة في العالم منذ آلاف السنين وحتى الآن.

فكل المفاهيم الاقتصادية القديمة والحديثة كانت ولا تزال تعتمد على التوسع في الحروب والتدخل في شؤون الدول الأخرى لأهداف عدة أهمها، تأمين المواد الأولية وإيجاد أسواق لتصريف بضائعها. إلا أن تكاليف هذا التوسع ونهاياته باهظة جداً وفاشلة كما في تاريخ الإمبراطوريات القديمة والقوى العظمى الحديثة منذ القديم وحتى الآن.

[1] التنافس والتشابك الاقتصادي الأميركي-الصيني
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041578160615751601158716081575160 4/7691/1

و من هنا فإن نجاح النمط الصيني في البناء الاقتصادي اعتمد على مفهوم مغاير للغزو العسكري والحروب بإتباع الأسلوب السلمي غير المعروف للنمو الاقتصادي وفق الموارد والإمكانيات المتوافرة للهيمنة على أسواق العالم بإنتاج سلعي استهلاكي غير قابل.

و كذلك حال الصين فإن تخطيطها قد وضع في أولوياته إطعام أكثر من مليار إنسان من مواطنيها وتشغيلهم في نفس الوقت بطرق مبتكرة في الإنتاج والتصنيع دونما حاجة لحروب سبق أن خاضتها في زمن سابق وعان شعبها منها الويلات مع علمها سلفاً أن هذه الحرب ستزيد من مصاعبها الزراعية بالدرجة الأولى مع تفريغ الأرض من الأيدي العاملة الماهرة كوقود للحرب دون المقدرة على تحقيق الغاية المرجوة منها في مصادرة موارد وثروات الآخرين باحتلال بلدانهم.

لذا كان النمو الاقتصادي السلمي هو الحل الأذكى الذي اتبعه الساسة الصينيون بالحصول على نمو اقتصادي مستدام متسلل للخارج وقد وظفوا كل النفقات المالية ، بديلاً عن الإنفاق في التدخلات العسكرية والإرهابية المفترضة في شؤون الدول الأخرى ، في إنتاجهم السلعي الذي بدأ بالازدهار منذ النصف الثاني من القرن الماضي رويداً رويداً بتأن بالغ كما دأب النمل وأناته وإصراره في تحصيل قوته اليومي بأرطال كبيرة دون أن يحيد عن الخط المرسوم له ذهاباً وإياباً[1].

كتب الباحث الفرنسيالآن بيرفيت Alain Bervit كتابا بعنوان: "عندما تنهض الصين يهتز العالم" تنبأ فيه بأن الجنس الأصفر سوف ينهض ليغير العالم" ذلك أنه على امتداد سنوات الحرب الباردة وصراع القطبين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت بكين في شبه عزلة دولية ماضية في بناء نفسها عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي فحتى أوائل الثمانينات ظلت الصين مجرد اقتصاد زراعي مكثف ذاتيا [2]واليوم تقوم الصين بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا في القرن التاسع عشر وهو القيام بدور مصنع العالم، لذا أكد العديد من المحللين على أنه إذا استمر الاقتصاد الصيني بالنمو خلال العقدين القادمين بالمعدل نفسه، فمن المرجع أن تتفوق الصين على الساحة الأسيوية والعالمية وبذلك تمتلك الإمكانية لأن تصبح أغني من الولايات المتحدة على المدى البعيد[3]،

---

[1] محمد السويسي، الاقتصاد الصيني حاضر و مستقبل، 2012/12/02
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=25118

[2] يحي أبو زكريا، العلاقات الأمريكية-الصينية تصادم أم تصالح، يوم 2014/07/15
http://www.al-watan.com

[3] جون تشان، "الصين في المنظومة العالمية"، ترجمة خالد الفيشاوي.
http://www.kefaya.org./06znet/060922./ jochan.htm/.9/03/2006

كما حاول العديد من الباحثين تقديم التأصيل النظري للصعود الصيني واستمراره في السنوات المقبلة وهي دراسات مبنية على افتراضات أنصار المدرسة الواقعية وكذلك رؤية أنصار المدرسة الإنشائية (البنائية) لصعود الصين والتي يعتقد أصحابها – بخلاف -المدرسة الواقعية -أن نهوض الصين ومسيرتها التطورية لا تمثل الخطر المتصور على الاستقرار العالمي[1]، وبالطريقة نفسها سوق" زكي العابدي "بعض المقاربات النظرية التي تتناول النقاش حول كيفية التعامل مع الصين، والذي – حسبه – يأخذ أبعادا متعددة، ففي رأي المنظور الواقعي فإن الصين تعد من إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تتخذ منحى أخر، فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين في علاقتها مع الولايات المتحدة يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الأسواق العالمية والانتصار للمبادئ الديمقراطية، أما من وجهة نظر صراعية فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وبقية العالم سوف تتشكل بفعل تأثير عوامل الثقافة والانتماء للحضارة الكونفوشيوسية، فهل سينظر إلى الصين كعضو طبيعي في المجموعة الدولية أو كمجتمع متميز يستحق معاملة خاصة[2].

وبذلك فقد أصبحت المسألة الرئيسية في قراءة استمرار النهوض الصيني من قبل أغلب المؤرخين الغربيين هي المسألة الرئيسية المتعلقة بكيفية تقدير اتجاه سير الصين في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين والتأثير التي يحدثه تعاظم الصين في العالم؟.وهم يشكون بأن استمرار النهوض الصيني سيكون بطريقة سليمة ودون أن يسبب العداء والمواجهة مع واشنطن [3]، ويعتبر ريتشارد بورستان و روس مونرو Richard Borstein and Ross Monro أول من تبنى هذه الفكرة من الدراسات المستقبلية التي تؤمن باستمرار التنافس والعداء بين الولايات المتحدة والصين وذلك في كتابهما الصراع القادم من الصين the coming conflict with china حيث يطرح الكتاب فكرة كون الصين هي الخطر المقبل الذي سيخلف خطر الإتحاد السوفيتي .وبالتالي لابد من اتخاذ مقترب مواجهة الصين (china theat paradigm) [4].

مما يعكس وجود إدراك عالمي بأن صين المستقبل سيكون لها في الغالب انعكاسات مهمة النظام الدولي والعلاقات الدولية وينتشر هذا الإدراك خاصة داخل مؤسسات صنع القرار والمؤسسات الأكاديمية، بحيث انتقل مجال النقاش والجدل إلى محاولة الإجابة على التساؤلين التالين:

---

[1] حنان قنديل،"نظريات الصعود الصيني اليوم"، (العدد 35 ، يوليو 2004)، ص36 ص37

[2] Zaki laidi,l, Ordre Mondial relache, Sens et puissance après la guerre froide,presse de la poitique, fondation natioal des sinces,1992),p41

[3]"نهوض الصين السلمي يفيد العالم"، وكالة أخبار شينخوا،

http://www.arabic people daily.com.eb.2007/03/15

[4] CAREN VAN KERCKBO"The Comming China '' in:
www.colombia.edu/hu/cear/issues/spring98/text only/caren.html/.

السؤال الأول:كيف يمكن ضبط الصعود الصيني وضمان ارتباطه بانتهاج سياسات سليمة تجاه النظام الدولي؟

السؤال الثاني :ما هي البدائل الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع سيناريوهات هذا الصعود؟[1]

لذا تحافظ القيادة الصينية على إدراكها الواعي لجميع المسائل التي تواجهها في عملية تطويرها الذاتي وعلى الأساس فهي لا تسعى في نهوضها إلى أن تصبح دولة عسكرية كبرى تهيمن على العالم بل هدفها هو بناء دولة سوق كبرى وترسيخ حضارة كبرى وبناء دولة تتحمل مسؤوليتها وتلعب دورا بناء في المجتمع الدولي[2] .وذلك ما أكده سفير الصين لدى مصر " ووسي له"على محورية فكرة الصعود السلمي للصين باعتباره المنهج الذي تنتهجه الصين في إدارتها لمسار تطورها الاقتصادي والسياسي والعسكري وهي في ذلك لا تشكل تهديدا للعالم الخارجي. [3]

و تعمل الصين لضمان قبولها كقوة عظمى على الساحة الدولية على مصطلح" القوة الناعمة "soft power وهو المصطلح الذي استخدمه لأول مرة جوزيف ناي J.Ney في جامعة هارفارد عام 1990 كموضوع بارز خلال الدورتين السنويتين للبرلمان والهيئة الاستثمارية العليا بالصين وطبقا السلام والتناغم العالميين بالإضافة للنمو الاقتصادية والأهداف العسكرية حيث أكد "بنع فوتشيون "النائب بالمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني أنه" لا يجب أبدا أن نقلل من أهمية بناء قوة ناعمة لأن المعجزة الاقتصادية تعد جانب واحد من نهوض الصين على الساحة الدولية[4] .

و في كتاب "The balance Sheet china :what the world Needs to know Super power about the emerging" (ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة) والذي شارك فيه إعداده باحثون وخبراء من معهد الاقتصاد الدولي IIE ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS حول الصين والعلاقات الأمريكية - الصينية هدف من خلاله المؤلفين إلى إعطاء معلومات واقعية عن الوضع الحالي للاقتصاد الصيني والدور المتنامي لها في مقابل الولايات المتحدة .حاول الكتاب من خلاله توجيه مجموعة من الأسئلة حول مستقبل الصين والعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة من ضمن هذه الأسئلة هل سيستمر نمو الاقتصاد الصيني في الارتفاع بمعدلات سريعة أم سيتعثر وينهار جراء سوء الإدارة المالية

---

[1] محمد فايز فرحات،"المارد الأصفر:لما يخشي العالم صعود الصين؟"
http://www.ahram.org.eg./acp.ss/ahram.file77htm/2001/01/01

[2] نهوض الصين السلمي يفيد العالم"، المرجع السابق الذكر.

[3] حنان قنديل، المرجع السابق الذكر، ص37 .

[4] "تحولات عميقة في النظام الدولي."
http://www.al.moharer.Net/moh.208/hobeika.208.htm.

والتنموية، ما هي المصادر الفعلية لهذا النمو المذهل؟ كيف سيؤثر سيناريو النمو الصيني المستمر على مصالح الولايات المتحدة؟

إن واقع الاقتصاد الصيني الداخلي وآفاق مستقبله تظهر جوانب التطور المذهل في صورة هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة .حيث أصبحت الصين ثاني أقوي اقتصاد في العالم وثاني أقوى دولة تجارية وبلغ معدل النمو ب % 10 خلال العقود الثلاثة الماضية وارتفع حجم إسهامه في التجارة الدولية بنسبة % 12 كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الصين في 30/03/2011نحو 3.05 تريليون دولار وهذا التحول في تمركز مصادر الثروة المالية والاقتصادية في الصين يثير مخاوف قطاعات من النخبة الأمريكية الحاكمة من أن تشكل كتلة تجارية تقوض بها المصالح الأمريكية[1].

و تشير البيانات الرسمية الأخيرة للاقتصاد الصيني إلى أنه ينمو بسرعة تفوق ما كان متوقعا وقال ليستر براون Leiceter Brown رئيس معهد سياسات الأرض – الذي يتخذ من واشنطن مقرا له – أن الصين تشكل اليوم قوة اقتصادية عظمى ناشئة وتفوق الصين على الولايات المتحدة كأمة استهلاكية يجب أن ينظر إليه كخطورة رئيسية على طريق تطور الصين كقوة اقتصادية دولية رائدة وأضاف":لم تعد الصين مجرد قوة نامية، هي قوة عظمى تلعب دورا أساسيا في صيانة التاريخ الاقتصادي"[2].

لذلك يعتقد بعض المحللين الإستراتيجيين أن استمرار التطور الصيني بنفس الوتيرة في السنوات العشرة القادمة قد تؤدي إلى نزاعات خاصة منها النزاعات الاقتصادية التي قد تنشأ بين الصين والولايات المتحدة تتركز حول مصادر الطاقة وتعتبر منطقة الشرق الأوسط هي مسرح للتنافس والولايات المتحدة تتركز حول النفط لاسيما وأن التقديرات الحديثة تؤكد على أن احتياجات الصين للطاقة سوف تتضاعف على مدى الخمسة عشرة سنة القادمة.

و بالتالي سيزيد الطلب على النفط عن العرض المحلي[3]، مما يثير هذا الوضع مجموعة احتمالات تفرضها الظروف، إذ يحتمل أن تلجأ الصين إلى إعادة تشكيل مجموعة من العلاقات مع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط في مجال بيع الأسلحة خاصة وأن الصين أصبحت أكثر عرضة للتهديد العسكري الخارجي مما كانت عليه في التسعينات وهذا ما دفع الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية والنووية وإعلانها على زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة % 17.7

---

[1] يحي عبد المبدي محمد ،"هل تمثل الصين خطرا حقيقا على الولايات المتحدة."
http://www.taqrir.org/show article-cf m? :351-2006/05/06 .

[2] " الصين أكبر مستهلك على النطاق العالمي".
www.green-line-com-

[3] " الصين أكبر مستهلك على النطاق العالمي".

سنويا وهذا سواء لحماية إمداداتها من الطاقة أو منع تايوان من إعلان استقلالها رسميا، والأهم من هذا وذاك حماية نفسها من أي هجوم عسكري من جانب الولايات المتحدة، فاعتبرت الولايات المتحدة ذلك تهديدا استراتجيا لها في المنطقة وهو ما قد تقابله الولايات المتحدة بمواجهة عسكرية إلى جانب حلفائها[1].

لكن يبقى سيناريو المواجهة بين الولايات المتحدة والصين في إطار ما يطلق عليه باسم"الحرب الباردة الثانية " the second cold war بعيدا جدا بحكم أن الدولتين نوويتين بالإضافة إلى كون الصين تعد نفسها لتكون قوة عظمى وهي حتى الآن لم تعلن عن ذلك على أرض الواقع فهي تطبق سياسة الانغلاق السياسي العالمي فهي تطور نفسها في جميع المجالات إلى أن تصل إلى حد معين تكون قد اكتملت فيها مؤشرات نموها،فإن ما يهم الصين ليس هو التصادم العسكري مع الولايات المتحدة وإنما تقوية اقتصادها، بذلك فإن الصين تتجنب خوض حروب جديدة حتى وإن كانت من أجل إخضاع إقليم تايوان لأنها تعلم أن ذلك سيجر إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك نجد أن الصين تتجاوب مع العديد من القضايا بليونة مثل ما حدث بالنسبة لقصف الولايات المتحدة لسفرة الصين في يوغسلافيا وكذلك بالنسبة لاصطدام المقاتلة الصينية G7 مع طائرة التجسس الأمريكية في مارس 2001 .

وبالتالي فإن الصين تسلك سياسة معتدلة حفاظا على مصالحها الاقتصادية وتعلم أن استعراض قدراتها العسكرية في وجه الولايات المتحدة في الوقت لن يفيدها، فهي مازالت بصدد استكمال بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية[2].

في الوقت الذي تدرك فيه الولايات المتحدة أن الصين بفعل التطور السريع الذي تشهده هي المرشحة لتكون العدو القوي رقم واحد في المستقبل القريب أو المتوسط وربما يكون فيه إمكانية فعلية لنشوب صدام حضاري بين الصين والولايات المتحدة.

توسيع علاقات التعاون والتحالف في منطقة آسيا

بغية أن تستكمل الصين تحقيق هدفها للوصول إلى قمة الهرم الدولي في مواجهة الولايات المتحدة،تعمل الصين على بناء شبكة من التحالف وبناء العلاقات مع الدول الآسيوية عامة والهند وروسيا بصورة خاصة، محاولة منها لدرء خلافاتها ونزاعاتها الإقليمية والحدودية

[1] Francois Guilbert," La chine réarme : pourquoi ?-."
http://www.strise.org.eg./act/modules.php.,file-article.
[2] "chqrles worgbile, lq securite de L` qsie m dqns politiaue intenqtionqle et tqizqnmmm, N° 7,(été),p62.

وهو الأمر الذي يبعد النهوض الصيني عن المعنى التقليدي الملازم لنهوض قوة عظمى يتعذر عليها كظم طموحاتها التوسعية – وذلك ما يشكل خطورة على مسيرة التطور السلمي للصين[1].

لذلك فإن الصين تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة تلعب فيها الصين دورا مهما في صيانة السلام وتدعيم التنمية المجاورة[2]، إذن فالصين وخلال القرن الواحد والعشرين تعتمد على حركة التحالفات التي بدأت تقيمها استعدادا لتأدية دور أكثر بروزا في آسيا. ويبز هذا الدور في النقاط التالية:

1. أظهرت الأزمة المالية الأسيوية لعام 1997 أهمية الصين في حفاظها على الأمن الاقتصادي الأسيوي حيث لقيت الصين إعجابا دوليا هائلا حيث انطلقت الصين من المصالح المشتركة للدول الأسيوية وعملت بكل ما في وسعها للحفاظ على استقرار قيمة العملة وقدمت ما في حدود إمكانياتها من المساعدات للدول المعنية الأمر الذي أدى إلى ثقة الدول الأسيوية بمسعى الصين نحو المشاركة والتعاون،وبعد حدوث الزلزال البحري في المحيط الهندي قامت الحكومة الصينية وشعبها وبردود أفعال فورية انطلاقا من ترابطها وصداقتها مع الدول المنكوبة حكومة وشعبا، قامت خلالها الصين بأكبر مهمة إغاثة خارجية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية[3].
2. وفي القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية بذلت الصين جهودا دءوبة للوساطة بين الإطراف المعينة حرصا على المصالح العامة مما جعل المحادثات الثلاثية والمحادثات السداسية ممكنة وجنب شبه الجزيرة الكورية تصعيد الأزمة، الأمر الذي لعب دورا بناء في صيانة السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا[4].
3. إن الصين في طليعة الدول المشاركة والداعمة للتعاون الإقليمي الأسيوي وتلعب دورا فعالا في آليات الحوار بينها وبين اليابان وجمهورية كوريا وآليات الحوار في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي Asean ومؤتمر الحوار والتعاون لآسيا[5].وعلى صعيد التعاون الإقليمي تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي وتراعي مصالح واعتبارات لكل الأطراف وتعمل بأفعال ملموسة على تدعيم التنمية المشتركة للدول الأسيوية [6].

---

[1] كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا ، مرجع سابق،ص216 .

[2] Nick Freeman, "regional outlook",Institute of south- east, Asian- studies, foreign Policy , (vol N°51,N°2.002) ,p 93

[3] "نظرية السلام والتنمية والتعاون الصينية"،مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

[5] "نظرية السلام والتنمية والتعاون الصينية"،مرجع سابق.

[6] "بروز الثقيل الدولي للصين رغم المحن"

http///www.rezgar.com/debat/show.art.=&user.id/.

4. ولقد باتت التنمية في الصين عنصرا مهما في النهضة الأسيوية بدليل أن نسبة مساهمة الصين في النمو الاقتصادي الأسيوي بلغ % 44 منذ عام 1996 ، وبلغ حجم التبادل التجارة بين الصين آسيا 665.03 مليار دولار لعام 2004 ، وما يمثل % 57.6 من إجمالي التجارة الخارجية للصين العام، لذا فإن استغلال الفرص التنموية المتاحة في الصين وتوسيع التعاون معها، على أساس المنفعة المتبادلة قد أصبح الخيار العام لدى الدول الأسيوية[1].
5. قامت الصين بتسوية القضايا الحدودية الموروثة من التاريخ بشكل كامل مع روسيا والدول المجاورة الأخرى من خلال التفاوض والتشاور، كما تعمل الصين على دفع تعاون الجنوب والجنوب South-South وحوار الجنوب والشمال North- south وتبحث عن مجالات لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة وتستمر في تقديم المساعدات للدول النامية حيث قامت بمنح معاملة جمركية تفضيلية للدول الأسيوية وقامت بتقليص أو إسقاط الديون المستحقة على 38 دولة آسيوية وأفريقية للصين التي تقدر قيمتها 13.778 مليار يوان[2].

لذلك فإن الصين تحرص على بناء علاقات مستقرة مع الدول الكبرى الأسيوية وبذلك تهدف إلى صيانة وترسيخ الاستقرار الإستراتيجي في منطقة آسيا وكذلك تحقيق مصلحتها بالوقوف أمام المطامح الأمريكية للسيطرة على المنطقة وعملت بذلك على عقد تحالفات مع كل من الهند وروسيا النوويتين لكسبهما كحليفتين استراتيجيين بهدف ضمان مستقبلها في استمرار بروزها كقوة عظمى عالمية.

و تأتي الهند في أول قائمة أولويات الإستراتيجية الصينية نحو إعادة بناء العلاقات التعاونية الهندية ـ الصينية التي شهدت حالة من التأرجح ما بين التقارب والتنافر الكامل، حيث بدأت العلاقات بشكل إيجابي بين البلدين في عام 1945 عندما كانت الهند أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية ولم تعترف بحكومة الصين الوطنية (تايوان). و دعمها لحق الصين في الحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن، و لكن العلاقات سرعان ما بدأت تدخل مرحلة التوتر الشديد في عام 1959 بسبب المشاكل الحدودية التي تفاقمت بين البلدين مما أدى إلى اشتعال الحرب بينهما في عام 1962 والتي انتهت لصالح الصين وطدت خلالها الصين علاقتها

[1] Graham Bird"political Econmy of a trade- pist Appocg to .regionalism" institute of southest Asian studies foreign. Policy vol N°51 N°2,2002,p26….

[2] " التأرجح في العلاقات الهندية – الصينية"

http://usinfo- state-govjounals

مع باكستان المنافس الآخر للهند استمر هذا الوضع من 1979 إلى غاية 1998 شهدت هذه الفترة تطورا ملموسا في العلاقة بين البلدين توجت بزيادة رئيس وزراء الهند" راجيف غاندي "إلى الصين في ديسمبر عام 1988 حيث جرى التوقيع على ثلاثة اتفاقيات مشتركة لتسوية قضايا الحدود بينهما، والثانية نصت على التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والثالثة نصت على برنامج التبادل الثقافي[1].

ثم شهدت العلاقات عام 1991 تطبيعا أكبر بعد زيادة تطبيعا أكبر بعد زيارة رئيس الوزراء الصيني إلى الهند وكانت هذه الزيارة أول زيارة من نوعها يقوم بها مسئول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود لكن هذا التوافق تراجع بشكل واضح في عام 1998 وذلك عندما أقدمت الهند على القيام بعدد من التفجيرات النووية مما أعاد علاقة البلدين خطوات للخلف[2].

استمر الوضع كذلك إلى غاية الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الهندي" أتال بيهاري فإجباري *للصين في أواخر شهر يونيو عام 2003 ، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى الصين منذ عشر سنوات حيث مثلت هذه الزيارة دفعة حقيقية في سبيل تطوير العلاقات بين البلدين.

ومن أبرز القضايا التي تتفق فيها الصين والهند تتمثل في الأتي

- رفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة باعتبار أن ذلك ليس من مصلحة أي منهما خاصة في ظل سعي البلدين في أن تصبح كل دولة منها قوة إقليمية.
- مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين وهو ما دفع البلدين إلى الاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها وإقامة اتفاقية ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وهو ما صرح به الرئيس الهندي" كوشريان رامان ناراي نان "إمام البرلمان الهندي أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة جعلت الهند والصين تقتربان بشكل أكبر في الدفاع عن القيم المشتركة للديمقراطية والحرية والتعددية ضد قوى الإرهاب.

---

[1] graham bird, op- cit,pp23-26.

[2] التأرجح في العلاقات الهندية – الصينية" ، مرجع سابق

*صرح رئيس الوزراء الصيني" أتال فاجبائي "خلال تصريحات صحفية قبل بداية الزيارة مباشرة عن أملة في أن تؤدي زيارته للصين إلى
تعزيز الثقة والتفاهم بين شعبي وحكومتي البلدين وتنمية التعاون بينهما بصورة اكبر وعلى الجانب الأخر فقد أعرب نظيره الصيني إن هذه
الزيارة سيكون لها اثر كبير على تطور علاقات البلدين في المستقبل.

- رفض فكرة تقرير المصير فالهند ترفض إعطاء الكشمير بين حق تقرير مصيرهم كما أن الصين ترفض إعطاء هذا الحق لبعض الأقاليم خاصة التبت وتايوان.
- ضرورة تنمية الإعاقة الاقتصادية بين البلدين ودعم الهند لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حيث وقعة الصين والهند اتفاقا في بكين في 20 فيفري 2000 يؤكد دعم نيودلهي لسعي الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما نص الاتفاق علي زيادة التبادل التجاري بين البلدين[1].

وفي إطار توسيع العلاقات بين البلدين وقعت الصين والهند تسع اتفاقيات لتعاون الثنائي في كافة المجالات أبرزها اتفاقية لرفع القيود عن إصدار التأشيرات[2]، كما صدر بيان مشترك وقعه رئيس الوزراء الصيني"واين جياباو "ونظيره الهندي "أتال ببهاري فاجباي "وقد حدد البيان الأسس والمبادئ التي ستركز عليها علاقات البلدين خلال الألفية الثالثة والتي ينبغي إعطاؤها الأولوية خاصة في المجالات المتصلة بالأمن والبيئة والطاقة والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب كما اتفق الجانبان على ضرورة تجاوز خلافات الماضي والعمل على تسوية جميع القضايا المعلقة ومنها الخلافات الحدودية بالتفاهم[3].

و ذلك ما تجسد فعلا بعد التوقيع على مبادئ السياسية التي ترشد تسوية القضايا الحدودية بين البلدين في عام 2005 وتأكيد أن البلدين الجارين لا يمثل أي منهما تهديدا للأخر وضرورة تنسيق موقفهما في مختلف المحافل حيال القضايا الدولية وتعيين مبعوثين يعدان من الشخصيات البارزة في البلدين حيث عينت الهند" برايجيش مبشرا "مستشار الأمن القومي الهندي وعلى الجانب الأخر عينت الصين السيد" داي بينجو "نائب وزير الخارجية الصيني[4]. ومن المنتظر أن تشهد العلاقات الهندية الراهنة ـ الصينية مزيد من التقارب والتعاون على المدى القريب وخاصة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وخاصة بعد أن نظرة الدولتين الآن إلى بعضهما البعض أصبحت تقوم على فكرة أن الصراع بينهما لا يتركز في حقيقة الأمر على تهديدات متبادلة بين الطرفين بقدر ما يمثل صراعا للنفوذ الإقليمي وتركيز الانتباه على الأمور الداخلية بدلا من الدخول في صراعات قد تعوق نموهما الاقتصادي السريع فالتعاون المشترك أصبح في مصلحة الطرفين خاصة وأن حجم سكان البلدين يمثل حوالي ثلث سكان العالم[5].

---

[1] هشام الصادق، العلاقات الهندية – الصينية، قيمة الانفراج التاريخية ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 38 ، العدد 153 ، يوليو 2003، ص ص244 245.
[2] المرجع نفسه، ص246 .
[3] المرجع نفسه، ص246 .
[4] "نظرية السلام والتنمية والتعاون الصينية"، مرجع سابق، ص246 ص247
[5] هشام الصادق، العلاقات الهندية – الصينية، قيمة الانفراج التاريخية، مرجع سابق ،ص ص 246 247

و قد بدت الطبيعة المستجدة للعلاقات الصينية – الهندية كنتاج فرعي لمتغيرات الأمن في آسيا الباسفيك، حينما قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة إلى الهند مدتها أربعة أيام في عام 2004 تم خلالها التوقيع على إحدى عشر اتفاقية من بينها اتفاقية تعاون استراتيجي شامل لمدة خمسة أعوام واتفاقية أخرى تضمن مجموعة جديدة من المبادئ المرشدة بشأن وضع آلية لتسوية النزاعات الحدودية بين الدولتين كما أعلن" وين جياباو "أن الصين سوف تساند الهند في مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي وقال رئيس وزراء الهند" مانموهان سنغ ": "إن الهند والصين تستطيعان معا إعادة صياغة النظام العالمي ."وقد نمت التجارة بين البلدين من مائة ماليون دولار في العام 1994 إلى ما تقرب إلى 14 مليار دولار في عام2004 وعلينا أن نقول الآن أن الصين والولايات المتحدة يتنافسان على الهند من منطلقات متقاربة في مدلولاتها ومنذ زيارة الرئيس بيل كلينتون للهند وعلى نحو خاص من الرئيس" جورج بوش "للسلطة تحولت الولايات المتحدة من عدم المبالاة بالهند إلى تنمية العلاقات إستراتيجية معها، وخلال زيارتها للهند في مارس عام 2005 أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية" كوندوليزا رايس "على أهمية العلاقة الإستراتجية بين البلدين بما في ذلك الاستعداد المشترك لتصنيع الطائرات المقاتلة مثل f18،f16 [1] *.

إلى جانب الهند تتجه الصين نحو بناء علاقات الشراكة والتعاون الإستراتيجية مع روسيا والتي ازدادت ارتباطا في السنوات الأخيرة، هو ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية إذ يمكنها أن تتجاهل وفق منظورها الواقعي ثقل روسيا في الساحة الدولية كما لا تنسى أنها دولة نووية وتوثيق علاقتها مع الصين سيكون تهديدا استراتيجيا منها[2].

تعتبر الصين التحالف مع روسيا الورقة الرابحة التي تحاول استخدامها في وجه الولايات المتحدة وحجز الأساس لمواجهة القرن الواحد والعشرين بين الصين روسيا هو عقد مجموعة من الاتفاقيات :علاقات شراكة التعاون الإستراتجية واتفاقية حسن الجوار والصداقة بين الصين وروسيا أقامت من خلالها الدولتين نظرية أمن جديدة ترتكز على الثقة والمنفعة المتبادلة

---

[1] فؤاد مطر ، مرجع سابق ، ص13

* ثمة عدة عوامل تعزز الموقف الأمريكي الجديد تجاه الهند، فاللغة الخطابية بشان اكبر الديمقراطيين في العالم ، ليست بالجديدة لكنها تتلاءم مع التوجه الجيد للإدارة الأمريكية، كما أن الدور المتنامي الذي تلعبه الجالية الهندية المغتربة في الولايات المتحدة وعلى نحو خاص في مجال صناعات المعلومات ذو تأثير قوي يوازي النمو الاقتصادي الجامع الذي شهدته الهند مؤخرا وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي المخاوف الإستراتيجية بشأن الإرهاب الدولي وتعاظم قوة الصين ، المصر " الدبلوماسية الصينية لدعم التعاون الإقليمي.

[2] عبد اله نقرش وعبد الله حميد الدين ،" استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني الهندي الروسي "، المستقبل العربي
.(العدد 44 مارس 2003)، ص ص 12 13

والمساواة والتعاون وهما تسعيان إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وأكثر عدالة وعقلانية ديمقراطية وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون نموذجا للتعاون الصيني – الروسي[1].

و قد توطد التعاون مع روسيا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني" هوجينتاو "والتي تعتبر أول دولة زارها منذ توليه منصب رئيس الدولة وقد أجرى محادثات عميقة وواسعة مع الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين "وغيره من قادة روسيا ووقع رئيسا الدولتين على البيان المشترك الصيني – الروسي ووثيقتين أخريين صرح فيها كل من الرئيس" هوجينتاو "و"بوتين " بضرورة تعميق علاقات حسن الجوار والتعاون في مختلف المجالات لعلاقات شراكة التعاون بين البلدين[2].

إلى جانب تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسيا، ففي عام 1992 بلغت القيمة الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ب 4.63 مليار دولار أمريكي[3]، وفي عام 2002 قدرت ب 12 مليار دولار أمريكي وفي عام 2003 وصلت إلى 15.7 مليار دولار أمريكي إضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الذي اعتبره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين :بأن التعاون حول الطاقة من المجالات الأكثر أهمية في العلاقات بين البلدين وذلك أن في منطقة سيبيريا الروسية موارد طبيعية وفيرة، أما الصين التي تمر بمرحلة نمو اقتصادي سريع فتحتاج إلى الطاقة بكميات كبيرة، كما أقر الرئيس الروسي بوتين على أن روسيا تخطط إلى زيادة تصدير النفط الخام إلى الصين.

حاليا وبعد جهود مشتركة بين البلدين تم ترسيم % 97 من الحدود المشتركة الصينية-الروسية البالغ طولها 4300 كيلومتر وهذا يعني أن مشكلة الحدود التي انزعجت علاقات الدولتين قد حلت بصورة نهائية[4].

إلى جانب ذلك تحافظ الدولتان على تعميق وتكثيف الاتصالات على المستولى الرفيع وتعزيز الثقة والاحترام المتبادل بينهما على أساس المنفعة المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية[5].

و عبر" اندرو يانغ" من المجلس الصيني للدراسات السياسية المتقدمة في تايبي :أن المناورات الحربية التي ضمت القوات الصينية -الروسية حول شبه جزيرة" شاندونغ "في البحر الأصفر، مثل بداية التعاون العسكري والذي اعتبره يانغ أمر غير مسبوق يمثل بداية شيء جديد

---

[1] فؤاد مطر ، مرجع سابق ، ص15

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه ، ص15 .

[4] "نظرية السلام والتنمية والتعاون الصينية" ، المرجع السابق الذكر.

[5] سايمون تسيدال ، هل بدأ التحالف الصيني -الروسي العمل ضد أمريكا؟

http://www.voltrairnet.org//yahoo.fr.

وأضاف أن الهدف من التمرين الصيني - الروسي هو إرسال رسالة إلى تايوان، وفي نفس الوقت مثّل تحركا مهما جدا فيما يتعلق بالعلاقات المتطورة بين البلدين والجهود المشتركة للتعامل مع الأمن الإقليمي، ومضى" يانغ "للقول بأن الصين تعتبر أن الوقت قد حان لزيادة التعاون الاستراتيجي مع روسيا لموازنة الدور الأمريكي في المنطقة أن البلدين مهتمين لرؤية عالم متعدد الأقطاب بدلا من عالم بقطب واحد .وعن طريق العمل من خلال منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم"كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيرستان وطاجكستان "تسعى الصين وروسيا لتحقيق أمن مشترك و أجندة اقتصادية في آسيا الوسطى، حيث وجهت روسيا والصين دعوة للولايات المتحدة في إطار منظمة شنغهاي دعتا فيها الدولتين إلى إخلاء الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية التي أقامتها في المنطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وهو ما دفع بأوزباكستان لاتخاذ قرار يؤكد بضرورة طرد الولايات المتحدة من أراضيها[1]، وتبين عمق التفاهم الروسي- الصيني في موقفها المعادي لنظام الدرع الصاروخي الذي تتبناه الولايات المتحدة لأنه يضر بمصالحها، حيث أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس السابق" *جيانغ زيمن "أثناء لقائهما في 17 جويلية 2001معارضتهما الشديدة لهذا النظام لأنه سيعود بالضرر على أمن الصين وروسيا بالدرجة الأولى وأمن المجتمع الدولي بالدرجة الثانية[2].

بالإضافة إلى التوافق في موقف روسيا والصين عندما قام نظام الرئيس الأوزبكي "اسلام كريموف "في ماي عام 2005 بقتل الإسلاميين في انديجان، وجهت خلاله الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي انتقادات واحتجاجات شديدة ضد سلطات طشقند ، إلا أن كل من روسيا والصين أشادتا بالمجزرة ما جعل بعض المحللين يقتنعون بأن انعدام الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الميزتان اللتان تربطان تحالف موسكو -بكين[3].

إلا أن المحلل الإستراتيجي روبارت كاب "ROBERT. KAPP" يرجع أسباب التحالف الصيني- الروسي إلى الفائدة الجوهرية بالنسبة للبلدين :فبالنسبة للصين، فهذا التحالف سيمكنها من إنهاء جبهة التوتر مع روسيا و سيمكنها من الاستفادة من التكنولوجية العسكرية

---

[1] فؤاد مطر،المرجع السابق الذكر ، ص15 .

*أسباب معارضة روسيا والصين لنظام الدرع الصاروخي كما يلي.

1- سيدخل بالتوازن الاستراتيجي الدولي حيث سيمكن usa من رد أي هجوم صيني على تايوان دون أن تتموقع القوات الأمريكية في المضيق

2-سيضر بإستراتجية الحد من الأسلحة التي تتبناه روسيا

3-سيعزز التحالف العسكري بين اليابان وتايوان وبالتالي تعزيز استقلال هذه الأخيرة.

4-سيعزز المنظومة الدفاعية اليابانية ويشجعها على خلق نظام دفاعي صاروخي يخل بتوازن منطقة الباسفيك.

5-سيكون خطوة كبيرة لمحاصرة الصين وروسيا وتعزيز سيطرة USA في آسيا .

[2] سايمون تيسدال ،هل بدأ التحالف الصيني- الروسي ضد أمريكا؟ مرجع سابق.

[3] robert , a, kapp , the united-states and china a post septembre prespective, the china busnisess, review (novembre-decembre)2001, P8.

الروسية، بالإضافة إلى تحقيق الوازن الإستراتيجي ضد التواجد الأمريكي في المنطقة. أما بالنسبة لروسيا فتحالف مع الصين سيقلل من حاجاتها الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية، كما سيبقي على حظوظها في استرجاع مكانتها الدولية، ولعب دور جديد في النظام الدولي خاصة وأن الصين أصبحت قوة اقتصادية وبشرية تحتاج روسيا لدعمها وموافقتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في آسيا الوسطى[1].

لذلك يتوقع المحللون الإقليميون أن التعاون الثنائي بين الحليفين القديمين - روسيا والصين -سيتعمق بصورة مطردة ليس فقط في منطقة آسيا الباسيفيكية وإنما في وسط آسيا أيضا وبذلك فإن احتمالات تجدد محور موسكو -بكين يغذي المخاوف الأمريكية من تحديات سيواجهها الأمن القومي الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية.

لكن الباحثة" جينفر مول jenefer mool التابعة لمركز السياسة الخارجية في لندن تقول ":إن تطور علاقات التعاون الصينية – الروسية القائمة على معاهدة الصداقة في عام 2001 لا تمثل بالضرورة لعبة آسيوية كبرى " وتؤكد في نفس الوقت أن لدى روسيا والصين اعتراضات كثيرة على سياسية الولايات المتحدة حيث تقول : سيكون من الخطأ تعريف العلاقة بينهما لمجرد العداء لأمريكا"[2]

إذن ما يمكن استنتاجه مما قيل إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المستقبل المنظور تحكمها احتمالات الصدام والمواجهة، ذلك أن الولايات المتحدة تتعامل مع متغير تنامي قوة الصين واستمرار تطورها لتكون القوة الجديدة العظمى في إطار دبلوماسيتها الجديدة في كسب الدول النووية إلى صفها عبر حركة التحالفات التي بدأت تقيمها مع دول آسيا وخاصة الهند وروسيا، وبالتالي يجد المستقرأ للمستقبل إمكانية حدوث نزاع (اقتصادي ربما من احتمال أن يكون عسكري) بين الصين وحلفائها ضد الولايات المتحدة وحلفائها هي الأخرى.

إلا أن هذا السيناريو لمستقبل العلاقة بين المتحدة الأمريكية والصين في إطار الصراع لا ينفي إمكانية تحقيق الاستقرار في العلاقات بين البلدين في حال التوصل إلى تطوير شراكة إستراتيجية انطلاقا من فكرة الاحتياج الإستراتيجي، تدرك فيه كل من الصين والولايات المتحدة بأهمية كل طرف في الساحة الدولية، فهل احتمال الوصول إلى الاستقرار في العلاقات بينهما ممكن، وإن كان كذلك فما أسبابه؟

---

[1] robert. A. kapp, « the united- states and china : a post september perspective », the business. Review, (November- December), 2001, p 8

[2] جميل مطر ،" تطويع الخصم ، الضغوط الغربية على روسيا "، مجلة المستقبل العربي ، (العدد 323 ، جانفي 2006) ، ص53 .

المبحث الثاني :الوصول إلى استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين(الحالة المتقطعة)

يعتقد بعض محللي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أن مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية سوف يسير نحو الاستقرار في إطار من التفاهم والتعاون أكثر منه إلى التصادم فهم يعتبرون أن مصالح الطرفين متشابكة لدرجة تجعل من العداء أمر مستبعدا وتتجه الآراء إلى تأكيد هذه الفكرة من خلال فرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية الأولى : إن احتمالا الاستقرار والتوافق ستفرضه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والصين وتهيأ من خلالها الولايات المتحدة الفرصة للتعامل مع النهوض الصيني من أجل التأثير في المسائل المتعلقة بالأمن الأسيوي والاقتصاد العالمي.

الفرضية الثانية : إن احتمال الاستقرار تفرضه المشاكل التي تعاني منها الصين والتي تعترض نهوضها وهذا قد يفترض تقديم الصين لتنازلات إلى الولايات المتحدة.

ولدراسة هاتين الفرضيتين سنتعرض للمطلبين التاليين:

المطلب الأول : المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين الشعبية.

المطلب الثاني : مشاكل الصين التي تعترض بروزها كقوة عظمى.

المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين

إن فكرة احتمال الوصول إلى الاستقرار والتفاهم في العلاقات الصينية الأمريكية تجد تأييدها من خلال أصحاب الاتجاه الليبرالي الذي يدعو إلى ضرورة تبني سياسات تعاونية تجاه الصين وتشجيعها إلى مزيد من الاندماج البناء في النظام الدولي ومؤسسات التعاون الدولية ويستند هؤلاء إلى قراءاتهم لطبيعة العقيدة العسكرية التي يعتبرونها بطبيعتها عقيدة دفاعية غير توسعية ولم تخرج عن تلك السياسة إلا عندما اضطرت إليها اضطرارا .وحتى مع تحول الصين إلى قوة نووية *كان ذلك بدافع الردع أو الدفاع وليس الهجوم وتحقيق الهيمنة والتوسع الخارجي[1].

---

* وفق أصحاب الاتجاه الليبرالي فإن بناء الصين لقوتها النووية كان نتيجة سببين هما:
أولا :تأثير التطورات السلبية في البيئة الأمنية الإقليمية خاصة تدهور العلاقات الصينية -السوفياتية وعدم قدرة الصين على تطوير علاقات
صداقة مستقرة مع أي من القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة.
ثانيا :وقوع الحرب الصينية -الهندية في أوائل الستينيات واتجاه الهند لتطوير قدراتها النووية ،جعل ماوتسي تونج يقتنع بان ضمان استقلال
الصين من العدوان الخارجي هو تطوير ترسانتها النووية، المصدر:محمد فايز فرحات:
Htt://www.pbam.eg/acpss/abam file77 htm. 01/01/2001.

[1] محمد فايز فرحات، "المارد الأصفر:لما يخشي العالم صعود الصين؟"، مرجع سابق.

هذا إلى جانب ظهور نخبة في أوساط صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يقتضي من الولايات المتحدة إن تتعلم كيفية التعايش مع بروز الصين كقوة عظمى منافسة إلى جانب التأكيد على ضرورة الاستفادة من تجاربها في أسلوب تعاملها مع الصين في إطار سياسة الاحتواء[1].

وجاء كتاب" جيرالد سيجال Grald-Segal" بعنوان" دفاعا عن الصين "ليؤكد على أن علاقة الولايات المتحدة المتطورة Evolving مع الصين ستحدد إلى حد بعيد مسار وطبيعة دور الصين المتصاعد ففي حال تحقق التفوق الصيني في ظل علاقة أمريكية-صينية إيجابية فمن المرجح أن تكون الصين قوة معتدلة وذلك ما أثبته التوزيع العالمي للقوة فتجارب دولتين من أجل السيادة ينتج الحرب لأن الدولة المسيطرة الحاكمة قامت بتحدي القوة الصاعدة"، وهذا ما يجب على الولايات المتحدة تجنبه وبالنظر إلى المستقبل القريب على الولايات المتحدة والصين أن تقيما مصالحهما ضمن سياق النظام العالمي وتسهيل عملية بناء الثقة مما ينتج عنه تدريجيا هياكل للاستقرار في علاقات الدولتين[2].

يضع الإستراتيجيون الفرص المتاحة لتشكيل علاقات التفاهم بين الولايات المتحدة والصين الشعبية التي تبدأ من تحقيق المصالح المشتركة وضرورة معالجة بعض القضايا المتعلقة بالمجالات التالية:

1 -ينبغي للولايات المتحدة تعمل على الاعتراف بأن القيم في الحقيقة نسبية ولا بد من التوقف عن التبشير بالقيم الأمريكية الليبرالية بشأن حقوق الإنسان والتي تشير أشياء مجتمعات شرق آسيا خاصة الصين.

2 -يجب أن ينظر مخططو السياسة الأمريكية إلى أبعد من الحكم الشيوعي ويحاولوا إقامة رابطة مع الشعب الصيني قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون[3].

3 -إنشاء شراكة أمنية مع الصين تتحمل من خلالها الصين مسؤوليات جديدة"لابد من تشجيع الصين على المزيد من المشاركة في منع الانتشار النووي لضمان الأمن العالمي".

4 -تثبيت مسألة تايوان إلى صيغة تسمح لتايوان بالمشاركة في الأنظمة الدولية لمنع الانتشار النووي.

5 -ينبغي على الصين أن تكون أكثر شفافية فيما يخص اهتماماتها الأمنية والدفاعية.

[1] Sung B .Ahun, op- cit, pp 130-132.
[2] Sung B .Ahun, op- cit, pp 130-132.
[3] ibid.pp138-139 .

6 - الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين لأن ذلك سيمهد الطريق لإيجاد علاقات أكثر استقرار بين البلدين.

ويشترط بالإضافة إلى ما سبق ولكي يحقق الخطاب الإستراتيجي الأمريكي-الصيني تقدما ونجاحا أن يكون مستديما وجادا ويعكس رغبة واضحة من الطرفين لتحقيق الاتفاق، تحقق خلاله الولايات المتحدة والصين أهدافها والعمل على التخفيف من حدة التناقض في المصالح الإستراتيجية والمرتبطة بالمصالح القومية، والتي عبرت عنها مستشارة الأمن القومي " كوندوليزا رايس "وانطلاقا من مرجعية" المصلحة القومية الأمريكية التي جاء بها البرنامج الاستراتجي الأساسي للإدارة الجمهورية بقولها ":إن السياسة الأمريكية الخارجية للإدارة الجمهورية الجديدة يجب أن تكون أممية مفتوحة على الخارج، بيد أن خلفيتها تبقى على الوعي بالمصلحة الأمريكية والدفاع عنها[1]".

ومع تغير الأوضاع الدولية وتعزز قوة الصين الجديدة بدأت الولايات بتعديل سياستها تجاه الصين وظهر اتجاه فك الجهود في العلاقات الأمريكية-الصينية والذي اتضح من خلال خطاب جورج بوش بأن الحكومة الأمريكية ستثابر باستمرار على تعزيز التعاون مع الصين وضمان استقرار العلاقات بين البلدين والتزام الولايات المتحدة بمعارضة استقلال تايوان[2].

وأعلنت الصين هي الأخرى على أن التنمية المستدامة والمستقرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة تخدم المصالح الأساسية والطويلة الأمد للبلدين وذلك ما جاء في أخبار" شينخوا "على لسان نائبه رئيس المجلس الدولة الصيني" وويي " في واشنطن يوم 24 ماي 2007 في خطاب بمأدبة استقبال أقامتها ستة منظمات أمريكية للترحيب بها كأكبر دولة نامية في العالم فإن الصين والولايات المتحدة تتمتعان بإمكانيات واسعة للتعاون في العديد من المجالات وأضافت أن الحوار والاتصال المعززين بين الجانبين لن يفضي إلى تنمية اقتصادينا فقط بل أنه مفيد للتنمية المستدامة والمستقرة للاقتصاد العالمي أيضا، ولدى تطرقها في الاجتماع الثاني للحوار الاقتصادي الإستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية الذي عقد في22 -23 ماي 2007، قال" وويي :"أنه وعبر الحوار واصلنا تفهمنا لقلق بعضنا البعض وتجاوزنا الخلافات ووسعنا الأرضية المشتركة وعززنا الثقة المتبادلة وحققنا العديد من النتائج الملموسة"

في سبيل دفع الروابط البناءة والتعاونية بين الولايات المتحدة والصين قدما خلال القرن الواحد والعشرين بطريقة شاملة، نشرت الصين كتابا في 19 أفريل 2007 حول زيارة رئيس

---

[1] السيد ولد أباه ، المرجع السابق الذكر، ص ، ص36 -ص48

[2] بيتر بوكس ، جي هاي شين ،، العلاقات الصينية -الأمريكية، مرجع سابق.

الدولة الصيني" هوجينتاو" للولايات المتحدة في 18-21 أفريل 2006 يحتوي على خطب الرئيس" هوجينتاو "والوثائق الأساسية الأخرى وكان الهدف منه هو تعميق الثقة بين البلدين والمساعدة في إيجاد مجال للتعاون والتوافق بين الجانبين وقد نشر الكتاب في دار نشر شؤون العالم[1](world affairs) يعتقد بعض علماء المستقبليات من بينهم الأمريكي بيتر شوراتز " "peterschwartz ، وروكي روزي " RokyRozy " أن خدمة المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والصين ستدفع إلى الاستقرار والمشاركة الفعالة في حل الخلافات بينهما .كما ركز "بيتر "على المشاركة القائمة عل المصالح الاقتصادية بدل المصالح الجيو -سياسة.

أما روكي روزي فيدرس سناريو استقرار العلاقات الأمريكية-الصينية من خلال ما ستواجهه الصين من أزمات داخلية إثر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وهذا ما قد يعرضها إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وهذا سيدفع القيادة الصينية إلى تكثيف علاقاتها مع الولايات المتحدة[2].

وفي نفس الوقت سيحث تقارب في وجهات النظر بين الدولتين أثر تزايد العلاقات والمعاملات التجارية بينهما فيما يخص القضية التايوانية وبالتالي إلغاء الخلافات الجيو - سياسية بينهما[3].

وبذلك فإن متغيرات المصالح الإستراتيجية لكلا الجانبين مبرر أكبر لاستمرار وتوسيع العلاقة فبروز الصين كشريك للأمن بالنسبة لولايات المتحدة أضمن لها من أن تكون خصما في القرن الواحد والعشرين[4]، ومن مصلحة البلدين تعزيز التعاون الإقليمي والاستقرار العالمي ذلك إن حدوث حرب بين القوى العظمى التي تحدث بعيدا عن أرضها -ستدمر بشكل كبير اقتصاد البلدين[5].

وبالتالي أدت الحسابات الإستراتيجية بين البلدين إلى إتباع خطوات تنبأ ببداية حدوث مرحلة من الاستقرار والوفاق على مستوى العلاقات بين البلدين.

---

[1] وويي " العلاقات الاقتصادية الصينية – الأمريكية تخدم المصالح الأساسية والطويلة الأمد."

[2] nxiacaoOthers, senarios for the futur of united states and china relation, report of work shop, nautius Institute 2001, p 02.

[3] Ibid, pp 6-7

[4] أشتون ب – كارتر ، ويليام ج ، بيري ، الدفاع الوقائي استراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ص101

[5] john, merchimer, opcit, p 105

مشاكل الصين التي تعترض بروزها كقوة عظمى

تمكنت الصين عبر منهج تنموي فريد من أن تحقق إنجازات واسعة النطاق في ظل نظام جمع بين العديد من الاستثمارات الخارجية والمساعدات التكنولوجية من تحقيق أعلى معدلات في النمو الاقتصادي وقد قادت هذه الإنجازات الاقتصادية إلى تغيرات مماثلة على الصعيد الاجتماعي مع تنامي تنظيمات المجتمع المدني، إلا أن العديد من المؤشرات أكدت على أنه بالرغم مما تتمتع به الصين من مقومات تؤهلها لشغل مكانة دولية بارزة، إلا أنها تفتقر إلى بعض المقاومات التي تجعلها ترتقي لمصاف القوى الدولية الرائدة، وذلك نتيجة لجملة من المشاكل على المستوى الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري[1].

أولا -على المستوى الاقتصادي

بعض الآراء تتوقع هبوطا في الاقتصاد الصيني والذي يعاني من ازدياد في التفاوت بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد بين المناطق التي تقع على الساحل الشرقي للصين وتلك التي تقع في الداخل حيث أنه طبقا لما جاء في مقال في" china daily" في 29 نوفمبر 2005 أن نسبة الأجور من الدخل القومي انخفضت من % 16 عام 1989 إلى % 12 عام 2003 رغم حقيقة أن الاقتصاد تضاعف مرتين خلال هذه الفترة[2].

ويضيف الاقتصاديون على جوانب الضعف في الاقتصاد الصيني خاصة إذا ما تمت مقارنته بالاقتصاد الداخلي الأمريكي، فعلى سبيل المثال لا تزال الصين رغم الطفرات في نمو الاقتصادي مثل العديد من الدول الفقيرة لا يزيد متوسط الدخل عن ربع متوسط التدخل في الولايات المتحدة، ولا يعتدي الحد الأدنى للأجور ثلث نظيره الأمريكي، رغم حرص الصين على الحصول على التكنولوجيا الحديثة لدعم وتطوير قطاع الصناعة، فإنها لا تنفق إلا10% من إنفاق الولايات المتحدة على البحوث والتنمية ويضاف إلى هذه الجوانب العامل الإداري حيث أن الصين في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وتحسين أوجه الاتفاق وتضييق الهوة في مستويات الدخل بين المناطق الريفية والمدن[3]، إلى جانب توسع الصين في الاستثمار والتصدير والذي ساعد في نمو الاقتصادي الصيني إلا أنه من ناحية ثانية فإن حدود الطلب للسوق العالمية على الصادرات الصينية فرض قيودا على قدرة العمالة الرخيصة على جذب

---

[1] هدى ميتكس " مقومات انجازات وعقبات الصعود الصين " ، الصين اليوم ، العدد 35 يوليو2004 ،

[2] "هل يمكن أن تصبح الصين قوة جديدة لتتقيد التوازن في النظام العالمي؟

http : www.arabic people - daily.com.cn/31664/index.htm/

[3] يحي عبد المبدئ محمد ، مرجع سابق.

الاستثمارات ما أدى إلى هبوط الطلب الأمريكي على المنتجات الصينية، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي والذي سيؤدي بالضرورة إلى تزايد البطالة.

كما أن نظام الاستثمار والنمو من أجل التصدير يحتوي على تناقض داخلي، فيما تنافس الحكومة المحلية مع بعضها البعض على الاستثمار في بلادها يؤدي ذلك إلى الازدواجية في المشروعات الصناعية وفي الإنتاج الضخم الذي يتجاوز القدرة للأسواق.

وهذا هو السبب في أن الحكومة الصينية تبدي تخوفها وحذرها من المعدل الاستثنائي للنمو والذي يبلغ % 10 سنويا، فالقادة الصينيون يدركون الحاجة الماسة لضمان استمرار النظام[1].

وقد كشف كبير العلماء في التنمية المستدامة بأكاديمية العلوم الصينية في ندوة عقدت في بكين في 10 ماي " 2003 نيوون يوان " إن الصين لا مفر من أن تواجه ستة تحديات أساسية في القرن الواحد والعشرين بما في ذلك الطاقة والاستخدام غير العادي للموارد الطبيعية، والتحديات الخمس الأخرى هي :الذروات الثلاث لتعداد السكان (عدد السكان، التوظيف، الشيخوخة)، الظروف البيئية تتدهور كليا رغم تحسينها جزئيا، الضغوط الهائلة لتنفيذ إستراتيجية المدنية، تطبيق البون إقليميا في التنمية والحل التدريجي للزراعات الثلاث (الزراعة والمزارعين والريف)، إعداد قدرة الدولة على التنمية المستدامة وقدرة المنافسة الدولية[2].

أصبحت التجارة الخارجية الصينية بالعجز التجاري الكبير 4 أشهر متتالية بعد 10 سنوات من تحقيقها للفائض التجاري، وذلك نتيجة سلسلة من التأثيرات منها خفض نسبة إعادة ضريبية الصادرات وسياسة ضبط الاقتصاد الكلي، ومنذ التسعينات من القرن السابق اتجهت القيادة الصينية إلى تفضيل الصادرات على الواردات، حيث بلغ حجم صادرات الصين 162.74 مليار بزيادة % 33.5 حجم الواردات 173.5 173.5مليار دولار بزيادة % 42.4 وصل إجمالي حجم الصادرات والواردات 336.24 مليار دولار بزيادة % 38 وعليه وصل إجمالي العجز التجاري من السلع الصينية إلى 10.76 مليار دولار منذ عام 2004[3].

من ناحية أخرى فإن أهم المشاكل التي تعترض الاقتصاد الصيني هي الضغوط الاقتصادية الخارجية من الولايات المتحدة بالنسبة للسياسات التجارية، حيث أنه مؤخرا رفعت الولايات المتحدة قضيتين تجاريتين جديدتين ضد الصين في منظمة التجارة العالمية بشأن قرصنة حقوق الطبع وفرض قيود على بيع الكتب والموسيقى وأشرطة الفيديو والأفلام الأمريكية ومثل

---

[1] جون شان ، الصين فى المنظومة العالمية، المرجع السابق الذكر.

[2] نيو ون يوان ،" الصين تواجه ستة تحديات في التنمية"،

http :arabic people daily.com.cu/316257/5

[3] الصين تواجه تحديات في تفضيل الصادرات على الواردات.

http : www.arabic peopledaily.com.cn/31659/2576067

ذلك جهود إدارة بوش لزيادة الضغوط على الصين في مجال التجارة[1]، خاصة بإقدام شركة طاقة صينية تعرف باسم "**CNOOC**" لشراء الشركة النفطية الأمريكية يونوكال **UNOCAL** واستغل هذا الموضوع لإثارة موجه مضادة للصين، واستخدمت تعاير مثل" حرب الطاقة " وقولهم بأن هذه الصفقة ستساعد الصين على احتكار الإمداد البترولي والقيام بتهديد الأمن القومي الأمريكي، وهو ما دفع مجلس النواب الأمريكي إلى تعديل قانون يحظر على بنك الاستيراد والتصدير تقديم قروض مالية للصين لترميم محطة توليد الكهرباء النووية[2].

أما على المستوى السياسي

فيبرز مشكل الإصلاح السياسي الذي لم تقطع فيه الصين شوطا كبيرا بما يؤهل نظامها السياسي لأن يتحول إلى قدرة لغيرها من الدول الأسيوية كما أن سياسة الحزب الواحد "الحزب الشيوعي الصيني "أصبح يقود إلى توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية خاصة في الريف زيادة الضرائب والفساد الرسمي المتأصل في النظام الأوتوقراطي الذي أدى إلى اندماج النفوذ السياسي مع المال[3] .

و بالرغم من تحقيق الصين لوحدتها باستعادتها" هونج كونغ" عام 1997 ، وماكاوا 1999 ، إلا أن بكين لم تتمكن من إيجاد مناخ للاستقرار السياسي واستمرار أجزاء من النخبة المحلية في رفض تدخل بكين المفرط في شؤون المدينة، ولا زالت الصين عاجزة على حل الورطة السياسية في هونج كونج بعد أن أجبرت المطالبة الجماهيرية بالحقوق الديمقراطية أول رئيس سلطة تنفيذية لهونج كونج وهو" تانغ تشي هوا " على الاستقالة وحل محله" دو نالدتسانج."

و تعتبر الصين أن أي تنازل يمنح لهونج كونج سيحفز النخبة المطالبة بالحقوق الديمقراطية في داخل الصين، وهي إحدى المشكلات وهي إحدى المشكلات لهونغ كونغ سيحفز النخبة المكالبة بالحقوق الديمقراطية في داخل الصين وهي إحدى المشكلات المتفجرة بالنسبة لتايوان وفي حال هذه الأخيرة فإن احتمال اشتداد التوتر نتيجة لاختلاف النظام السياسي بين هذين الإقليمين والصين[4]، وبالتالي فإن المشكل الجوهري على المستوى السياسي هو مناخ القهر السياسي والطابع غير الديمقراطي للحكومة الصينية وانتفاء حرية التعبير.

---

[1] تحولات شركة عميقة في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، تعتبر شركة يونوكال الأمريكية تحتل التاسع من بين الشركات النفطية الأمريكية، ويرجع سبب بيعها سوء إدارتها.
[2] جون شان، الصين فى المنظومة العالمية، مرجع سابق.
[3] هدى ميتكيس، مرجع سابق ، ص38 .
[4] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق ، ص14 .

أما على المستوى الاجتماعي

إن الضرر الاجتماعي هو الأمر الأكثر أهمية من المشكلات الاقتصادية المباشرة، والذي نجم عن فوضى السوق وتركز الثروة في أيدي الطبقات الاجتماعية المميزة في هذا الإطار، حيث يشير برنامج التنمية التابعة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 2005 إلى أن الصين تتساوى مع الولايات المتحدة في مستوى التفاوت الاجتماعي، فكلاهما يقف عند 0.45 طبقا للمقياس العالمي المعترف به للتفاوت الاجتماعي كما حذر التقرير من أن هذه الفجوة بين الأغنياء والفقراء أدت إلى حرمان وتدهور أوضاع مئات الملايين من الصينيين ونتيجة لذلك تدهورت إلى حد كبير المكاسب الاجتماعية الضخمة التي حققتها ثورة 1949 ، وخاصة ما يتعلق بالتعليم العام والرعاية الصحية[1].

بالإضافة إلى تنامي السخط الاجتماعي واتساع الغضب والعداء للنظام في أوساط للعمال والفلاحين، ووفقا للإحصاءات الرسمية الحديثة والصادرة في جانفي 2006 ، عن وزارة الأمن العام الصينية ازدادت أعداد الاحتجاجات وأعمال الشغب بنسبة % 6.6 حيث سجل نحو87 ألف حادث في عام 2005 ، وكان أحد هذه المصادمات الدموية بين السلطات والمحتجين في إقليم "جوانغ دنغ "في جنوب شرق الصين وكانت هذه المرة الأولى التي تستخدم فيها الحكومة الصينية أسلحة نارية لقمع احتجاج منذ مذبحة " تيان ننمان " علقت عليه مجموعة " سترات فور" strate for الفكرية على الحادث باعتبار بوادر الانفجار في الصين، ويضيف تعليق على أن تصاعد حدة وازدياد كثرة هذه المواجهات، بينما ترتكز وسائل الإعلام الغربية على النمو الاقتصاد الصيني وعلى الفنادق الغربية في المدن الصينية الكبرى، بينما الجماهير الصينية تتحمل نتائج التصنيع وتعتبر هذا النمو مجرد فضل اقتصادي وتأتي الاضطرابات نتيجة لذلك[2].

كما لا يمكن للصين أن تخفي حقيقة وجود حوالي 140 مليون أي ما يعادل % 15 من الأيدي العاملة الرخيصة وعادت ما تصف " عمال الترحيل "أي ليس لهم مقر إقامة ثابت، وحقيقة أن ما يزيد عن 400 مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم[3]، وبالنسبة للمستوى فبالرغم من أن الصين عملت في المرحلة الأخيرة على زيادة قدراتها العسكرية من خلال زيادة ذخيرتها من الأسلحة، إلا أنه بقي عليها الكثير لتنجزه لتصبح قوة عسكرية تستطيع تحدي القوة العسكرية الأمريكية، فصناعة التسلح الصينية تعاني من عيوب أساسية لا تعينها على خوض سباق تسلح من الولايات المتحدة، فالصناعة العسكرية تعول كثيرا على تجربة في التعاون

[1] جون شان، الصين فى المنظومة العالمية، مرجع سابق.
[2] "هل يمكن أن تصبح الصين قوة لتقيد التوازن في النظام العالمي "، مرجع سابق.
[3] يحي عبد المبدي محمد، مرجع سابق.

الصناعي -الأمني -الدفاعي مع الاتحاد السوفيتي وليس بحوزة الصين بنية تحتية صناعية متقدمة تستطيع من خلالها الوصول لمستوى متطور من الأسلحة الجديدة[1].

هذا إلى جانب المشاكل البيئية فحسب تقديرات فإن الصين في عام 2010 ستكون أكبر منتج للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وذلك نتيجة لسياستها الخاصة بالتوسع الصناعي، أين تستمر فيها الدول الكبرى – ليس لرخص اليد العاملة فحسب -لتجنب هذه الدول للمخاطر البيئية[2].

أمام هذه التحديات التي تعترض استمرار النهوض الصيني، فإن نجاح الصين - حسب الدكتور محمد سعد أبو عمود - يعتمد على قدرتها في إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتقليل الآثار السلبية لعناصر ضعفها خاصة على مستوى السياسة الخارجية للصين[3].

لذلك، فإنه من المتوقع أن تلجأ الصين إلى سياسة المهادنة وتقديم التنازلات لتتمكن من حل مشاكلها خاصة الاقتصادية بمساعدة أمريكية سواء التقنية أو بمساعدتها على بناء نظام مالي ومصرفي يؤدي إلى استقرار سياستها الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني ترجع حدوث وفاق واستقرار في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين سواء كان هذا الوفاق مبني على الغربة الأمريكية في تحقيق علاقات هادئة مع الصين لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، الاقتصادية والأمنية في منطقة آسيا .أو مبني على اضطرار لقبول الرضوخ للمشيئة البيئية لاستكمال مسيرتها فالصين لم تكن لتتمتع بهذا التطور الاقتصادي لولا وجود عدة عوامل أساسية، تأتي على رأسها الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بصورة مطردة عام 1979، وما تلاها من انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001.

[1] كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص150

[2] يحيى عبدالمبدي محمد، مرجع سابق.

[3] محمد سعد ابو عامود " مقومات الصعود الصيني ، مجلة الصين اليومي ن العدد 35 يوليوي 2004 ،ص ص40-41

المبحث الثالث: مبادرة "طريق الحرير" الجديد : ربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي

حققت الصين إنجازات اقتصادية كبيرة، وتركزت طفرتها الاقتصادية خال العقود الثالثة الماضية، حيث حقق اقتصادها معدلات نمو تفوق الـ 10% وحافظ على ذلك لسنوات ممتدة، ما دفعها إلى الصعود إلى المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الاقتصاد بعد الواليات المتحدة، متغلبة بذلك على اليابان التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة. واستطاعت الصين خال تلك المرحلة أن تحقق طفرة صناعية غير مسبوقة، كما أنها باتت أكبر دولة مصدرة في العالم، ما أهلها لتحقيق فائض تجاري مع معظم دول العالم من دون منافس . في هذا المبحث سنسلط الضوء على مبادرة "طريق الحرير" الجديد، أهدافها و دوافعها، و شبكة المسارات و الممرات التجارية العالمية ، و الانعكاسات الاقتصادية على "الدول المشاركة"، و التحديات و الصعوبات التي بالامكان مواجهتها.

ولكي تتمكن الصين من مواصلة هذا التوسع فإنها أطلقت "مبادرة الحزام والطريق"، التي تساعدها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي. وتعتمد هذه المبادرة على استثمار فكرة "طريق الحرير" القديم، ذلك الطريق البري الذي كان يربط الصين بمنطقة وسط آسيا والبحر المتوسط منذ آلاف السنين، لكن المبادرة الحادي والعشرين، كما تعد المبادرة أوسع نطاقا من الناحية الجغرافية مقارنة بطريق الحرير القديم إذ أنها تربط الصين بالعالم الخارجي بداية من مناطق شرق وجنوب ووسط آسيا وصولا إلى قارة أوروبا مرورا بمناطق غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أهداف ودوافع مشروع الحزام والطريق

تمثل "مبادرة الحزام والطريق" إحياء لفكرة "طريق الحرير" القديم، الذي كان يربط الصين بالعالم الخارجي قبل ألفي عام، لكن المبادرة الجديدة تنطوي على ملامح وأبعاد عديدة أكبر وأوسع مما كان عليه "طريق الحرير" القديم، ولذلك سينصب اهتمام هذا القسم على تناول المبادرة الجديدة، بداية من خلفيتها التاريخية ومحاورها والدول المشاركة فيها والأهداف المبتغاة منها.

الخلفية التاريخية للمبادرة:

تاريخيا يشير" طريق الحرير " إلى مجموعة من الطرق البرية، التي كانت تربط منطقة شرق آسيا بالبحر المتوسط، مرورا بمنطقة وسط آسيا، غير أنه لم

يكـن معروفـا علـى وجـه الدقـة المسـار الرئيسـي لهـذا الطريـق. وقـد كان الرحالـة والجغرافـي األلمانـي فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن هـو أول مـن اسـتخدم تسـمية "طريـق الحريـر"، وذلـك فـي عـام 1877 ،وقـد اسـتخدمها لوصـف الطـرق التـي كان يمـر مـن خاللـه الحريـر الصينـي المنتـج مـن قبـل إمبراطوريـة الهـان Han Empire ، خـلال الفتـرة مـن عـام 206 قبـل الميـلاد إلـى عـام 220 ميلاديـة، وصـولا إلـى وسـط آسـيا.

وعلـى الرغـم مـن أن اسـتخدامه هـذا المصطلـح كان مقتصـرا، علـى هـذا الطريـق خـلال تلـك الحقبـة التاريخيـة تحديـدا من دون الاشـارة إلـى الممـرات التجاريـة التـي ربطـت بيـن المنطقتيـن خـلال فتـرات تاريخيـة لاحقـة، فـإن المفهـوم صـار يسـتخدم بعـد ذلـك للاشـارة إلـى كل الطـرق التـي كانـت تربـط بيـن الصيـن ووسـط آسـيا وحـوض البحـر المتوسـط[1].

ويلاحـظ أن هـذه التسـمية كانـت مضللـة، نظـرا لعـدد مـن العوامـل، فهـذه الطـرق التجاريـة لـم تكـن تسـتخدم لتجـارة الحريـر فقـط، بـل تـم الإتجـار عبرهـا فـي عـدد كبيـر مـن السـلع، والتـي يفـوق بعضهـا أهميـة منتـج الحريـر، مثـل الخيـول والقطـن والـورق والبـارود. ومـن جهـة ثانيـة، فـإن هـذه الطـرق لـم يكـن مقصـودا بهـا الربـط بيـن الشـرق والغـرب فقـط، بـل كان جانـب منهـا يتجـه إلـى شـبه القـارة الهنديـة، والتـي سـاهمت ليـس فقـط فـي تجـارة البضائـع، ولكـن فـي نشـر الديانـة البوذيـة هنـاك.[2]

تاريـخ طـرح المبـادرة والـدول المشـاركة فيهـا:

أعلـن الرئيـس الصينـي "شـي جيـن بينـغ" عـن "مبـادرة الحـزام والطريـق" للمـرة الأولـى فـي عـام 2013 بعـد توليـه مقاليـد الحكـم فـي بـلاده، وكانـت المبـادرة تحمـل آنـذاك اسـم "حـزام واحـد وطريـق واحـد" One Belt OneRoad وفـي ماي مـن عـام 2017 اسـتخدمت بكيـن لأول مـرة مصطلحـا جديـدا للإشـارة إلـى المبـادرة، وهـو "مبـادرة الحـزام والطريـق" Belt and Road Initiative[3]

[1] James A. Millward, the Silk Road : A very short Introduction, Oxford :Oxford University Press, 2013, pp. 20-21

[2] Ibid., p. 21.

[3] مشروع "طريق الحرير" الصيني، بي بي سي عربي، 15 ماي 2017، ومجود عال الرابط التالي: https://bbc.in/2u5D0Wa

وحتى شهر جانفي من عام 2018 نجحت الصين في اجتذاب 75 دولة و 35 منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة، التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، بل يمتد نطاقها لتشمل أستراليا ونيوزيلندا.[1]

وتتمثل أهم الدول التي قبلت المشاركة في المبادرة ماليزيا وماينمار والفلبين وتايلاند في منطقة جنوب شرق عن آسيا، بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى الخمس، فضلا عن أفغانستان وبنجلاديش والهند والمالديف ونيبال وباكستان في منطقة جنوب آسيا، بجانب 24 دولة في منطقة أوراسيا، أهمها روسيا وألبانيا وبيلاروسيا وتركيا وأوكرانيا ورومانيا وبولندا، و 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط، أبرزها الإمارات والسعودية ومصر والكويت والبحرين وعمان والأردن ولبنان وسوريا. وتضم الدول المشاركة في المبادرة مجتمعة 62.3 %من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو 35.3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو 24% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي.[2]

ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية عام 2017 ،أنفقت الصين نحو 34 مليار دولار على المشروعات المتضمنة فيها، تنوعت ما بين الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وخطوط وشبكات الطاقة[3].

أهداف المبادرة:

تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ - **الاستفادة من نمو التجارة العالمية:** فمن المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم، لاسيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية من خلال ذلك من أجل تصريف منتجاتها.

---

[1] فرص و تحديات على "طريق الحرير"، مجلة الصين اليوم، 1 ماي 2017، موجودة على الرابط التالي:
https://bbc.ly/2uh8jNe

[2] The Belt and Road Initiativ : 65 Countries and Beyond, Fung Business Intelligence Centre, May 2016, (p.1) accessible at : https://bit.ly/2k3cOck

[3] China's Belt and Road Initiative, Five Years In, Stratfor, June 22,2018, accessible at : htpp://worldview.stratfor.com/article/chinas-belt-and-road-initiative-five-years

ب- **تعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالميا:** تسعى الصين تعزيز إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية "اليوان"، وصوال إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي .

ت- **تطوير االقتصاد الصيني**

ث- **تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصاالت الصينية**

ج- **تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا:** هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال "مبادرة الحزام والطريق" إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا.

ح- **توسيع الدور الخارجي للصين:** تشمل المبادرة دولا ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظرا إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفا في القدرات الأمنية، كما هي الحال في بعض الدول الأفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، ويأتي في هذا السياق كذلك قيام شركة "مجموعة ديوي الأمنية المحدودة " الصينية بحماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا[1].

خ- **تأمين استقرار إمدادات الطاقة**

شبكة من المسارات والممرات التجارية العالمية

تتكون "مبادرة الحزام والطريق" من مجموعة كبيرة من الممرات والطرق البرية والبحرية وخطوط الأنابيب، وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تنطلق من الصين، وصولا إلى قارة أوروبا، مرورا بجميع المناطق الواقعة في هذا المسار، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

الممر الاقتصادي لطريق الحرير (الطرق البرية): يعد "الحزام البري" هو المكون الأول لمبادرة الحزام والطريق، والذي يمثل على وجه الخصوص إحياء لطريق

[1] Alessandro Arduino, China's Private Army, protecting the New Silk Road, (US :Springer, 2018), p. 103.

الحريـر القديم. و"الحـزام البـري" عبـارة عـن شـبكة مـن الطـرق البريـة وكذلـك خطـوط السـكك الحديديـة، التـي تربـط الصيـن بقـارة أوروبا مرورا بوسـط آسـيا والشـرق االوسـط، كمـا أنهـا تسـتهدف ربـط الصيـن مـن ناحيـة ومناطـق جنـوب شـرق آسـيا وجنـوب آسـيا وسـواحل المحيـط الهنـدي، مـن ناحيـة أخـرى.

طريـق الحريـر البحـري: يأتـي "طريـق الحريـر البحـري" كثانـي مكـون محـوري لـ"مبـادرة الحـزام والطريـق". وقـد أعلـن الرئيـس الصينـي لأول مـرة عنـه فـي حديثـه أمـام البرلمـان الإندونيسـي فـي أكتوبـر 2014 ،فـي إطـار حديثـه عـن ضـرورة تعزيـز التعـاون البحـري بيـن الصيـن ودول "مجموعة الآسـيان ." وهـو قـد اسـتخدم حينهـا مفهـوم "طريـق الحريـر البحـري "ويهدف هـذا الطريـق إلـى تطويـر البنيـة التحتيـة البحريـة للـدول الشـريكة فيـه.[1]

خطـوط أنابيـب النفـط والغـاز الطبيعـي: تمثـل خطـوط أنابيـب النفـط والغـاز الطبيعـي مكونـا محوريا من مكونات "مبـادرة الحـزام والطريـق"، والتـي تسـعى الصيـن مـن خلالهـا إلـى تأميـن مسـارات بديلـة وآمنـة لوارداتهـا مـن النفـط والغـاز بعيدا عـن المسـارات التقليديـة، التـي تتهددهـا المخاطـر الأمنيـة والاسـتراتيجية، لاسـيما أن الصيـن تسـتورد، وكمـا سـبق الذكـر، نحـو 80 %مـن احتياجاتهـا مـن الطاقـة عبـر مضيـق "ملقـا."

طريـق الحريـر الرقمـي: تتضمـن المبـادرة أيضـا إنشـاء شـبكة متطـورة مـن البنيـة التحتيـة الإلكترونيـة تسـتكمل مهمـة ربـط الصيـن بالعالـم الخارجـي فـي عصـر التكنولوجيـا، عبـر مـا يسـمى بـ"طريـق الحريـر الرقمـي"، وبـدأت فكـرة إنشـاء هـذا الطريـق فـي جويليـة مـن عـام 2015، لـدى انعقـاد "ورشـة عمـل الصيـن – الاتحـاد الأوروبـي للتعـاون الرقمـي" فـي بروكسـل، وكان التصـور آنـذاك أن يتكـون المشـروع مـن "كابـلات ضوئيـة" وشـبكات للتليفـون المحمـول، فضـلا عـن تطويـر التجـارة الإلكترونيـة بيـن الصيـن والـدول الأعضـاء فـي المبـادرة. وقـد أعلـن الرئيـس الصينـي عـن البدايـة الفعليـة لهـذا المشـروع فـي مطلـع عـام 2018 ،وأكـد أن المشـروع سـوف يسـاعد الـدول الأخـرى علـى تطويـر بنيتهـا التحتيـة الرقميـة، وتعزيـز الأمـن السـيبراني. وقـد أوضـح "تشـن تشـاو شـيونج"، نائـب وزيـر الصناعـة وتكنولوجيـا المعلومـات الصينـي أن الهـدف مـن هـذا المشـروع خلـق "مجتمـع ذي مصيـر مشـترك فـي الفضـاء السـيبراني". وتعتبـر

[1] Shanon Tiezzi, The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls, The Diplomat, February 13,2014.

مدينة "شيان"، إحدى العواصم القديمة للصين، وإحدى المدن الرئيسية التي تمد الجيش الصيني بالخبراء الفنيين، هي مركز هذا الطريق، حيث تسعى بكين لتحويل المدينة إلى إحدى مراكز التكنولوجيا المتقدمة، أو كما يطلقون عليها "وادي السيليكون في غرب الصين". وتمتلك شركة هاواي الصينية، واحدا أكبر منشآتها البحثية هناك.[1]

الأبعاد الجيوسراتيجية للمبادرة:

هناك أبعاد جيوسياسية عديدة لمبادرة "الحزام والطريق" بداية بالإنعكاسات المتوقعة لها على موقع الصين كقوة كبرى في العالم، وصولا إلى تأثيراتها المتوقعة على بنية النظام الدولي ككل.

- **موقع الصين كقوة كبرى في ظل المبادرة:** تهدف "مبادرة الحزام والطريق" وفق العديد من الآراء إلى جعل آسيا وأوروبا فضاء مشتركا، وأن تكون الصين بدلا من الولايات المتحدة هي محوره، من خلال مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي أسستها الصين، والتي تهدف من خلالها إلى تقديمها كبديل لنظام "بريتون وودز"، ومن ثم فهي تهدف إلى بناء عولمة جديدة محورها بكين، أو إلى وضع أسس ما يسمى بـ"العولمة الصينية [2]". و من ثم تهدف المبادرة إلى تحدي النظام الدولي الذي أرست أركانه الولايات المتحدة، عبر إرساء مؤسسات اقتصادية بديلة للمؤسسات القائمة على نظام بريتون وودز فكما سبقت الاشارة، ولأن الاستثمارات الصينية الهائلة عبر أقاليم العالم المختلفة سوف تحتاج إلى بيئة مستقرة، ونظرا لغياب مثل هذه البيئة، فإنه من المتوقع أن تتحول بكين تدريجيا إلى مزود رئيسي للأمن في هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار أن المسؤولين الصينيين يؤكدون على غياب البعد العسكري لهذه المبادرة.
- **بنية النظام الدولي في ظل المبادرة:** تؤثر المبادرة الصينية على بنية النظام الدولي، باتجاه التأكيد على الطابع متعدد الأقباط، والذي كان أحد التطورات التي ساهمت في تأكيده هو الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ،والتي أضعفت مركز الواليات المتحدة باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي.

[1] A web of silk : China talks of building a « digital silk road » : an ancient silk road city wants to cash in, the Economist, May 31, 2018. Accessible at : http://econ.st/2KlyYNK

[2] Maximilian Mayer. China's Rise as Eurasian Power. The Revival of the Silk Road and its Consequences, op.cit. pp.4-5

وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة في صعود أهمية "مجموعة العشرين"، لاسيما قمتها التي انعقدت في واشنطن في شهر نوفمبر من عام 2008 ،في أعقاب انهيار بنك "ليمان براذرز"[1].

- تسعى الصين وفق العديد من الآراء لتوظيف هذه المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك بعض الآراء التي تضع المبادر في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، والرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقا فضلا عن تعزيز القوة الناعمة الصينية. وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن المبادرة الصينية تشبه "خطة مارشال" التي تبنتها الولايات المتحدة لبناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، والتي سعت من خلالها إلى عزل الأخيرة عن بوتقة الاتحاد السوفييتي السابق، فإن التصريحات الرسمية الصينية ترفض ذلك، ويمكن الإشارة هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني "وانج يي" الذي أكد أن مبادرة "الحزام والطريق "هي "نتاج التعاون الشامل، وليست أداة من أدوات الجغرافيا السياسية، ولا يجب النظر إليها من خلال عقلية الحرب الباردة[2].

وعلى الرغم من التصريحات الصينية، التي تسعى لاستيعاب مخاوف القوى الدولية الأخرى، فإن بعض الدول الكبرى تنظر بتشكك كبير تجاه المبادرة، كالوليات المتحدة والهند واليابان وأستراليا التي أعلنت أكثر من مرة أنها تجري محادثات بشأن برنامج مشترك للبنية التحتية الإقليمية كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية[3] ، كما أن الوليات المتحدة تشجع الهند على تطوير قوتها البحرية من أجل المساعدة في تأمين المحيط الهندي، والحفاظ على استقرار خطوط التجارة الدولية [4] بجانب ذلك، فإنه على الرغم من أن روسيا رحبت بالمبادرة بشكل رسمي منذ 2014 ، واتفقت مع الصين على توسيع التعاون بين المبادرة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فضلا عن التعاون

[1] Michele Ruta, Three Opportunities and Three Risks of the Belt and Road initiative, The world bank blogs, May 4 , 2018. Accessible at : https//goo.gl/JhexTy

[2] Maximilian Mayer, op.cit, pp. 7-9

[3] أحمد صبحي، تقرير: أستراليا و امريكا و الهند و اليابان تجري محادثات لطرح مبادرة الحزام و الطريق، رويترز 19 فيفري 2018، موجود على الرابط التالي: htpp ://bit.ly/2NFq0io

[4] David Brewster, op.cit, p. 58.

معهـا أيضـا في إنشـاء"طريق الحريـر القطبـي"، فـإن العديـد مـن المحللين يـرون أن مثـل هـذا التعـاون سـيكون مؤقتـا[1].

تحديات وصعوبات أمام طريق الحرير:

فـي ظـل الحجـم الكبيـر لمبـادرة "الحـزام والطريـق"، مـن حيـث الرقعـة الجغرافيـة التـي تغطيهـا، ومن حيث المسـتوى الاقتصادي والتنمـوي والطبيعـة السياسـية والاجتماعيـة والظـروف الأمنيـة المختلفـة بيـن الـدول المشـاركة، إلـى غيـر ذلـك مـن عوامـل، فـإن المبـادرة تواجـه العديـد مـن العقبـات والتحديـات، التـي تجعـل مـن عمليـة تطبيقهـا علـى النحـو المعلـن أمـرا في غاية الصعوبـة والتعقيـد. وفيمـا يلـي أهـم هـذه العقوبـات والتحديـات:

الصعوبـات والتحديـات الاقتصاديـة للمبـادرة

ثقـل الأعبـاء الماليـة اللازمـة لتنفيـذ المبـادرة

اختـلاف السياسـات الاقتصاديـة بيـن الـدول المشـاركة

عـدم توافـر تصـور متكامـل للمبـادرة

بـطء الحصـول علـى عوائـد المبـادرة

التحديـات القانونيـة والأعبـاء التنظيميـة

الصراعات الداخلية والدولية

المخاطـر السياسـية

المشـاريع المنافسـة

المخـاوف مـن اتبـاع بكيـن لاسـتراتيجية الديـون

[1] سالي عادل، الممرات الدولية: ساحة جديدة للصراع على النفوذ الجيواستراتيجي و الاقتصادي، دورية اتجاهات الأحداث، العدد 24، نوفمبر-ديسمبر 2017، ص 44.

الخاتمة

تتسم العلاقات بين الأفراد بصفة عامة، بتنوعها و تشابكها، فتارة هي علاقات متزنة وتارة أخرى يشوبها الغموض والصراع والتنافس أو التجاذب، وكما هو الحال بين الأفراد، فان الدول في علاقاتها فيما بينها تشبه كثيرا علاقات الأفراد.

لذلك ومنذ ظهور الدولة الأمة وبدأ العلاقات الدولية في شكلها المتطور الحديث، أخذت السياسات المنتهجة بين مختلف الدول إزاء بعضها البعض تحدوها عوامل عديدة كالمصلحة و المنفعة و البراغماتية، وعليه فان تحقيق مصلحة دولة ما قد يصب في غير مصلحة الدولة الأخرى. ومنه نشوء صراع أو توتر في العلاقات بينها.

وكما رأينا في دراستنا، الذي تناولنا من خلالها دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية، التي شهدت تطورات عديدة، في فترات تاريخية مختلفة، إن كانت علاقات سياسية أو عسكرية حدد في العديد من محطات هذه العلاقات نوعيتها وخصوصيتها .

لا يمكننا ونحن ندرس دولتين عظيمتين أن نرجح الكفة لصالح دولة على حساب أخرى بكل المقاييس، إن القضايا الخلافية بين بكين وواشنطن، متشابكة ومعقدة ولها أكثر من وجه، وتتداخل فيها مؤسسات مختلفة في البلدين، وترتبط باستراتيجيات كل منهما على المستوى الإقليمي والدولي، وبطريقة تفكيرهما ورؤيتهما ومصالحهما وتحالفاتهما على المستوى الإقليمي والدولي . فالصين المدينة في امتداد لحضارة عريقة تمتد جذورها عبر الأزمنة، تتمتع بخصوصية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تجعلها في مصاف الدولة التي تبحث عن ترجمة هذا التنوع والقوة على أرض الواقع واحتلال مكانة دولية وإقليمية تليق بهذا العملاق الأسيوي توجد الو م أ المصنفة هي أيضا خاصة بعد انهزام الاشتراكية كقوة مهيمنة على العلاقات الدولية نظرا لقوتها العسكرية [الحلف الأطلسي - القواعد العسكرية – الأساطيل البحرية الخ] وتمسكها الاجتماعي ومبادئها الديمقراطية وقوتها الاقتصادية.

إذا كما رأينا تراجع العامل العسكري في العلاقات الدولية، يسمح للعامل الاقتصادي بأخذ مكانة الصدارة، فأصبح العامل الاقتصادي محدد رئيسي في سياسة الدولتين فيما بينهما، الأمر الذي شجعهما على تبني سياسات توافقية تعتمد على تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة لكليهما وان صادف وأن عرفت هذه التوافقية فترات من التشابك والتنافر على الأصعدة السياسة والدبلوماسية، إلا أنه لم يجر الدولتين إلى الصراع.

وعليه يمكننا القول أن العامل الاقتصادي لعب دور الوسيط في عدم تصدع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الى الآن، فحسب غراهام اليسون، فسيناريو الحرب

الحتمية بين الصين الصاعدة بلا هوادة على التصادم مع الولايات المتحدة المتشبثة بموقعها، لأنه "ما لم تكن الصين مستعدة لخفض سقف طموحها، او لم تكن واشنطن مستعدة لتقاسم التفوق، فإن أي صراع تجاري قد يشعل حرباً كاسحة". لكنه يتفاءل بأن "البشرية مرَّت بأزمات استطاع ذوو الفطنة السياسية والقادة تجنيبها الحرب".

وإذا نجحت الصين إلى حد كبير في التصدي للقوة الأمريكية المهيمنة على جميع الأصعدة، فإنها على المدى القريب والمتوسط لن تستطيع أن تتفوق عليها لأن الولايات المتحدة الأمريكية رائدة ومتفوقة ومهيمنة في مجالات كثيرة على عكس الصين.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

- إيفانز غراهام و نوينهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: نشؤ مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- البراوي راشد ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ،1982 .
- بورشتاين دانييل ، دي كيزا أرنيه ، التنين الأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين، (شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001.
- بورشتاين، دانييل، دي كيزا ،أرنيه، التنين الكبير في القرن الواحد والعشري، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعارف: الكويت، 2001.
- بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة :دراسة المفاهيم والنظريات، ليبيا، بنغازي، دار الجيل، الطبعة الأولى1999.
- توفلر الفن ، حضارة الموجة الثالثة،(عصام الشيخ قاسم)، ط ١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990.
- ثرو ليستر، المتناطحون :المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا، (د .محمد فريد)، ط ١، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1995.
- حتي ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- خطاب الناصري سلام ، الإعلام والسياسة الخارجية الامريكية : دراسة في الاختراق الاعلامي الامريكي للوطن العربي، ط ١، بيروت، جروس برس، 2000.
- الدسوقي أبو بكر ، الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 مؤسسة الاهرام، القاهرة، يوليو2008 .
- الرفاعي البيومي نجلاء، " الصـــين ". في : محمد السيد سليم، نيفين مسعد. العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
- ريمون حداد، العلاقات الدولية في نظرية العلاقات الدولية، لبنان – بيروت، دار الحقيق، 2000.
- شريف حسين حسين ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلي النظام الدولي الجديد 1945-1994، الجزء الثاني، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

- عبد الفضيل محمود، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات ا لوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007.
- على طه اميمة، العلاقات الصينية – الامريكية، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم : كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، 2002.
- الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى ، مارس 2008 ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوتين أندريه ، فترة من الانفراج الدولي1962-1981مـ ، (منى الزغبي)،دمشق: الشاذلي للنشر و التوزيع، 1988 م.
- فوكوياما فرانسيس ، نهاية التاريخ و خاتم البشر، (حسين أحمد أمير)، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.
- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج5، ط2، بيروت: دار الهدي للطباعة و النشر، 1985.
- كيسنجر هنري ، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (عمر الأيوبي)، الطبعة الثانية، 2003، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت .
- كيندي بول ، نشوء وسقوط القوى العظمى، الطبعة الأولى الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع .
- لوفابفر مكسيم ، السياسة الخارجية الأمريكية، (حسين حيدر)، الطبعة الأولى، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، 2006.
- لومان فرانسواز ،الاقتصاد الصيني، (ت: صبح ممدوح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010.
- مارتين هانز بيتر- شومان هارالد ، فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية،(عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم :رمزي زكي)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1998.
- مقلد صبري ، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، الكويت: جامعة الكويت، 1982.
- نافع إبراهيم، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ،1999.
- ناي جوزيف س .، حتمية القيادة :الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية، (عبد القادر عثمان، تدقيق وتحرير :د. فاروق منصور)، عمان، مركز الكتب الأردني، 1991.
- ناي. جوزيف. س. ، مفارقة القوة الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي) الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
- هاس ريتشارد وآخرون، العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، الطبعة الاولى مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، 2002 .

- هاشم نعمة كاظم ، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.
- هنتغتون صامويل ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ،(مالك عبيد – محمود محمد مصراته) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1999م.
- الهياجنة عدنان ، الحرب على العراق و توازن القوى الدولي، في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، إصدارات البيان، 2004.
- يحيى زلوم عبد الحي ، نذر العولمة :هل بوسع العالم إن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، ط ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

المجلات

- أبوعامود محمد سعد ، العلاقات الأمريكية الصينية ، السياسة الدولية ، يوليو 2001، العدد145.
- أحمد دياب، العلاقات الصينية-الامريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية.
- أحمد محمد سيد ، حول العولمة...والأمن...والاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، العدد149 ، يوليو 2002.
- إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة :الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز-آب 1997.
- أمين السيد ، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010، مؤسسة الأهرام مصر القاهرة.
- باربوزا ديفيد، المصلحة الأمريكية في نمو الاقتصاد الصيني، صحيفة نيويورك تايمز، نفلا عن صحيفة النسبية، العدد 5625، 2011.
- جذور قضية تايوان ، مسعود ضاهر، مشكلة تايوان تقلق الصين مجددا، صحيفة المستقبل، العدد 2242 ، 19 نيسان 2006.
- حمدي عبد العزيز عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001.
- دويدار حنان ، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 يناير 1997.
- رضوان ارفت، النظام الدولي للمعلومات :موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية العدد 12 ، السنة الثانية، نوفمبر 1997.
- الرمضاني مازن إسماعيل ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1979.
- السيد أمين شلبي، ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009 ، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة.
- شلبي السيد أمين ، الولايات المتحدة الأمريكية ... صعود أم انحدار؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، 2008، مؤسسة الأهرام مصر القاهرة.

- شلبي علي مغاري ، الولايات المتحدة...القيادة في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية . العدد ، يناير 2010 ، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة.
- عبد الرحمن خير الدين ، مسار الافتراق الأوربي عن الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الفكر السياسي.
- عبد الشفيع عيسى محمد، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالم،ي قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، يوليو 2008.
- عبد الله عبد الخالق ، النظام العالمي الجديد ..الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، ابريل 1996 .
- عرفة محمد خديجة ، زيارة بوش الاسيوية وامن الباسفيك، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير2004 .
- قنديل حنان، نظريات الصعود الصيني اليوم، (العدد 35 ، يوليو 2004).
- كرار أحمد جعفر ، العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا، الدراسات الإستراتيجية العدد 8 ، يناير 1977م.
- مرزوق نبيل ، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع ، تموز-آب 1997.
- معت سلامة ، الصين والولايات المتحدة جوهر الخلاف، السياسة الدولية ، العدد1996 ،126.
- مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة و الصين -قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179 ، يناير 2010 ،مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- هدى ميتكس، مقومات انجازات وعقبات الصعود الصين، الصين اليوم ، العدد 35 يوليو 2004.
- هشام الصادق،العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية، السياسة الدولية :العدد153، جويلية 2003 .

الموسوعات

- موسوعة العربية العالمية،الطبعة الثانية،الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

المذكرات

- بن سانية عبد الرحمان ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد،2012،[نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/…/1/BEN-SANIA.Abderrahmane.Doc20%.pdf.،

زغوني رابح ، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2008/2007.نقلا عن:

Rainer baumann (and others), "Power and power politics neorealist foreign policy theory and expectations about german foreign policy", tübinger arbeitspapiere zur internationalen politik und friedensforschung, tübingen, germany, working paper, n 30, pp.5-6.

- عبد الكريم مجيد اياد ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008.
- العمار هشام بن عبد العزيز ، مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،[1] المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 2008.
- محمد حسين سهرة قاسم ،" الصعود الصينى وتاثيره على الهيمنة الامريكية فى الشرق الاوسط (2001-2009) " , رسالة ماجستير , جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010.
- ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2008/2007.

كتب إلكترونية

- قوانغ شوي ، جغرافيا الصين، (محمد أبو جراد)، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، الط:1987،01، نسخة إلكترونية .

المجلات الالكترونية

- " الاقتصادية "، نموذج اقتصادي حير الباحثين ...كيف اصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى ؟ المملكة العربية السعودية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية تصدر بشكل ورقي ورقمي عن الشركة السعودية للابحاث و النشر العدد: تاريخ اخر اطلاع 2016/01/8136،20، متاح على الرابط : http://www.aleqt.com/2016/01/20/article-2017/02/201023191.html
- "Liberalism", Wikipedia, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Liberalism, [11/11/2009].

, http://www.sasapost.com/sino-us-relations
http://iasj.net/iasj?fune=fulltext&ald=65427.
«US- china Trade Statistics and China's World Trade Statistics ».prc general administration of customs, the us- chima business council. 2011.
الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، على الموقع:

- احمد صبحى خليفه , " الصين تقول ان اتفاقية ايران جيدة للعلاقات الصينية الامريكية " , النشرة العربية 2015\4\4 ,

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0MV01W20150404

- أمريكا والصين :التعاون والصراع والإستراتيجية"،
- انهيار الإمبراطورية الأمريكية ، يوم 2013/10/19
- بثينة اشيتوى , الى اين تتجه العلاقات الامريكية الصينية بعد اتفاق الاحتباس الحرارى، سياسة بوست، 16\11\2014
- البرجاوي مولاي المصطفى ، الهيمنة الغربية ...المؤشرات القوية على إلى انهيار، 07/02/14
- بن وو ، الصينيون المعاصرون، (عبد العزيز حمدي) الجزء الأول، مجلة عالم المعرفة العدد:210، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون [1][نسخة الكترونية ، متاحة على الرابط: http://IA801404.us.archive..org/12/items/aalam-286ص] almaarifa/210.pdfوالأدب، 1996.
- بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية ' 23\1\2011 ، http://ly.chineseembassy.org/ara/zxdt/t789178.htm
- بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، 19 يناير 2014.
- تايوان الفتيل المشتعل بين امريكا والصين، مركز دراسات الصين واسيا , http://chinaasia-rc.org/index.php?p=47&id=118
- التجارة بين أمريكا والصين...بيان حقائق " , تقرير واشنطن , العدد 55 , 22\4\2006,
- تشيو بوه , " اتفاقيات الاستثمار تعزز العلاقات الاقتصادية الصينية- الأمريكية"
- تطور الدين العام الأمريكي تاريخيا"، يوم 2011/05/13.
- تعليق بوش" :العلاقات الأمريكية -الصينية هامة"
- التنافس والتشابك الاقتصادي الأميركي-الصيني.
- جريدة نهاية الاسبوع , https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=158369750992457&id=15817592767850
- الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والو م.أ"، يوم 2013/05/11
- الحسينى ناصر ، الصين : نعومة المخالب، موقع الصين بعيون عربية، 17\9\2014
- ديفيد بيلبنج،" لماذا ينبغي أن نرحب بفورة الإنفاق الصيني ."
- رفع سقف الدين الأمريكي يهدد أمن أصول النقد الأجنبي للدول الدائنة.
- الرئيس الصيني يقدم اقتراحا من خمس نقاط لبناء عالم أكثر أمنا"،2014/09/25
- السقوط الأمريكي الوشيك"، يوم 13.05.2011.
- السويسي محمد ، الاقتصاد الصيني حاضر و مستقبل، 2012/12/02
- السياسة الأمريكية تجاه الصين :خطوطها وأهدافها، وسائلها وأساليبها، يوم 2015/05/21م
- صالح عبدالله ، ازمة تايوان : تصعيد صينى ومحاولات امريكية للتهدئة فى ظل فشلها فى العراق، العصر http://alasr.me/articles/view/5540 22\7\2004

- الصين الرابح الخفى من الاتفاق النووى الايرانى، سياسة بوست، 2015\10\29 http://www.sasapost.com/winner-of-iranian-nuclear-deal
- علاء الدين خطيب ، الاتفاق النووى الايرانى الامريكى , الرابحون والخاسرون، بيت السلام السورى، 4\4\2015
- العلاقات الصينية -الأمريكية من سيئ إلي أسوأ ، الإنترنت نقلا عن صحيفة مبدل إيست أونلاين، 2001/10/10.
- على حسين باكير، تبعات الاتفاق النووى الايرانى على الصين وروسيا , مركز الجزيرة للدراسات , 2015\9\21 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html
- محمد فايز فرحات،"المارد الأصفر:لما يخشي العالم صعود الصين؟"
- ملامح جديدة للصراعات الإقليمية
- المهداوي وفاء و جاسم محمد أحمد ، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق: السنة العاشرة، العدد33، 2014.

المواقع الالكترونية

- هيثم البشلاوي ،الصين القطبية القادمة ...مؤشرات صعود الصين، تاريخ اخر تحديث 2015/09/03، تاريخ اخر اطلاع متاح علا الرابط 2016/10/03، http://elbadil.com/2015/09.
- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ، التنمية السليمة في الصين، تاريخ اخر تحديث :2011/09/06،تاريخ اخر اطلاع : 2016/11/25، متاح على الرابط http://WWW.fmprc.gov.cn/ara/ZXXX/t864256.htm
- الولايات المتحدة والصين تظهران توافقهما على الصعيد الاقتصادي"، يوم 2015/05/14.
- يحي عبد المبدي محمد ،"هل تمثل الصين خطرا حقيقا على الولايات المتحدة."
- يعترف اوباما بدور الصيت فى الاتفاق النووى الايرانى " , 2015\7\21 .

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

كتب باللغة الفرنسية

- Baraillar Philippe, Théorie des relations internationales, Paris: Presse universitaire de France, 1977.
- Roche Jean-jacque, Théorie des relations internationales, 5em édition, Paris: Montchrestien, 2004.
- laidi Zaki, Ordre Mondial relache, Sens et puissance après la guerre froide,presse de la poitique, fondation natioal des sinces,1992).

- Cordonnier Isabelle , L'inde et la chine: la révalité de deux titans, Défense Nationale, 55 année,n° 10,octobre 1997.

كتب باللغة الانجليزية

- Anderssen Arthu, International investment toward the year 2002, New York: United Nations publications, 1998.
- Dunne Tim and C.Schmidt, "Realism", in: John Baylis and Steve Smith; The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 3rd edition, Oxford: Oxford University Press, 2005.
- Freeman Nick, "regional outlook",Institute of south- east, Asian-studies, foreign Policy , (vol N°51,N°2.002) .
- Moravcsik Andrew, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, vol.51, n.4, Autumn 1997.
- Snyder Glenn H., "Mearsheimer's world_offensive Realism and the struggle for security", A Review Essay, International security, vol.27, No.1(summer 2002).
- Waltz Kenneth, Theory of international politics, Reading, mass: Addison-Wesly, 1979.

المواقع الالكترونية باللغات الأجنبية

- "Liberalism", Wikipedia, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Liberalism, [11/11/2009].
- Buzan Barry (and others), "the logic of anarchy: Neorealism to structural realism", In: http://www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html;[05/11/2009].
- Dumbaugh Kerry, ” underlying strains in Taiwan-U.S. Political Relations “, (CRS Report from Congress,April 20,2007). Retrieved from : www.dtic.mie\cgibin\get
- Wu Xinbo, « limitations.ofa sino-u.s.the promise and partner ship », autum 2004. www.china.ong.cn.
- http://om .chineseembassy.org/ara/xsdt/t789054.htm.

- CAREN VAN KERCKBO"The Comming China ‘’ in: www.colombia.edu/hu/cear/issues/spring98/text only/caren.html/.
- http://www.hanaa.net/news-internet307.htm.
- Wayne m.morison, china –u.s trade issues, Op.cit.
- Francois Guilbert," La chine réarme : pourquoi ?-." http://www.strise.org.eg./act/modules.php.,file-article.
- http://www.aljazeera.net.
- http:// usinfo.state.gov
- http:// usinfo.state.gov
- chqrles worgbile, lq securite de L` qsie m dqns politiaue intenqtionqle et tqizqnmmm, N° 7,(été),p62.

الفهرس

إهداء 2

شكر وعرفان 3

المقدمة 4

الفصل الأول 12

هندسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين 12

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية / الصينية (نظرة شاملة) 13

قضايا إشكالية في العلاقات الأمريكية الصينية 25

المبحث الثاني :العوامل المحددة للسياسة الخارجية لكلا الدولتين 28

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية 28

النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية 29

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية 39

محددات السياسة الخارجية الأمريكية 45

محددات سياسة الصين الخارجية 51

مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية 56

المبحث الثالث: أثر العامل الاقتصادي على توجيه السياسة الخارجية 59

المنطلقات النظرية و المفاهيمية للعامل الاقتصادي 60

نظرة عامة حول دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية 60

المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية 71

حجم الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين 89

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصين 90

المطلب الأول: المقومات التكنولوجية 93

المقومات الاقتصادية للصين 103

الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر 106

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية الصينية 107

المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 107

قضايا وطبيعة العلاقات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 115

مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 124

المبحث الثالث: علاقات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 131

أسباب وأهداف التعاون الأمريكي-الصيني 133

الأهداف الحقيقية للتعاون لكل من الصين والولايات المتحدة 142

مجالات التعاون الأمريكي-الصيني 147

نحو بناء سيناريوهات لمستقبل دور العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية - الصينية 161

المبحث الأول:الاتجاه الصراعي 162

استمرار الصعود الصيني 164
توسيع علاقات التعاون والتحالف في منطقة آسيا 169
المبحث الثاني :الوصول إلى استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين(الحالة المتقطعة) 178
المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين 178
مشاكل الصين التي تعترض بروزها كقوة عظمى 182
المبحث الثالث: مبادرة "طريق الحرير" الجديد : ربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي 187
أهداف ودوافع مشروع الحزام والطريق 187
الخلفيـة التاريخيـة للمبـادرة: 187
تاريـخ طـرح المبــادرة والــدول المشــاركة فيهــا: 188
أهـداف المبــادرة: 189
شبكة من المسارات والممرات التجارية العالمية 190
الأبعاد الجيوسراتيجية للمبادرة: 192
تحديات وصعوبات أمام طريق الحرير: 194
الخاتمة 195
قائمة المراجع: 198
قائمة المراجع باللغة العربية 198
قائمة المراجع باللغات الأجنبية 204